
 بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله
 اصحابه اجمعين قال المولى الشيخ الامام الاجل مراج الملّة والدين
 محمد بن عبد الرشيد السجّاد ندى نور الله مرقدّه بعد ما تيمّن
 بالتسمية بالحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين والصلوة على
خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم تعلموا القرآن وعلموها الناس فانها نصف العلم
 هكذا رواه الفقهاء عن الفرائض جمع فريضة وهي ما قدر من السهام
 في الميراث وانما جعل العلم بها نصف العلم اما للاختصاص بها باحدى
 حالتي الانعقاد وهي الممات دون مائت العلوم الدينية فانها مختصة
 بالجمهورية اما للاختصاص بها باحدى صهي الملك اعنى الضرورى دون
 الاختيارى كالشرع وقبول الهبة والوصية وغيرها والملتزم غيب

على تعلمها لكونها أمور مهمة وفي رواية الدار السنية والدار
 الثماني تعلموا العلم وعلموا الفلاس وتعلموا الفرائض وعلموا الناس
 وعلى هذه الرواية فالفرائض إما محمولة على ما ذكره تجميعها
 بالذکر لتمامها وعلى ما فرغ منه الله تعالى على عباده من التكليف
 وعصى ذكرها بعد التعميم لمزيد الاهتمام ولا يبعد أن يجعل
 لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجرى الأعلام كالانصار فيقال
 في النجدة نرائض كما يقال انصارى وان كان قياسه في أصله أن
 يقال فرضى وقال علماء نوار حبيبهم الله تتعلق بتركة الميب حقوق
 أو بعتق رقبة * أى مقدم بعضها على بعض * الأول يهدى بكتفينه و
 تجهيزه بلا تبدل يروى لا تقتير * وذلك إما باعتبار العدة فيمكن
 الرجل على أكثر من ثلثة اشخاص أو الزوجة ثلثة من عصمة تبدل يروى
 بأقل مما ذكره تقتير وإما باعتبار القيمة فإذا كان يلبس ثلثة
 ما قيمته عشرة مثلاً فلو كفن بما قيمته اقل أو أكثر منها كان تقتيرا
 أو تبدلا وإذا كان له ثوب يلبسه فى الأعيان الثانية يلبسه بين
 أقاربه والثالثة يلبسه فى غيره * يمكن بالثانى لأن الأول أهمل و
 الثالث أدنى فالمتوسط أولى وقال بعض قدماء مشائخنا يمكن
 الرجل بما يلبسه فى الجميع والأعيان المارة بما تلبسه لزيارة
 أبويه أو كان الحسن المصرى ربح يقول يعتبر الكفن بما يلبسه فى
 أكثر الأوقات واعتارة الفقيه أبو جعفر وقال أيضا إذا كان عليه
 دين مستغرق فللغرماء أن يمنعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من
 العدة وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان

جل يد اين اوعسبلان و للمهر ة ثلثة و ثمنك في ذلك كما ذكر
 الخصاص و ك من ان المديون اذا كانت له ثياب حنة يسكنه الا كفتاء
 فماده بها باعها القاضى و قضى الدين و اشترى بها قى ثوبا يكفيه
 و اذا لم تكن للمديون تركة فكفنه على من فجب عليه نفقته في
 حال حيوة فهو قال ابو يوسف و صرح كفن المرأة على زوجها المطلقة
 خلافا ل احمد و رح فان الزوجة قد انقطعت بالموت قال الصدر الشهيد
 قاضى بخان ان الفتوى على قول ابى يوسف و رح و اذا لم يكن له من
 فجب عليه نفقته او كان هو ايضا فقيرا فكفنه على بيعت المال و اعلم
 ان الايتام با الكفن ليس مطلقا كما تنه عن عبارة الكتاب بل كل
 حق للغير تعلق بعين المورث فانه مقدم على تكفينه كما للدين
 المتعلق بالمرور و اذا لم يكن للميت شىء سواه فيقتضى منه دينه
 او لا و كذا الرى جناية العهد الذى جنى في حيوة و لاه و لا مال له
 غير و كذا الحال في الجميع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري
 عاجزا عن ادائه و كذا فى العبد المادون اذا حقه الديون ثم مات
 المولى و ليس له مال سواه و كذا فى المملوك المحتاجة فانه اذا اعطى
 الاجرة او لاثم مات الاجر صارت الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكره
 الامام و رضى الدين في نظم فرائض و انما قدست هذه الحقوق على
 التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة * ثم تقتضى ديونه
 من جميع ما بقى من ماله * اى ثم يبدء بقضاء دينه من جميع ماله
 الباقي بعد تجهيز و التكفين و هذا هو الثانى من الاربع و انما
 كان قضاء الدين مرعرا عن التكفين لانه لباسه بعد و فانه

~~المرءة~~ بل جامع في حيوته الأثرى أنه يقدم على دية الألبان
 ما على المديون من ثيابه مع قدره على الكسب ومقدما على
 الرصية وإن قدم ذكر ما عليه في نظم الألبان لما روى عن علي
 رضي الله عنه أنه قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يده
 بالدي يخلد الرصية ثم النكحة في تقديمها أنها شبه الميراث في
 كونهما مخرقة بالأمر فيشتق آخرها على الورثة فكانت
 لذلك مظنة التفریط فيها بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى
 أدائه فنقدم ذكر ما حاشا على أدائها مع تنجيها على أنها مثله في
 وجوب الأداء والمسارعة إليه فلذلك جئنا بينهما بكلمة التسمية
 وإيضاحا فكانت الرصية بالتعبيرات وليس في التسمية ~~بأنها~~
~~تقتل~~ بل هي ~~لأن قضاء الدين فرض عليه~~ يجبر على
 أدائه في حال حيوته والرصية المذكورة تطوع ولا شك أن
 الفرض أقوى وإن كانت بفرض من قروض الله تعالى فإن كانت بما سوى
 الزكوة كالصلوة والصيام وحجبة الإسلام والنذور والكفارة
 فالدين العباد مقدم على هذه الأمور ~~لأنه~~ أيضا وإن استوياني الفرضية
 لأنه يجبر على أداء الدين بالحس ولا يجبر به على أداء شيء
 من تلك الفروض فالدين أقوى وإن كانت بالزكوة التي تساوي
 الدين في الإجمار بالحس على الأداء فالدين المذكور أقوى
 لأن القاضى إذا وجد من مال المديون ما يجانس الدين يأخذ به
 بآثار ضالة ويدفعه إلى صاحبه وليس له ذلك في الزكوة وإن ظفر
 بجنمه ما أيضا إذا اجتمع حق الله تعالى وحق العباد في عين وقد

صاحب الحق الوفاء بهما يقدم حق العباد لا احتياجهم مع استحقاق
 الله تعالى وكرمه وتفصيل المقام ان الدين ان كان للعباد فالتباقى
 بعد تجهيز الميت ان وفى به فذلك وان لم يوف فان كان الغريم واحدا
 يعطاه الباقي ومابقى له على الميت ان شاء عفا وان شاء تركه الى
 دار الجزاء وان كان متعدد فان كان الكل دين الصحة اعنى لو كان
 ثابتا للينة او بالاقرار على زمان الصحة او كان الكل دين
 المرض اعنى ما كان ثابتا باقراره فى مرضه فانه يصرف
 الباقي اليهم على حسب مقتضى دينهم فان اجتمع الدينان
 مع تقديم دين الصحة لكونه اقوى الا ترى انه محجور فى
 مرضه عن التجرع ثم اذا هلك على الثلث قضى اقراره
 نوع ضعف وامسا اذا اقر فى مرضه بدين مسلم ثمرة بطريق
 المعاينة كما يجب بدلا من مال ملطه او امته لكونه كان ذلك
 بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره
 فلذلك ساراه فى الحكم وان كان الدين من حقوق الله تعالى
 كما سبق من القروض فان اوصى بدين الميت وجب عند تأنفيسه
 من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص لم يجب
 ثم نقول اذا فاته صلوة او صلى ان يطعم منه على الورثة
 ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة نصف صاع من بروجكدا
 للورث عند ابى حنيفة رح اذ قد روى عنه ان الورث يرضى
 وان فاته صوم رمضان بمرض او سفر وتمكن من قضائه
 بعد اذ رآه او اقامته لم يقض حتى مات واوصى بالاطعام

على الورثة ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع .
 حتى يرسا روى من انه عليه السلام لما سئل عن ذلك
 قال ان مات قبل ان يطبق الصوم فلا شيء عليه وان اطاعة
 ولم يصم فليقض عنه يعنى بالاطعام بدل عليه حديث
 ابن عمر رضي موقودا و مرفوعا لا يصوم احد من احد ولا
 يصلي احد من احد و يجب الحمل على الاطعام لان التقديرة
 تقسم مقام الصوم في حق الشيخ الفاني فحصل في حقه
 لاشتر اكهما في وقوع الياس من اداء الصوم وان يعان
 الدين الزكوة و اوصى بها يجب اداها من ثلث ماله
 والكان الحج و اوصى به يورث من الثلث ايضا ~~فان~~
هذه الوارث بلا وصية يورثها ~~تعالى في قوله~~ * ثم تغفل
وحاياته * هل امر ثالث الاربعة اي يبدء بتنفيذ وصيته
 * من ثلث ما بقى بعد الدين * لان ثلث اصل المال لان ما
 تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مصروفاني ضروريته
 التي لا بد له منها فالماضي هو ما يملكه الذي كان له ان يتصرف في
 ثلثه و ايضا بما استغرق ثلث الاصل جميع الماضي فيورث الى
 حرمان الورثة بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب تقدي الوصية
 على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كان في الوصية
 مطلقة او معينة وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام هو ابرر اذ
 ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان يوصى
 بثلث ماله او بثلثه كان في معنى لليران لشيوعه في الحركة

فيكون المرسى له شرىكال لورثة لا مقد ما عليهم ويدل عليه شروع حقه فيه كحق الوارث انه اذا اد المسال بعد الوصية زاد على الحقين و اذا انقص نقص عنه ما يجب اذا كان ماله حال الوصية العام مثلا ثم صار الفن فله ثلث القيم وان انعكس فله ثلث الالف * ثم يقسم الباقى * هذا اربع الاربع بعدة وهو ان يقسم ما بني من ماله بعد التكفين والدين والوصية * بين ورثة * اي الذين ثبت ارثهم * بالكتاب * كالمذكورين في الايات القرآنية * والسنة * كم ذكر في الاحاديث نحو قوله عليه السلام اطعموا الجذبات المسلس * واجماع الامة * كالتجروا ابن الابن وبنت الابن وجائر من علم توريثهم بالاجماع وقد يقال لم يرد باجماع الامة ما هو المعجزة من له ارادة * ما يتناول ايضا اجتهاد مجتهد منهم فيما لا قاطع فيه حنى يشمل كلام الوارث الذي اختلف في كونه وارثا كحنوي الارحام وغيرهم ولا يجعل ان يقال انه اكتفى بذكر ما هو اقوى * فيبدع * شرع فيما يبين اجمال الترتيب بين الورثة اي بعد في تقسيم هذا الباقى بين الورثة * باصحاب الفرائض وهم الذين لهم هوام مقدرة * في كتاب الله تعالى ازمنة رسوله عزم او الاجماع كما ذكر السرحدى رح وتنذيرهم على العصبة لقرله عملية السلام الحق الفرانض يا لهما انما ابتدع الفرانض فلا ولى رجل ذكر و ايضا انما قدرت لهم تلك الهوام بالا تعرض لغيرهم لياعد وهامن التركة ابتداء

بان يبنى شئى ياخذ غيرهم وايضا تدعى العصبة بوجع حرمان
اصحاب الفر اذ من وهو ناطل تطعا فيهم * يبد * بالعصبات من
 جهة النسب فان العصبة النسبية اقوى من العصبية يرشدك الى
 ذلك ان اصحاب الفر ائض النسبية برعليهم دون اصحاب الفر ائض
السدية اعني الزوجهين * و العصبة مطلقا كما من ياخذ من التركة
 * ابفتح اصحاب الفر ائض * اي جنسها * وعند الانفراد * عن غيره
 في الوراثة * يعرز جميع المال * بجهة و احدة فلا يراد ان صاحب
الفر ص اذا خلا عن العصبة فقد يعرز جميع المال لان استحقاقه
 لبعضه بالفر ضيقه الباقى بالردو اعترض بان الاحوات عصبات مع
البنات ولا يعرز من جميع المال عند الانفراد بجهة و احدة فلا
 يكون التعري في جعله مطلوبا بان الفر اذ العصبة ههنا من هو
عصبة بنفسه فلا يتناول من هو عصبة مع غيره او بغيره بل هي
الحقيقة من اصحاب الفر ائض كما سنقف عليه ويخذل انه
 اذا خص التعريف به كان المفهوم من كلامه تدعى العصبة
السبية مع ان التدعى عليها ليس مختصا به بل بشار كفيه اخر ا
 ثم يبد * بالعصبة من جهة السبب وهو مولى العقاقة * اي المعتق
مذكرا كان او مؤنثا فان من اعتق عبدا او امة كان الولاء له
و يرثه به و يسمى ذلك ولاء العقاقة و النعمة * ثم
عصبة * اي يبد * عند عدم مولى العقاقة بعصبة
الذكور ولا بد ههنا من قيل الذكور لما عياني من قوله عليه
السلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن

بالحديث تقسم الردة أى يبدء عند هذه الوصيات السببية
بالردة على ذوى القروض النسبية، لبقاء قرابتهم بعد انقضاء
 قرابتهم دون ذوى القروض السببية لأنه لا ردها إلا وحيث
 كما مر أن لا قرابة لها بعد أخذ فروضهما * بقدر حقوقهم *
 أى تعتبر فيه نسبة مقادير السم أو بعضها إلى بعض و يرد
الباقى عليهم بحسبها * ثم ذوى الأرحام * أى يبدء عند عدم
الرد لأنه ذوى القروض النسبية بذوى الأرحام وهم
الذين لهم قرابة بقرابته بعضبة ولا ذوى سهم وأما أعزوا
من الرد لأن أصحاب الفرأى العسبة أقرب إلى الميت
وأعلى درجة منهم * تسم مولى الموالاة * أى عند عدم
هؤلاء المذكورين يبدء فى جميع الميراث بمولى الموالاة
أن لم يوجد أحد الزوجين وإن وجد يبدء بها أيضا كفى فى المباقى
من فرضه كذا كفى فى الفرأى العثمانية فمولى الأموات
شخص مجهول النسب قال الأعز أنت مولى قرئت إذا ميت
وتعقل عنى إذا جنيت وقال الأعز قبلت فعند ذا يصح هذا
العقل يصير القابل وأرثا أقلا إذا كان الأعز أيضا مجهول النسب
وقال للأعز لم تزل ذلك وقبلت فقررت كل متوصا صاحبه وعقل
هذه والمجهول أن يرجع عن عقد المسالات مالم يعقل هنيئ
مولا أركان إبراهيم النفعى يقول إذا أسلم الرجل على يدى رجل
ثم والأصم قال شمس الأئمة السرع على رح أيس السلام على يدى
شرط أفى صحة عقد الموالاة والماء كراهية على سبيل العساة

وكان الشهي رح بقر ل لا ولاء الاولاء العتاق و به اخذ الشافعي
 رح و هو مذهب زيد بن ثابت رض و ما ذهبن ائيمه ما ثبت صحرو
 هلى ر ابن مسعود رض الله تعالى عنهم و اما العسر فامولى الموالاة
 هو ذوى الارحام لقرايتهم * ثم المقر له بالنسب على الغد
 لم ينسب به باقراره من ذلك النير اذا مات المقر على اقراره *
 يعنى ان هذا المقر له موخر فى الارث عن مولى الموالاة و مقدم
 على الموصى له بجميع المال و اعتبرت فيه قيود الاول ان يكون
 اقراره بنسب من المقر متصفا لاقراره بنسبه على غيره كما اذا
 اقر لجهول النسب بان له اخوة فانه يتضمن اقراره على ابيه
 بانه ابنه لانه ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت به نسب
 من ذاك الغير كما ان الله يصدق ابيه فى هذا النسب الثالث ان
 يموت المقر على اقراره فرائد القبر و ظاهره اما الاول فلان
 اقراره بهول النسب ينسب منه اذا لم يتضمن تحميل النسب
 على غيره و انتم على شرائط صحته او جب ثبوت نسبه منه و
 اندر اجزا مذكورة من الورثة النسيبة كان يقر له
 بانه ابنه اما الثانى فلانه اذا صدقه ابيه فى ذلك النسب يثبت
 باقراره على هذه الوجه نسيبه من ابيه ايضا و كان المجهول اعا للمقر
 و كذا الحال اذا اقر بانه عمقر صدقه فى ذلك جد فانه يكون
 هو له مندر حاذبه امضى فذكره و اما الثالث فلانه اذا رجع المقر
 من ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث اصلا و اذا
 اجتمعت هذه الصفات فى المقر له صار عندنا وارثا فى المرتبة

المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة كان مقرا بشئ من
 البند بواستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل
 لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا يسمع
 يبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعود الى غيره اذالم يكن له وارث
 معروف * ثم للموصى له بجميع المال * اى اذا هدم من تقدم ذكره
 يبدل بين اوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لان منعه عما زاد
 على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله
 عندئذ ما عين له كله وانما اعبر بذلك عن المقر له بناء على ان له
 فروع قرابة بخلاف الموصى له * ثم بيت المال * اى اذا لم يوجد
 احدا من المذكورين فوضع الشركة في بيت المال على انما مال
 ضائع فصار لتجميع المصلحين فوضع هناك وليس ذلك بطريق
 الارث بناء على انهم اعبر به الا ترى ان الذمى اذا لم يكن له
 وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلمين من الكفار
 ويشهد له * ايضا انه يستوى بين الذكر والانثى من المسلمين
 في العطية ذلك المالك والمال ولا تسوية بينهما في الميراث وعند الشافعية
 ان ايمت المال ان كان منتظما تقدم على ذوى الارحام والردوان
 لم ينتظم ردوا ولا على ذوى الفروض التعميمية بنسبة فرائضهم ثم
 يصرف الى ذوى الارحام ولا ميراث عندهم اصلا ماولى الميراثات
 ولا للمقر له بالنسب على الغير ولا للموصى له بجميع المال

كما انه هناك عليه

* فصل *

* المانع من الارث. ا. بعة الاول. الرقيق وافر * اى كى خلا * كان *
 كالقن * ا. ر. ناقصا * كى كاتن * والديرو ام الطر لدو ذلك لان
 الرقيق مطلقا لا يملك المال به اثر انساب الملك فلا يملكه ايضا
 بالارث ولا جميع ما فى يده من المال فهو له ولا يورثه من ثمة من
 اقره بانه لو وقع الملك لسيده فيكون ثور يشال الاجنبى بلا سبب وانه
 باطل اجماعا ومعتق البعض هذا بى حقيقه راجع بمنزلة المملوك
 ما ابقى عليه درهم فى كاهن رقبته فلا يرث ولا يحجب احد ا
 من ميراثه وعند من هو حر فيرث ويحجب والمسئلة مستنة على
 ان العتق يجزى عند اعلان المما * والثانى * القتل الذى
 يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة * اما القتل الذى يتعلق
 به وجوب القصاص فهو القتل عمد او ذكبان يتحدضربه بسلاح
 او ما يجرى مجراه فى تدرين الاجزاء كالحمد من التشيب او الحجر
 وموجبة الاثم والقصاص ولا كفارة فيه وعند ابى يوسف
 جحدوح اذا تعدضربه بما يقتل به غالبا وان لم يكن محمدا
 كعجر عظيم فهو ايضا عمد واما القتل الذى يتعلق به وجوب
 المكفارة فهو ما شبه عمد كان يتعمد ضربه بما لا يقتل به
 ذالبا وموجبه على القتلين معا الدية على العاقلة والاثم
 والكفارة ولا ترفع فيه واما عطاء كان رمى الى صيد فاصاب
 انسانا او انقلاب فى النور عليه فقتله او وطئه دابة وهو
 راكمها او سقط من عليه او سقط حجر من يده فمات موجبه
 الكفارة والدية على العاقلة والاثم فيه فعندنا يحرم القاتل

من المهر الذي هو هذا المورد كما اذا لم يكن القتل بحق واما دققت
 من ذلك فمما صار هذا اردعاعن نفسه فلا يحرم اصله وكذا قتل
 التعادل مورد الباطي وفيه عكسه خلا في ابين وعنف زوج واما
 لما كان القتل بالتسبيب دون المباشرة كحافر البير او اضع الحجر في
 خبير ملكه ففيه الدية على التعاقله ولا قصاص فيه ولا كفارة
 وكذلك الحال اذا كان القاتل صبيا او مجنونا فلا حرمان منه
 بل لقتل في هذا المورد ايضا فان قلت آليس اذا قتل الاب ابنه
 محرم الم يثبت له قصاص ولا كفارة ايضا مع انه محروم اتفاقا
 قلت هو موجب في اصله للقصاص الا انه سقط بقوله عليه السلام
 لا يقتل الوالد بولد ولا السيد بعبد لا يقال يقتضى قوله عرم
 القاتل لا يرث من المقتول ان يحرم مطلقا كما ذهب اليه الشافعي
 رحمه فكيف امرجت تلك المورد كلها لاننا نقول اما اخراج القاتل
 بحق فلا يحرم ان شرع عقوبة على القتل المحظور واما اخراج
 المسبب فلا نه ايسر بقاقل حقيقة الا ترى انه لو فعل ذلك في ملكه
 لم يواخذ بشيء الهائل من اخذ بفعله سواء كان في ملكه او
 في غيره كاسرار امير ايضا القتل لا يتم الا بمقتول وقد نعدم حال
 التسبب بان حفر مثلا تسلي الارض دون الحيوان ولا يمكن
 ان يعمل قاتلا عند الرقوع في البير اذ به كان الحافز وح ميتا
 واذا لم يكن قاتلا حقيقة تام بتعلق به جزء القتل اغنى حرمان
 للميراث الكثرة واما وجوب الدية على التعاقلة فلصيانة دم المقتول
 من المهر بخلاف المخطي فان فيه مباشر للقتل بفعله فتلزمه

الكفار أو الحرمان وأما أخراج الصبي من المجرى فلأن الحرمان
 كما ذكرنا جزء للقتل المحذور ونعتهم بما لا يصح أن يوصف
 المحذور شرعا إذ لا يتصور توجده عذاب الشارع ^{فيهم} بخلاف الخطي
 قاتله أهل لذلك وأيضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرر
 تقصير نسبة التقصير إلى الخطي فهو نهي ما علم أن دية المقتول
 عطاء كسائر أمواله حتى تقضى منه ما يؤلفه وتنفق ما يلازمه
 ويرثه ما كل من يرث سائر أمواله قال المال كروح لا يرث الزوجان
 من الدية لأنقطاع الزوجية بها أو تركها لا وجوب للدية إلا بعدة
 ولنا أنه عليه السلام أمر بتوريث امرأة أشيم الصباي من عقل
 زوجها قال الزهري كان قتل أشيم عطاء ~~صداقه~~ ^{بما عليه} بعد الحق
 الزوجين في القصاص ^{المؤلفه} عليه السلام من ترك ما لا يحق
 قتلته ^{لاشك} أن القصاص حقه لأنه يدل نفسه فيستحقه
 جميع الورثة بحسب أرثهم كالد يقول قال ابن أبي ليلى لا حق لهما
 في القصاص لأنه لا يستحقه ^{بالعقد} الذي هو عيب استحقاقا ^{لصما}
 لا حق فيه للموصى له ^{له} مودود ^{أن} استحقاق الأثر في الزوجية
 لا يترفع على القهر كما استعاضة القرابة بخلاف الرعية فإن
 حق الموصى له يترفع على قهر المودود ^{فردة} فكذلك ذكره الإمام
^{الشافعي} في شرح كتاب الديات * و * الثالث * اختلاف
 الدينين * فلا يرث الكافر من المسلم إجماعا ولا المسلم من الكافر
^{من} قول علي بن زيد وعامة الصحابة رضي الله عنهم وأولادهم
 والنسب فعن روح المؤلف مرم لا يترث أهل متقين شتى والقياس

ان يرث لقوله عزم الاسلام يعلموا لا يعلمون من العلوان يرث
للمسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب معاذ بن جبل
ومعوية بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن
علي بن الحسين ومروان بن محمد الله والجواب ان المذكور في
هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجه ولم
يثبت على وجه آخر فانه يثبت ويعلموا كما لو دبر بين المسلم والكافر
فانه يحكم بالسلام الولد او ان للرد العلوي بحسب الحجة او بحسب
القهر والغلبة اى النصر في العاقبة للمسلمين فاما ان المسلم يرث
هذه فامر المرتد مع انه لا يرث من المسلم فلان ارث المسلم منه
مستند الى حال الاسلام ولذا قال ابو حنيفة ربح انه يرث منه
ما اكتسبه في زمان اسلامه ويكون ما اكتسبه في زمان رده فيا
للمسلم بن والوجه على قوله ما ان الجميع لورثته ان المرتد لا يقر على
ما اعتقده بل يجبر على العود الى الاسلام فيعتبر حكم الاسلام في حقه
لا فيما ينقفع عربه بل فيما ينقفع به وارثه ثم ان الكفار يتوارثون فيما
بينهم وان اختلفت نحلهم لان الكفر ملقوا احدى حكماء ذكره المذنب
في مختصرة عن الشافعي ربح وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا
قال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا
توارث بينهم وبين المؤمنين الجوس واستدل بانهما قد اتفقا على التوحيد
والافرار بتبوة موسى عزم وانزال التوراة فيهم اعلى ملقوا احدى
بغض لان الجوس حيث ينكحون التوحيد ويشبهون آلهتهم
يزد انراهم من ولا يعترفون بنبي ولا كتاب منزل فهم اهل ملقوا

اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التسوارث بينهما اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهما في عيسى عم والانجيل فهما اهل ملتين شتى للمسلمين مع النصارى بغير اهل الا هو اء فانهم معترفون بالانبياء والكتب ويختلفون في تأويل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة * و* الرابع * اختلاف الدارين اما حقيقته كالحربى والذمى * فاذا مات الحربى في دار الحرب وله أب وابن ذمى في دار الاسلام او مات الذمى في دار الاسلام وله أب وابن في دار الحرب لم يرثا بحد مسلم الاخر لان الذمى من اهل دار الاسلام والحربى من اهل دار الحرب فهم او ان اتحد املة لكن يتباين الدارين حقيقة تنقطع الروايسة بينهما فتقطع الروايسة لابنية على الروايسة لان الرواثة بغير المورث في ماله ملكا ويورثه او تصرفا * او حكما كالمستأمن والمجرى بين من فارين مختلفين * اما المثال الاول فظاهر لان الحربى اذا دخل دار الاسلام بامان فهو والذمى في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفتين حكما لان المجتامين من اهل دار الحرب حكما لا ترى انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من اسهل اقامة في دارنا بخلاف الذمى فلا ترث بينهما بل اذا مات المعتصم يورث ماله لورثته الذين في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله لحقه ومن جعل حقه اصال ماله لورثته فلا يصرف الى قيمته للمال كما اذا مات بالذمى ولا وارث له على ما مر واما المثال الثانى فان حمل كسائيل على ان الحر بين في داريهما المختلفين اتجه عليه انه من قبيل اختلاف

الدارين حقيقة فكان حقه ان يقدم على قول دار حكماء يحتاج الى
 ان يجاب بان الكفر ملقوا احد قو الكفار كلهم في دار واحدة حقيقة
 فلا اختلاف بين ديارهم انما هو بحسب الحكم كون الحق ينفذ مع انه
 يرد عليه ان كون الكفر ملقوا واحدة امر حكوى لان الكفار على
 ملل شتى حقيقة وذلك لا يقتضى كون ديارهم واحدة حقيقة بل
 حكماء ان عمل على ان العريبيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما
 في دار الاسلام بالاسميان فصار في دار واحدة حقيقة وفي دارين
 مختلفين حكماء لم يتجه عليه ما ذكرناه * ويروى رحمه الله صلى الله
 عليه وآله انه قال من دارين لافى دارين وان كان الارواح ان يقول
 او المستامين بدل او العريبيين فكأنه ترى هذا الاول اشارة الى
 انه يمكن جعله مثالا للاختلافين والحاصل ان العرب بسبب
 المذكورين ان كان في داريهما كان الاختلاف يستتبع ان كان في دارنا
 كان الاختلاف حكما لا نأجل كل واحد منهما كان في داره التي
 خرج منها اليها بامان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا صار الدل
 فمقوا اذا كان العرب به ان المستامين من دار واحدة ثبت بينهما
 التوارث الا ترى ان الاهتمامين ان كانوا من دار واحدة قبلت شواذ
 بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم قبلت كذلك التوارث -
لان الشهادتين الميراث من باب الرأية * والدار انما تنال بالاعتلاء
للمنعة * اى العسكر * و * اختلاى * الملك لا تقطاع العصمة فيما بينهم
* كان يكون مثلا احد الملكين في المثل وله دار ومنعة والاخر
في الثرى له دار ومنعة اخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى

يستجمل كلامه مما اقتال الآخر إذا ظفر رجل من عسكر أحدهما برجل
 من عسكر الآخر قتلها فكان الدار ان مختلفتان فتقطع بأعتلاهما
 الوراثه لانها قبتنى على العصم والولاية واما اذا كان بينهما
 قناعس وتعاون على اهل انهما كانت الدار واحد والوراثه ثابتة و
 ليس اختلاف الدار بمانع من الارث عند الشافعي رح اصلا وهو

عند زما نفع فيما بين الكفار ومن المسلمين لتبوت التوارث بين
 اهل البغى واهل العدل ان اختلفت المنفعة والملك وذلك لان
 دار الاسلام دار احكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف
 المنفعة للملك لان حكم الاسلام يجمعهم واما دار الحرب في دار قهر
 وغلبة فباعتقالي المعصية والملك يتباين الدار في ما بينهم وتباينها
 يذنع التوارث وكذا ان الآخر هو الينا كما هو علم بمعرفة الشيع
 ههنا لاستبهاام تاريخ الوت كما في الغرقى وان كان مانعا عن الميراث
 على الاصح للذكر اياه مفصلا في آخر الكتاب *

* باب معرفة الفروض ومستحقها *

* انفروض المذرة * اي السهام للعينة في باد ايراث المذكورة *
 في كتاب الله تعالى ستة * الاول * النصف * وقد ذكر في ثلث
 مواضع فقالوا ان كانت اى البنات واحد قلها النصف وقالوا لكم نصف
 ما ترك ازواجهكم وقالوا له اعت قلها نصف ما ترك * والثاني
 نصف النصف وهو الربع * المذكور في موضعين حيث قل فلحكم الربع
 مما ترك كن ولهن الربع مما تركن * والثالث نصف نصف النصف
 وهو * الثمن * وذكر مرة واحدة فقالوا لهن الثمن مما تركن

* و* الرابع * الثلاثان * وتذكر في موضعين فقال في حق البنات
 فان كان نساء قوتى اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي حق الآخر اثنتان
 فان كانت اثنتين فلهما الثلاثان * و* الخامس نصف الثلثين و
 هو * الثلث * الذي ذكره في موضعين ايضا فقال فلأمة المثلث
 وقال وان كانوا اى اولاد الام اكثر من ذلك فهم شركاء في
 الثلث * و* السادس نصف نصف ثلثين وهو * السدس *
 * المذكر في ثلث مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد
 منهما السدس وقال فان كان له اخوة فلأمة السدس وقال
 في حق الام وله اخ او اخوة فللأخت واحد منها السدس و
 اصحاب هذه السهام * اى مستحقوها لم يسموا علم استحقاقهم بالنسب
 او بقبر من الدلائل * اثنتى عشر نفرا اربعة من الرجال وهم الاب
 والجد الصحيح * وهو اب الاب وان دلا * والاخ لام والزوج * قدّم
 الاب على الجد لكونه محجرا بابا لابي كذا الحجب الجد الاخ لام
اجماعا وقد يمد على الزوج لان النسب اقوى من العصب كما
 عرفت * وثمان من النساء الزوج البنات وبنت الابن و اربع من
 و اخوت الام و الاخت لابو الاخت لام و الام و الجد الصحيح و
 هي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد * قدّم الزوج
 على البنت لانها اصل الولادة فمنها فتولد الاولاد وليقع ذكرها
 قريباً من ذكر الزوج وقدّم البنت على بنت الابن لكونها
 اقرب الى الميت منها ولان بنت الابن تفرم مقام البنت عند
 هذه معا و اخ لابو ام عن بنت الابن لكونها ابعد منها فتر

الرتبة وقد هما على الأخت لأب لقوة الترتيب ولأن
 الأخت لأب تقدم مقامها عند مهاو تقدم بها على الأخت لأم لأن
 قرابة الأب أقوى من قرابة الأم وتقدم الأخت لأم على الأم لأن
 الأختين لأم تعجبان الأم من الثلث إلى السدس وجنس الحاضرين
 يقدم على جنس المحجورين وتقدم الأم على الجددة لكونها أقرب
 لا يقال تقدم الأم الأب في الرجال يقتضي تقدم الأم في النساء لأننا
 نفرد لسعة نصيب الأم نفوقه على معرفة نصيب الأعزات من
 وجه دون العكس كما سيأتي من أن للام السدس مع الولد أو ولد
 الابن أو الاثنين من الأعزات والأعزات وقيد الجد بها لصحة
 قصرها بالتالي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جدها من جهة الأب
 تدخل في نسبتها إلى الميت أم ضرورية أنها تقابل الجد الصحيح المنسب
 كما سيأتي الذي لا تدخل في نسبتها إلى الميت أم فالجددة إذا غلظت
 نسبتها عن الجد الفاسد كانت صحيحة سواء كانت مدلية أو
 الأنثى كام الأم وأم الأم أو شخص الذكور كام الأب وأم الأب
 الأب أو يخلط منهما كام الأم أو هي صاحبة الغرض في الجدات
 كالجد الصحيح في الأجداد أو إذا دخل في نسبتها الجد الفاسد كانت
 فاسدة منتبجة يخلط الذكور والأنثى كام الأم وأم الأم أو الأب
 وليست هي بصاحبة الغرض كالجد الفاسد بل هي من قوى الأرحام
 الذين يرون بالقرابة لا بالعصبة ولا بالغرض * أما الأب فله
 أحوال ثلث الغرض المطلق أي الخالص من التعصب وهو السدس
 وذلك مع الابن أو ابن الابن أو ابن بنته والغرض والتعصب معاً ذلك

مع الابنة أو ابنة الابن وان سقطت * ويمن ذلك أنه تعالى قال
لا يرب له لول واحد منهما السادس مما ذكره ان كان له ولد فهذا انحصار
حتى أن فرض الأب مع الولد هو السادس لكن اسم الولد يقتضوا
الأبن والبنت فان كان مع الأب ابن فله فرضه بمعنى السادس والباقي
للأبن لقوله عليه الصلوة والسلام الحقوا الفرائض بأهلها فما بقية
فلاولى رجل ذكر وأولى الرجال من العصبات هو الأبن كما استعرفنا
وان كانت معه بنت فله سدس وللبنت النصف بالفرض وبما بقي
فلأب لأنه أولى رجل ذكر من العصبات عند هدم الأب *
والتعصيب المحض وذلك عند هدم الولد وولد الابن وان سقط
فذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواؤه الثلاثة اذ بينهم
منه ان الباقي للأب فيكون نصيبه * والمجد الصحيح كالأب * عند
هدمه في ثبوت قسمة الأحوال الثلاثة بل في جميع أحكام الميراث *
الأنى أربع مسائل وسندكرها ان شاء الله تعالى * الأولى ان أم لايت
لا تترث معه وورثت مع الجد والثالثة ان لايت اذا ترك الأبوين واحد
الزوجين فللأم ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان
مكان الأب جد فللأم ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف روح فان
لها ثلث الباقي ايضا والثالثة ان بنى الأعميان والعلات
كلهم يستقرون مع الأب أجماعا ولا يستقرون مع الجد إلا
عند أبي حنيفة روح والرابعة ان أبا المعتقد مع ابنه يأخذ
سدس الولاء عند أبي يوسف روح وليس للجد ذلك بل
الولاء كله للأبن ولا فرق بينه وبينه سائر الأئمة اذ لا يبعد ان شيئا

من نظر الوراء أو إذا جعلت المسئلة الثانية معيتين كما في عبارة الكتاب
 الأولي أن يقال الافى خمس مسائل وستاتيك فحمة الكلام * و
 يهتط الجدي بالاب لان الاب اصل في قرابة الجد الى الميت * واهتريض
 هلى هذا التعليل بانه يلزم منه سقوط اولاد الام بالام لانها اصل في
 قرابة اولادها وقد يدفع باعتبار انضمام العصرية التي ترجع في زيادة
 القرب * و الجد الصحيح هو الذى لا تدخل في نسبته الى الميت ام
 * كاب الاب وان علا ولما اراد ان يذكر الاخ لام في فصل الرجال و
 كانت الاخت لام مساوية له في الاعكام عمم الكلام م كيلا
يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال * واما اولاد الام فاحوال
 ثلث السدين للواحد * لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله
 او امرأة وله اخ واخت فلكل واحد منهما النصف ولما اراد اولاد الام
اجرا عاودت ل عليه قرءة ابى وله اخ واخت من الام جز الثلث
بلثين فصاعدا * لقوله تعالى ان كانوا اكثر من ذلك فهم
شركاء في الثلث * ذكرهم واناءهم في القسمة والاستحقاق
 سواء * اما في القسمة فلان الانثى منهم تأخذ منه مثل ما يأخذ
 الذكركمادل عليه فعلم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق
 فلان الزواحد منهم مذكرا كان او مرفئا يستحق السدين واذا
 تعدوا انكروا اربابا او مختلفين استحقوا الثلث ولا يخفى
حليتك ان الاستحقاق يعم الواحد والمتعدد بخلاف القسمة * و
 يسقطون بالولد والابن وان سفل وبالاب والجد بالاتفاق *
 لانهم من قبيل الكلاله كما علم من الآية وقد اشترط في اربابا

حدم انزل الوالد اباها على قل الله ينتمى في
 ابن امره هلك ليس له ولد والله اعلم و قوله لهم الكلاله من ليس
 له ولد ولا ولد لكن ولد الابن داخل في الولد لقوله تعالى يا
 بني ادم والجد داخل في الوالد لقوله تعالى كما اخرج ابويكم
 من الجنة فلا رث لا ولاد الام مع هولاء ثم لفظ الكلاله في الاصل
 بمعنى الاعماح وذهاب القوة كقوله مصرع * داليت يا
 ارثي لها من كلاله * ثم استعيرت لقرابة من عد الوالد
 والوالد كانها كلاله ضعيفة بالقياس الى قرابة الولد ويطابق
 ايضا على من لا يخلف ولد او لوالد او على من ليس بولد ولا ولد
 من المثلثين * واما الزوج فيهما فان النصف عند عدم الولد وولد
 الابن وان سفل * اي عند عدمهما عا ولذا عطف والرا * و
 الرابع * اي يكتفى وجود احدهما
 في ذلك ومن ثم عطف وار وكذا الحال فيمن سرح فيهما في نظم بالنسبة

احوال الزوج

* فصل في النساء *

* للزوجات حالتان الربيع للواحدة فصاعدة عند عدم الولد
 او ولد الابن وان سفل والثلثان مع الولد او ولد الابن وان سفل
 وقد صرح بهاتين الحالتين ايضا في العظم المذكور هناك وقد
 روي بين نصبي الزوجه حين ان المذكور متصفا مثل حنا الاثنتي
 على التقديرين واما الجنات الصلب فاحوال ثلث النصف للواحدة
 وهل مصرح بهافي الاية والثلثان للاثنتين فصاعدا * والمنصرص

احوال الزوجات

في القرآن عريحا أنها إذ اكن تساء فرق اثنتين فلمن ثلثا.
 ما ترك ولما الاثنان فحكمهما عند ابن عباس رضي حاكم الرافضة
 وهو ظاهر عند سائر الصحابة حكم الجماعة وعلل قولهم
 بوجوه ثلاثة الأول انه قال استعالي المذكر مثل حظ الانثيين
 وادنى مراتب الاعتلاطين وبنيت فلان ح الاثنان بالانفاق
 فعرف بهذه الاشارة ان البنتين لهما الثلثان في الجملة وليس
 ذلك الا في حالة انفراهما من الابن فلا حاجة الى بيان حالهما بل
 الى بيان حالهما وقتها فلذلك قال فان كن نساء فوق اثنتين اي ان
 كن جماعة بالغات ما بلغن من العدد فلمن الثلاثين انتهى الثلثين
 لا يتجاوز نه الثاني ان البنتين امس رجل من الاثنتين اللتين
 تعزز ان الثلثين فهما أولى بذلك الا حراز الثالث ان الاعت اذا
 كانت مع اعيها ورجل لها الثلث فبالاولى ان يجب لها ذلك اذا كانت
 مع اثنتى اخرى وكذا الاخرى يجب مع اثنتى مثل ما كان يجب لهما لو
 انفردت مع اعيها فوجب لهما الثلثان * ومع الابن للمذخر مثل حظ
 الانثيين وهو يعصبهن * لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين فانه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع
 مع الابن دل على انه يعصبهن واي المال بقية بناتهن وبين الابن على
 ما ذكره لمن التمس بطريق العسوية * وبنات الابن كبنات الصلب
 * في ثبوت تلك الاحوال الثالث وهن احوال ثلثة اي ثلثة
 قال وهن احوال ست النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصلا
 عند عدم بنات الصلب * فهاتان حالتان من الثلث الاولى للمرور

يشترط فيها عدم الصلبيات لأن النص وزد فيها صرحا فإذا كان
 من بنات الابن مقلوبين * ولهن السدس مع الواحدة المأبوية
 مئة للثلثين * هذه الحالة الأولى من الثلث الأخرى والدليل
 عليه أن حق البنات الثلثان وقد أخذت الواحدة الصلبية النصف
 لقوة القرابة فيبقى السدس من حق البنات فتأخذ بذلك الابن واحدة
 كانت أو متعددة وما بقي من التركة فلأولى عصية بنات الابن
 من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليبيات ويصرون معها
 من العصبات إن كان معهن ابن الابن فإن كان معهن ذكر أسفل
 منهن درجة فلهن فرضهن * ولا يرثن مع المأبويتين * عند عامة
 الصحابة إذ لم يبق معها شيء من حق البنات خلافا لابن عباس
 رضي الله عنهما عند حكم الله أحد وهذه الحالة ثالثة من الثلث
الأخرى * إلا أن يكون أحد اثنين * أو أسفا منهم فلا م في عصبة *
ح يكون * الباقى بهم لأن مثل هذا لا يثنى * هذه حالة
ثالثة من الثلث الأولى فإن بنات الابن إذا كان أحد من ذلام
صرا كان أهل أر ابن عمن فإنه يعصبه كما إن الابن
الصليبي يعصب البنات الصلبية وذلك لأن الذكر من أولاد الابن
يعصب البنات اللاتى فى درجة أذ الم يكن للميت ولد صاحبى
بالإتفاق فى استحقاق جميع المال بذلك يعصبه فى استحقاق الباقى
من الثلثين مع الصليبتين والتيه ذهب عامة الصحابة وعليه
جمهور العلماء وقال ابن مسيود رض لا يعصبه بل الباقى كله
لابن الابن ولا شي لبناته أذ لم يعل الباقى هو ما يسهم لأن م

حفظ الانثيين لز ادحق البنات على الثلثين وقد قال قتيلة ايلام
 لا يز ادحق البنات على الثلثين وايضا الانثى انما تصير مهيبة
 والذكر اذا كانت ذات فرض عند الانثى اقصاه كالبنات والاعوات ولما
 انذالم تكن كذلك فلا تصير به عصبه كبنات الاعوات والاهام مع
 بنينهم واجيب عن الاول بان استحبات المملكتين بالفرض و
 استحبات بنات الابن بالتعصيب واما سببان مختلفان فلا يضم احد
 الحقين الى الآخر فلاز يادة على الثلثين وعن الثاني بان بنت الابن
 صاحبة فرض عند الانثى ادحق ابن الابن لكنهما محجور به
 والصليبتين ههنا الا ترى انها قاعد النصف عند عدم الصليبتين
 بخلاف بنات الاخ والعم او لا فرض لهما عند انثى ادحق بناتهما فلا
 تصير عصبه ههنا ~~لكن~~ ~~ان~~ ~~كان~~ ~~الغلام~~ ~~يخذ~~ ~~اثنى~~ ~~اما~~ ~~اذا~~ ~~كان~~ ~~ابن~~ ~~ابن~~ ~~ابن~~
 منهن فالحكم كذلك عند نافي ظاهر المذهب وقال بعض المتأخرين
 لا يعصبون بل الباقي للغلام خاصة لان الذكر انما يعصب من
 هو في درجته لا من هو اعلى منه فخان ابن الابن لا يعصب البنات و
 ايضا لو عصب الذكر من هو اعلى منه لصار محروما لان في اوث
 العصبه يقدم الاقرب على الابعد فذكر اركان الاقرب لو انشى
 الاقربى ان الاعيان صارت عصبه مع البنت قدمت على ابن الاعوات
 صار محجورا والم يهصب اجل لاصلا ولما بان ذلك الاقربى لو كان في
 درجة الذكر لصارت عصبه واذا كانت اقرب منه وكانت بذلك
 اولي وكيفية الامر من ق درجة الغلام ههنا من الانثى ~~شعق~~ ~~شيئا~~
 والقرل بان الاقرب من البنات محجور مع استحقاقه الا بعد معهن

ليجبهه التمثال * ويسقطن * أى بنات الأبن * بالأبن : يختلف
 جهات السلب فهذه ثلاثة من الأحوال الثابتة الأخرى وبها تنقسم
الأحوال الست لبنات الأبن * ولو ترك * الميت * ثابت بنات الأبن
 بعضهم أسفل من بعض و * ترك أيضا * ثلاث بنات الأبن أبن آخر
 بعضهم أسفل من بعض و * ترك أيضا * ثلاث بنات الأبن أبن آخر
 بعضهم أسفل من بعض بهذه الصور *

الفريق الأول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
أبن *	أبن *	أبن *
أبن بنت *	أبن *	أبن *
أبن بنت *	أبن بنت *	أبن *
أبن بنت *	أبن بنت *	أبن بنت *
	أبن بنت *	أبن بنت *
		أبن بنت *

* العلية من الفريق الأول لا يواز بها أحد * لا تنقسم لها إلى الميت
 بواسطة أحد * ليس بهى هو لأع البنات من هو كل ما * والوسطى
من الفريق الأول يوازها العلية من الفريق الثاني * لا يواز
 منها تدلى إلى الميت بواسطة الوسطى من الفريق الأول يوازها
الوسطى من الفريق الثاني والعلية من الفريق الثالث * أذ كل
واحد منهن تدلى إلى الميت بثلاث وسائط والوسطى من الفريق
الثاني يوازها للوسطى من الفريق الثالث * لا تنقسم كل منهما

إليه باويع و سائلط * والسفلى من الغريق الثالث لا يزاها أزها أجل
 * لأنها تدلى بوسائط غير و ليس فيها المئات م. هو هذا هذا
 * إذا عرفت هذا اختزل للعليا من الغريق الأول النصف * لأنها
قامت أم فنت الصلب عند مها * و الموسط م. الغريق الأول
 مع من يزاها * وهى العلوم من الغريق الثانى العدس * ثلاثة
للمثليين وذلك لان العليا من الأول لما قامت مقام الصلبية قام من
في نها اول رجو احد مقام بنات الابن * ولا شي الاضغليات * هى السنة
الباقية من البنات التصع لانه قد كمل الثلاث ان المثالث ثالث فلم
يبقى للباقيات فرض ليس المن عصر بقتطعا فلا يرتث من التركة
اسلا * الآن يكور معهم * اي مع تلك السفليات الصلبية اللام *
في عصبتهم * اي يعصبتهم * من كانت يحق اي قرو من كانت
فوقه كهم سبق تقرر على قول عامه الصعابة وجور العام و
تجارتهم لم يكن ذات سوم * فهو ان أخذ سهمها ولا تصير بها صبة و
هى العليا من الغريق الأول التي أخذت النصف والموسط منهم مع
العليا من الغريق الثاني حيث أخذنا العدس وهذا أقيد مع تدوين
كانت تدوين من كانت أخذ انه فانه يعصبت مطابقا * ويستقط
من شونه * اي من شون ذلك الغلام في الدرج من السفليات فان كان
الغلام مع السفلى من الغريق الأول أخذت العليا من سوم العدس و
أخذت الموسط منهم مع العليا من الغريق الثاني العدس ويكون
الثالث الباقى بين الغلام وبين السفلى من الأول والموسط من الثاني
و العليا من الثالث لذلك مثل حظ الانثيين أخيه أما مقدم سفلى

بين ولدتي الابن للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا ايضا في قنوت
 كهم ومهمة على ان الباني للعلم وحده واعتلوا في الاخ والاحت مع
 الميت فنقول الحاقهما بابن الابن وبنت الابن اولى من الحاقهما
 بالعم والعمة الا ترى انهم كما اجمعوا على انه اذا لم تكن مع بنت
 الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 كذلك اجمعوا على انه اذا لم تكن مع الاخ والاعمت بنت كان
 المال بينهما كذلك بخلاف العم والعمة فانه اذا لم تكن معهما
 بنت كان المال كله للعلم وحده فكل المال في البقرة هو نصيب
 الميت كذلك الطحاوي في شرح الآثار * اللبان * اللبان * اللبان
الدينار الدينار الدينار * مع * بنات الابن لقرانه عم اجعلوا
 او مع * بنات عمه * ذهب اكثر من نصيب * بنات عمه * بنات
 الاخ * بنات عمه * ولجمهور العلماء وقال ابن عباس في
 لا نصيب لهن من البنات وكم قبحا اذا اجتمعت بنت واخت بنت
 النصيب للميت ولا شيء للاخت فقل له ان ضرر من كان بقول
 للاخت ما بقي فغضب وقال ما انتم ام الله تعالى يريد ان الله
 تعالى قال ان امرءكم ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فقد
 جعل الولد حاجبا للاخت ولفظ الولد يتناول الذكور والانثى
 كما اني حجب الام من الثلث الى السادس وحجب الزوج من النصف
 الى الربع وحجب الزوجة من الربع الى الثمن فلا ميراث للاثنت مع
 الولد فكذلك ان انثى بخلاف الاخ فانه ياخذ ما بقى من الانثى
 بالعمرة ولا ميراث للاخت بنفسها وانما نصيب عصبية بغيرها اذا

فكان ذلك الذي برع فيه وليست للمبني عنصر ولا فكيف نصير الاعبي
 معهما عصبه والعراب ان المراد الاول ههنا هو الذي كرر بدليل قوله
 تعالى وهو برهان ان لم يكن لها ولد اي ابن بالاتفاق لان الاخ يركب
 مع امه بنته وقد نأيد ذلك بالسنة حيث روى عن هذيل بن شرحبيل ان
 رجلا مثل ابي موسى الاشعري عمن علف بنتا وبنت ابن واخنا فقال
 لبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للاخت ثم قال لما سئل
 هل من ذلك ابن مسعود رضى واعبى ففى مما يجيب به فلما سئل قال
 وأيت رسول الله صلواهم قضى للبنت والنصف ولبنت الابن بالسدس
 تكملة للثلثين وللاخت بالباقي فلما اعبر السائل ابا موسى
 الاشعري بذلك قال لا تستلوني عن شئ مادام هذا الخبر في حكم
ذلك لذلك على انه هم جعل الاخت مع البنت عصبه * والاعوات
 لاب كالاخوات لابوام ولهن احوال سبع النصف للراحدة و
 اثنتان للثنتين فصاحدة وعند عدم الاخوات لابوام * وفلك لما
 ذكرنا من النص من فى الاخوات لابوام على ما اشير اليه ههنا
 * ولهن السدس مع الاخت لابوام تكملة للثلثين * فان حق
 للاخوات الثلثان وقد اخذت الاخت لابوام النصف فبقى منه
 السدس فبعضى للاخوات لاب حتى يحكىل حق الاخوات * ولا
 يترثن مع الاخنتين لابوام * لانه قد كمل لها حق الاخوات اهني
 الثلثين فلم يبق للاخوات لاب شئى * الا ان يكون معهن اخ لاب
 فيعصبهن و * يكون * الباقي بهنم نلذ كرمثل عفا الانثيين
 * وذلك لان ميراث الاخوة والاخوات لابوام اجري مجرى ميراث

الحار ولد الصليبية وميراث الأخرى والأخوات لأب أجرى مجرى
ميراث أولاد الأب فذكره كذا - ورهم وإناهم ذم * و
 المدسة أن يصرون عصبية مع البنات أو * مع * بنات الابن لما ذكرنا
 * من قوله صلعم اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية هو قول أكثر
 الصواب والعلماء عرض خلافا لابن عباس رضي الله عنهما صرح
 في لفظ المدسة دون غيرهما كيلا يترحم أن قوله إلا أن يكون
 معهن أخ لأب من تنمة الرابعة لحيته استثناء منها فلا يكون
 حالة عامة ولكن مثل ذلك قد مر في أحوال بنات الابن فاكتمنى
 هناك بشهادة المعنى نقط وبنو الأعيان أي الأخرى والأخوات
لأب وأم * * بنو * العلات * أي الأخوة والأخوات لأب * كلهم
يسقطون والابن وابن الابن وابن سفلى ذب في قوله - مد عند
 ابن حنيفة ر * ما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتبه على
 الحالة الخامسة للأخوات لأب وأم وعلى السابعة للأخوات لأب وأم
 سقوط الأخوة بالابن بقوله تعالى وهو يرثه ما ان لم يكن له ولد
 أي ابن كذا أمر واسقوط الأخوات به في قوله تعالى ليس له ولد وله
 احتفلها نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق وإنما سقطهم بإبن
 الابن فلذلك لم تحت الابن وتيامه مقامه عند عدمه واسقوطهم
 بالأب لانهم كلاله وتوريث الكلاله مشروط بفقد الولد والوالدة
 كما عرفتم واسقوطهم بالجد عند ابن حنيفة ر * فلما صيأت بكفى
 باب مقامة المجد ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة من المسائل التي استثنى
 فميراث الأب من كون البعد الصحيح كالأب فان أباً يورث

محمد ارجح لم يجعل سقطا كالأب لهؤلاء الأعرسة والأخوات * و
 سقط بنو العلات أيضا بالأخ لأب وأم * وذلك لما عرفت من أن ميراث
 الأعرسة والأخوات لأب وأم جار مجرى ميراث الأولاد الصليبية و
 أن ميراث الأعرسة والأخوات لأب كبير أولاد الأب ذكورهم
 كذكورهم وإن لم يكن لهم كانوا هم فكما يحجب أولاد الأب بالابن
 كذلك يحجب أولاد العلات بالأخ لأب وأم فإن قلت ما ذكره ههنا
 مشتمل على حالة ثامنة للأخوات من جهة الأب وهي سقوطهن
 بالأخ المذكور فكيف قال لهن أحوال مبعقات هذه من ثمة
 السابعة من أحوالهن كأنه قال وبني العلات كلهم يسقطون
 بالابن وابن الابن والأب والأخ لأب وأم إلا أنه لما ذكر أولاد
 الأعميان مع بني العلات لا يكتفى أن يذكر الأخ لأب وأم هناك كما لا
 يخفى فلذلك أورد سقط بنو العلات وحدهم بغیر جدني بعض
 النسخ وبالأخت لأب وأم إذا صارت عصبية أي إذا كانت مع البنات
 أو مع بنات الابن كما علمت وهو أنه يسقطون بها لأنها ح الأخ في
 كبر ثم عصبية أقرب إلى الميت كما سيأتي في باب العصبية * وأما اللام
 في أحوال ثلث السدس مع الولد لقوله تعالى ولا يؤيد لكل واحد
 منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ولذا لفظ الولد يتناول الذكر و
 الأنثى ولا فرق بينة تخصه بأحدهما أو ولد الابن وإن سفل * وذلك
 إما لأن لفظ الولد يتناول ولد الابن أيضا أمثلا جماع على أنه يقوم
 مقام ولد الصلب * ثورة الأم أو مع الاثنين من الأعرسة
 والأخوات فصاعدا من أي جهة كانوا سواء كانوا من جهة الأب أو

معاً من جهة الأب أو من جهة الأم لقر له تعالى فان كان له اخوة
 فلا فله السدس ولقفاً لاخته يتنازل الكل للاخت في الاخوة
 الى هذا ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء راجح خلاف الابن
 عباس رضي فانه جعل الثلثة من الاخوة والاخوان حاجبة للأم دون
 الاثنيين فلها معهم الثلث عند بناء على ان الاخوة صينة الجميع
 فلا يتنازل المثنى ورواين حكم الاثنيين في الميراث حكم البهائم
 الا ترى ان البنيتين كالبنات والاعنتين كالاخوات في استحقاق
 الثلثين فكذلك في المحجب وايضاً الجميع للطلق مشترك بين الاثنيين وما
 فروقه ما في هذا المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق فدلّ الاخوة
 عليه ثم السدس الذي حجبوا عنه الاب عند جمهور الصحابة راجح
 وروى عن ابن عباس رضي انه للاخوة لانهم انما حجبوا عنه ليلتدوه
 فان غير الوراث لا يحجب كما اذا كانت الاخوة كذا في اوراقه وقد
 يستدل عليه بما رواه طائفة من سلاطينهم اعطى الاخوة
 السدس مع الايوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه
 فلا فله الثلث فان كان له اخوة فلا فله السدس والاراف من صدر الكلام
 ان لأمه الثلث والباقي للاب فكذلك الحال في آخره كانه قيل فذلك ان
 له اخوة وورثه ابواه فلا فله السدس ولا يبيد الباقي ثم ان شرط
 الحجب ان يكون وارثاً في حق من يعجبه والاخ المسلم وبارث في
 حق الأم بخلاف الرقيق والكافر من الاخوة فلا اخوة يعجبونها
 وهم محجورون بالاب الا ترى انهم لا يرثون مع الاب شيئاً عند
 عليم الأم لانهم كلاله فلا ميراث لهم مع الرادويين حال الاخوة

. الجد وهو دالام بالقرى من حالهم مع عدم موقوفه روى عن طاوس انه
 قال ثبت ابن رجل من الأخوة الذين اعطاهم رسول الله صلواتهم
 السدس مع الابوين وماله من ذلك فقال كان ذلك وصية روح صار
 المحدث دليله لانه لا وصية للوارث والظاهر انه لا صحة لهذه
 الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في الصديق رضي الله عنه
 الجد الأخوة فكيف يقول بارتهم مع الاب كذا في شرح الامام
 السرخسي روح ونهبت الزيلية الى ان الأخوة لا يعبر بها بخلاف
 هو هم ذان العجب هنا معقول هو انه اذا كان هذا أخوة
 لابو ام او لاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال الانفاق و
 هذا المعنى لا يوجد فيها اذا كان الأخوة لام فلهم مستحق على
 الاب وهو جمهور العلماء على انه لا فرق بين الأخوة لان الاسم حقيقة
 في الاصناف الثلاثة وهذا حكم غير معقول اعني ثبت بالنص
 الا ترى انهم يجبرون الام بعدم موت الاب ولا تنقضي عليه بعد موته و
يجبرونها كبار اوليها عليه نفقتهم * ولام * ثلث المال عند
 عدم مولد المذكرين * اي عند عدم الولد وولد الاب وان
 مقل وعند عدم الاثنين من الأخوة والاعوات فصاعد اعلم ذلك
 بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابوا فلهم الثلث فان كان
 له أخوة فلا له احد من هذا اذا لم يكن مع الابوين احد من
 * اما ان كان معه احد * فلما بقي بعد فرض احد
 الزرعين وفلك في مستأتمين * كانه اراد في ورعين لان عد
 هما مستأتمين حقيقة يجب زيادة المسائل المستثناة في الجد على

الأربع كما اشرنا اليه فيما سبق ويمكن ان يقال جعلها مسألة في
 في توريت الام مع الأب ومثلة واحدة في توريتها مع الام كذلك
 من الجعليين وجه ظاهر * زوج ابوين او زوجة ابوين * وهو
 مذهب جمهور الصحابة والفقهاء رحمهم الله وابن عباس رضي الله عنهما يقول
 انما اثلث اصل التركة في الصورتين مستدلاً به تعالى جعل
 جعله اولاً من اصل التركة مع الولد بقوله تعالى ولا يرثه
 لكل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له ولد ثم ذكر انهما مع
 هدمه الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابوا فلا
 الثلث فيفهم منه ان الاراد ثلث اصل التركة اي في يديه ان السهام
 المندرجة حوله اقلها من اصلها بعد الوصية والدين وكان ابو
 بكر الاصم يقول بان لهما مع الزوج ثلث ما بقي من تركته ومع الزوجة
 ثلث الاصل لانه لو جعل لهما مع الزوج ثلث جميع المال ازاد نصيب
 على نصيب الاب لان المسئلة من ستة لا اجتماع النصف والنصف
 قلل الزوج ثلثه للام اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي
 ذلك تضليل الانبي على الذكر واذ جعل لهما ثلث ما بقي عن غيره
 الزوج كان له واحد وللأب اثنتان ولو جعل لهما مع الزوج
 ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسئلة من اثنى عشر
 لا اجتماع الربع والثلث فاذا اشدت الام اربعة بقيت للام خمسة
 فلا تفضيل لهما عليه ولنا ان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد
 وورثه ابوا فلا يدم الثلث هوان لها ثلث ما ورثا من اركان جميع
 المال او بعضها ذلك لانه لو اراد ثلث الاصل لكفى في البيان فان

لم يكن له ولد فلا منه الثلث كما قال الله تعالى في حق الأيتام
 واليتامى واحد فلهما النصف بعد قوله تع فإن كان نساء فميراث
 ما بينهما فلهم ثلثه لا يترك فيلزم أن يكون قوله تعالى ورثة أبوا
 هذا اليتامى الفائدة فإن قيل فعمله على أن الراية لهما فقط قلنا
 لينصت في العبارة دلالة على حصر الإرث فيهما وإن سلم فلا دلالة
 في الآية على ضرورة النزاع أصلاً لأنهما لا أثباتاً فيرجع لهما إلى
 أن الأبوين في الأصول كالأبن والبنات في الفروع لأن السبب في
 وراثة الأبوين كوراثة الأبن واحد وكل منهما يتصل بالأم بمراسطة
 فجعل ما بينهما من فرض أحد الزوجين بينهما أثلاً كما في حق الأبن
 والبنات كما في حق الأبوين إذا انفردا بالإرث فلا يرد نصيب الأم
 دلي نصف نصيب الأب كما في القياس فلا مجال لما ذهب إليه
 الأصم الذي لم يجمع ما ذكرناه من معنى الآية وأعلم أن الأم إذا
 أعطيت ثلث الباقي مع الزوجة اجتمع في المصنعة ربعاً حقه فلا
 لهذا ان ثلثها ربع في الحقيقة ولو كان مكان الأب جد فلا م
 قلت جميع المال * وهو مذهب ابن عباس رضي وأحد الروايتين
 عن الصادق رضي ورؤي ذلك أيضاً اهل الكوفة ابن مسعود
 رضي في ضرورة الزوج * الأخذ أبي يوسف رضي عنهما مع الجد
 أيضاً ثلث الباقي * كما لمع الأب وهو الرواية الأخرى فمن أبي بكر
 رضي فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب فيعصب الأم كما
 يعصبها الأب والوجه على الرواية الأولى هو أننا نرى كذا في
 قوله تعالى فلا منه الثلث في حق الأبوار لنا بهامر وكيل يلزم

قضيلها عليه مع نعلو يهاني القرب واما نانا ويليده نزل اكثر
 الصعبة رضى واما فى حق الجدل فاجرى على ثاها رضى لعدم الله ارض
 فى القرب وقررة الاعتلاى فيه ادين الصمعة ولا استعماله فى تفصيل
 الاثنى على اللكم مع التفاروت فى الد رحمة كما اذ اترك امرأة
 واعتلاى و ام وانا لاب نان لاسمرا الرابع وللست النصب ونبلاخ
 الباقى فقد فضلت ههنا الاثنى لزيادة قره يهاى الذكر وايضا
 للام حقيقة الروايات كما لآب فيعصبها و البديل حكم الروايات
 لاحقيقة فلا يعصبها اذ لا تعميب مع الاعتلاى فى السبب بل مع الاتفاق
 فيه وهذه المسئلة من المسائل الاربع التى استثناهانى او ابل الساب
 فان انا حقيقة و محمد ارجح لم يجعلها لآب ههنا * المسئلة
 الهدى من لام كانت * كام الام * او لآب * نام الالب واحد كانت
 او اكثر اذا كن ثابتات * اى صحاحات كان * رتبته ان القاسمات
 من ذوى الارحام كما سيأتى * متجانزات فى الدرحة * لان الزوى
 يعجب البعدى كما محيط بفعليه الله لآب البعدى الواحد السدس
 فلها زو اذ ابو سعيد الغدرى و غيرة بن شعبة و قبضة من ذوى
 من ابيه عم اعطاهما السدس واما التفرع بك يمنهونى فى ذلك اذ اكن
 اكثر متجانزات فلما روى ان ام الام جاءت الى الصديق رضى
 وقالت اعطانى ميراث ولد ابنتى سال اصهرى حتى اشاور اصحابى
 فانى لم اجعل لك ذى كتاب (١) و الى نصلو لم لسمع نيك من رسول الله
 تعالى شيئا ثم سالهم فذهبوا لغيره باعطاءها السدس فقال هل يدعك
 اجل فشهد به ايضا محمد بن سلمه فاعطاها ذلك ثم جاءت ام الالب

فإنه وطلبت الميراث فقد ارى ان ذلك السدس يمينكما وهو ان
 انقردت به كما ينشر كما فيه روى رواية اخرى ان ام الاب جاءت
 الى عمر رضى وقالت انا لولى بالميراث من ام الام اذ لو ماتت لم
 يرثها ولد ولداها ولو مت ورثنى ولد ولدى فقال عدى ذلك
 السدس فان اجتمعوا فهو بينكم كلوا يتكلم على انه فهو لها
 فحكموا بالنسب ويكفيهم فقد اجتمعوا على ان الجدات الصبيحات
 المستويات تشارك فى السدس بالتصوية وذهب ابن عباس
 رضى الى ان الجدات ام الام تقسم مقام الام عندهما فتأخذ الثلث
 اذا لم يكن للبيت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له احد هيا
 كما ان الجدات اب الاب يقوم مقام الاب عند ~~هذا معروفا~~ ^{الابن}
 يقوم مقام الابن مع هذه ثم ان الام لا يزاها فى قرصيتها
 احد من الاجل ان فكل لك ام الام لا يزاها احد منهن وروى
 بان الادلاء لا ينشئ ليس سببا لا محقق الدلى فريضة الدلى به
 عنقات البنات وبنات الاخرات لكفائر كفاهدا القياس فى
 الجدات بالسنة ولم يزد فهما زاد على السدس فاكتفي بمائة
 * يسقطن * اى الجدات * كلهن * سراء كانت ابيات او امريات
 * بالام * اما الامريات فلو جرد لانها بالام واتحاد العيب الذى
 هو الامرية واما الابريات فلا تحد العيب وحده * و * تستقط
بالابريات * دون الامريات * ايضا بالاب * وهو قول عثمان
 وعلى وزيد ابن ثابت وغيرهم رضى ونقل عن عمرو بن شعوب
 واى موسى الاشعري رضى ان ام الاب ترث مع الاب واعتارة شري

والحسن وابن سببرين رض لما رواه ابن مسعود رض من انه عم
اعطى ام الاب السدس مع وجود الاب والمعنى في ذلك ان ارن
الجدات ليس باعتبار الادلاء لان الادلاء بالاشئ لا يوجب
استحقاق شئ من فريعتها كما مر آنفا بل استحقاقه للارث
باسم الجد ويساوى في هذا الاسم ام الام وام الاب فكما ان الاب
لا يوجب الادلاء لا يوجب الثانية ايضا هو مردود بان مجرد الاسم
لا يوجب الاستحقاق والقرابة بل لابد من اعتبار الادلاء ثم نقول ههنا
معني ان اتحاد السبب والادلاء لكل منهما تأثير في السبب فكما
ان اتحاد السبب او انفرد عن الادلاء يتعلق به حكم السبب الا ترى
انه تعجب بنات الابن والبنات لا اتحاد السبب مع عدم الادلاء كذلك
قد انفرد الادلاء عنه ثبت به السبب ايضا فاجدة التي تدلى بالاب
تعجب به لوجود الادلاء وان انعدم اتحاد السبب وانحجب بالام
لا اتحاد السبب والجدة التي من قبيل الام ترث مع الاب لان عدم
الادلاء واتحاد السبب جميعا واما ان الاخ لام ترث مع الام مع كونه
مذليا بها فقد قيل لانه لم يوجد ههنا اتعا السبب والمشاركة
في النصيب قيل هذه الصورة مستثناة من القاعدة القائلة بان
الدلى بغيره يحجب به هذا واما قاريل لما رواه ابن مسعود رض
فهو انه يحتمل ان يكون ابو ذلك الميت وثقا وكافرا او كذلك
يسقط الابواب * بالجد الام الاب وان علمت * كام ام الاب و
ههنا * فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله * اي ليست
قرابة منها من قبيل الجد بل هي زوجته فهي لا تسقط به بل ترث معا

كلام مع الاب هذا اذا كان بعد الجدة عن الميت بدرجت واحدة
 واما اذا بعد بدرجتين كـ اب الاب فانه يرث معه ابويتهان ام اب
 الاب الشيء هي زوجة الجد المذكور و ام ام الاب الشيء هي ام
 زوجة اب الاب على هذه الصورة

١٢
 —
 ٦

اب اب الاب	ام اب الاب	ام ام الاب
١٠	١	١

واذا بعد عنه بثلاث درجات ترث معه ثلث ابويات على هذه الصورة

١٨
 —
 ٦

اب اب	ام اب	اب اب	ام ام	ام ام
اب الاب	اب الاب	اب الاب	اب الاب	ام الاب
١٥	١	١	١	١

وهكذا اكملنا ازادات درجات الجد ازاد بمجموعه اعدد الابويات
 التي يرثن معه * و * الجدة * القرى من اى جهة كانت * اى
 هو ان كانت من قول الام او من قول الاب * تعجب * الجدة *

البعد من أى جهة كانت * البعد فيثبت المحجب جهة أى أقسام
 أربعة هذا المذهب على فرض واحد الروايتين عن زيد بن ثابت
 رضي روى عنه أن القريبى انكسرت من قبل الأب
 والعبدى من قبل الأم فهما سواء فيكون حجب القريبى فى اقسام
 ثلثة فقط من تلك الأربعة وقد عمل بهذه الروايتا لك والشايع
 روى الأصم من قوليه والدليل عليهما أن الأجدانما تستحق
 بالأمومة وهى فى التى من جانب الأم اظهر فانها ممدلى بام
 والأخرى أم تدلى باب فاذا كانت القريبى من جهة الأم فلها
 وحجان زيادة القرب و ظهور صفة الأمومة فكانت أولى وأما
 اذا كانت القريبى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم فلا حد لهما
 ظهور الصفة وللأخرى زيادة القرب فتستويان فى استحقاق
 الأول ولنا أن استحقاق الجد باعتبار الأمومة وهى الأصلية ومعنى
 الأصلية فى القريبى اظهر وأقوى منه فى العبدى سواء كانت أمومة
 واحدة أو من جهتين فيكون هى مقدمة على البعدى مطلقا بل كان
 ظهور الأمومة موجهة للتقدم لكأن أم الأم مقدمة على أم الأب
 مع تساويهما فى الدرجه وهو باطل اتفاقا * وأرثه كانت القريبى كام
 الأب عند عدمه مع أم الأم و كام الأم مع أم الأب * وأر
 محجوبة كام الأب عند وجودها فإنا نأخذها محجوبة بهو مع ذلك تعجب
 أن أم الأم فى هذه الصورة اعنى أن يخلف أبيت الأب وأم الأب
 وأم أم الأم يكون المال كله للأب عندنا لأن البعدى محجوبة
 بالقريبى والقريبى محجوبة بالأب ونظيرها أن الأخرى محجوبين

أم اب الأب * بقسم السدس بينهما عند أبي يوسف روح ا حاصلا
 باعتبار الأبدان * وهو قول حقيان * وعند محمد روح الثلاثة
 باعتبار الجهات * وهو قول زفر روح وجه قول محمد روح
 احتشاق الأثر باعتبار الأسباب فاذا اجتمع في واحد سببان
 متباين كجدة من جهتين كانت في الصورة واحدة وفي المعنى
 متعددين فتستحق الأثر بحبيبه معا كما اذا اجتمع في سببان مختلفان
 الأثر لأنه اذا ترك ابنه هم أحد هما اخ له لا م فإنه ياخذ ذلك
 الاخ الهدى بالفرض والباقي بينهما نصفين بالعصوبة وكذا
 اذا تركت ابنته هم أحد هما ازوجها فإنه ياخذ الزوج النصف
 بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالعصوبة وكذا
 اذا ترك الجورسى امهوى اخته لابتها تترك الدائمية معا
 لا يقال الاخ لاب وام لا يرث من جهتي قرابته معا لأنه قول آخر أنه
 من جهة الام قد اعتبرناها في الترجيح حتى يقدم على الاخ
 لاب ولا تكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة المذكورة
 وحده قول أبي يوسف روح ان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم
 كما في الأمثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا لتعدد الاستحقاق
 بحسب تعدد هار اما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم
 الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابة
 تسمى بالجدة كذلك القرابة الواحدة واذا كانت جدة ذات
 قرابات ثلث مع جد وذات قرابة واحدة يقسم السدس بينهما
 انصافا عند أبي يوسف روح واربعا عند محمد روح قال الامام

السمر عهى ربح لار و ايمه عن ايتى حنيقة ربح فى صوره قند ذقرا به
احدى الجنتين و ذكر فى فرائض الحسن ابن عبد الرحمن ابن
عبد الرزاق الشاشى من اصحاب الشافعى ربح ان قول ابى حنيقة
ومالك والشافعى ربح كقول ابى يوسف ربح

* باب العصبيات *

عصبه الرجل فى اللغة قرابته لايمه وكانها جمع عاصب وان لم
يسمع به من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به حوله فلان طرف
والابن طرف والعم جانب والاخ جانب ثم سمي بها الواحد والجمع
للكبر والموث للغلبة وقالوا فى مصدرها العصبه والذكر
يعصب الانثى اى يجعلها عصبه * العصبان النسبية * تدعى بها لانها
اقرب من العصبية ~~كما هو مسمى~~ نفسية بنفسه وعصبه غير عصبية
مع غيره اما العصبية بنفسه فكل ذكر * اعتبر الذكر رة لان الانثى
لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها او مع غيرها لا تدخل فى نسبته
الى ايمته انثى * فان من دعيات الانثى فى نسبته اليه لم يكن
عصبه كما ولا د الام فانها من فوات الفروض و كلب الام وابن
البنات فانهم لمن ذوى الارحام فان قلت الاخ لا بام عصبية بنفسه مع
ان الام داخله فى نسبته الى البنات قلت قرابة الاب اصل فى استحقاق
العصبه فانها اذا انفردت كفت فى اثبات العصبه بخلاف قرابة
الام فانها لا تصلح بانفردا دعا لثباتها فهي ملغاة فى استحقاق
العصبه كما جعلناه امتنزلة وصف زائد نحن بها الاخ لا بام
ام على الاخ لا بام * اى العصبيات بالنسبة * اربعة اصناف *

الاول * جزء الميت * الثاني * اصله * الثالث * جزء ابيده * الرابع
 * جزء جده * فيقدم في هذه الاصناف والمد وجس منه الاول الاب
قالا قرب * اي يرجمون بقرب الدرجة * اعني بداو لاهم بالميراث *
 الذي يستحق بالعصوبة * جزء الميت اي النون ثم ينوهم وان
 سفلوا ثم اصله اي الاب ثم الجدي اب الاب وان علا * وانما قدم
 اليهن على الاب لانهم فروع الميت والاب اصله واتصال الفرع
 باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا ترى ان الفرع يتبع اصله
 ويصير مدكور ابل كره دون العكس فان البناء والاشجار يدخل
 في بيع الارض ولا تدخل هي في بيعهما وظهر اتصالهم بدل على
 انهم اقرب الى الميت في الدرجة محكما وان لم يكن ذلك حقيقة
 لان الاتصال من الجانبين بذبر واسطة وقدم بنو البنين وان سفلوا
 على الاب لان سبب استحقاقهم ايضا الميراث المقتد على الابوت
 كون الاب اقرب درجة من الجد فظاهر كظهور انهم بين الابن وابن
 الابن وتقول الجد باب الاب ليخرج عنه اب الام الذي هو الجد
 الفاسد فيكون ذلك تعريعا بما علم فسمنا من قوله فكل ذكر
 لا تزل على نبي نسبتك الى الميت انشئ لمزيد الاهتمام بامرهم هو اثبات
 ارثه وحرمانه بغيره ومن علا من الاجداد اذا ادعوا دوام
 بينهم من كان اقرب درجة * ثم جزء ابيه اي الاخوة ثم بنوهم و
 ان سفلوا تاخير الاخوة من الجد وان علا قول ابن حنبل يترجح عليه فاما
 لما كما استقف عليه في باب مقامه الجد وانما اطلق الحكم ههنا
 بالانجية على الخلف لانه المختار للفقرى وتأخير بنينهم عنهم

له من درجاتهم فظهر ان لسباب العصبية بنفسه انواع اربعة البنوة
 بغير واسطة او بواسطة الابوة كذلك والاعرة وثرهما والعصنة
 وثرهما القرابة بمعناها ثم * اى بعد الترجيح بقرب الدرجة
 * يرجعون بقرب القرابة اعنى * اى بلان كور وهو الترجيح بقوة
 القرابة * ان ذا القرايتين * من العصابات * اولى من ذى قرابة واحدة
 مع تساويهما فى الدرجة * ذكر اكان * ذو القرايتين * او نثى
لقوله عليه السلام * ان اعيان بنى الاب والام يشترار ثوبون دون
 بنى العلات * اى بنى الاعيان اولى بالميراث من بنى العلات
 وللقصود من ذكر الام هنا اظهرا ما يترجم به بنو الاعيان
على بنى العلات * كالاخ لاب وام * فلا يترجم على الاخ لاب
اجمعا وهذا امثال للذكر من ذى القرايتين * والاعت لاب
 وام اذا صارت عصبية مع البنات اى البنات الصلبية او بنات
 الابن فانها اينما اولى من الاخ لاب والاحت لاب * خلا فالان
 عكس رضى فان الاعت لاتصير عصبية مع البنات عند كمام
 وهذا مال الانثى من ذى القرايتين وانما ذكرها ههنا وان لم
 تكن عصبية بنفسها لما شاركتها فى الحكم لمن هو عصبية بنفسه
 واذا لم تصع عصبية بل كانت ذات فرضي فلها ذى صها الهاقى
للاخ لاب * وابن الاخ لاب وام فانه * اولى من ابن الاخ لاب *
 لانها متساوية فى الدرجة مع كون الاول ذاق انتقامه * وكذلك
 الحكم فى اعدام الميت ثم فى اعدام ابيه ثم فى اعدام امه * اى
 يعتبر بين هؤلاء الاصناف من الاعمام قرب الدرجة اول رتبة

القرابة ثانياً نعم الميت مقدم على عم آية المقدم على هم جد و
 فلتك القرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاستثنى يقدر
 في القرابتين على ذي قرابة واحدة مع المساوي في الدرجة
 نعم الميت لاب وام اول من جهة لاب وكذا الحال في عم ابيه
 وعم جد وهكذا الحكم في فروع هذه الاصناف بغير اولاد
 المدرجتون ثانياً قرابة فابن عم الميت مقدم على ابن ابن
 عمه و ابن عم الميت لاد وام مقدم على ابن عمه لاد وام العصبية
 في غير ذلك من اهل البيت من الاقرب فروعهم النصف الثلث من الاولى
 منهم البنت اذ للزوجة الغضب وللأختين الثلثان فصاعداً
 والثالثة بنت الابن فانها لها كحال البنت عند هدمها والثالثة
 الأخت لاب وام فان حكمها كذلك اذ الم توجد بنات الصلب
 وبنات الابن والرابعة الأخت لاب فان حكمها كذلك اذ الم
 توجد البنات المتقدمة بغير لاء الاربع * يصرن عصبية بغير قودن
 كما ذكرنا في حالتهن * ويدل على صيرورة الاولين عصبية
 قوله تعالى يورثكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين
 وعلى صيرورة الآخرين عصبية قوله تعالى وان كانوا احراراً جالاً
 ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين * ومن لا فرض لهما من الاناث و
 اخرها عصبية لانه عصبية لهما جميعاً وذلك لان النص المراتي في
 صيرورة الاناث بالذكور عصبية انما هو في موضعين البنات
 بالبنين والامرات بالاحرة كما عرفت آنفاً والانث في كل منهما
 ذوات فرض فمن لا فرض لهما من الاناث لا يقرن لهما النص وايضاً لا يخ

بعضه اعتقه عنه لم يرضه حاله الا انفراد الى العصبية كيلا يلزم
 تغيره الى الانشئ على الذكر او للتفاوت بينهما ثم ان كان الانشئ
 في اية اية احده فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصبه بايها
 في العلم والقيمة * اذا كانا لابل وام الاب * كان المال كله للعلم
 دون العمة * وكذلك الحال في الام والعمة * بنت ام لاب وام اب لاب
 وام الابن مع بنت الابن * ام العصبية مع غير * كما انشئ لصغير
 عصبية مع انشئ اخرى كالاخت * لاب وام اب لاب * مع بنت * سواء
 كانت عصبية او بنت ابن وهو * كانت واحدة او اكثر * كما
 ذكرنا * من قوله * ايعاد الاغوات مع البنات عصبية والاراد من
 الجمع من هذه هو الجنس واحد * كان او متعدد او الفرق بين هاتين
 العصبيتين ان الغير في العصبية بغير * يكون عصبية بنه بنت عصبية
 * به تعصبية الى الانشئ في العصبية مع غير * لا يكون عصبية
 با * تكون عصبية في العصبية معاملة لك الغير * واخر
 العصبية * الى العتبة * مولى العتاقة مقدم هذا على ذوى
 الارحام * الرضى ذوى القربى وهو قول على وزيد بن زبير * بصرى
 وقال ابن مسعود رضى هو مخرج عن ذوى الارحام ايضا واستدل
 به قوله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى
 اى بعضهم اقرب الى بعض ممن ليس له رحم الميراث يثنى على
 لقبه بقوله عم لمن اعتق عبد هو مولاه * في شكره فهو غير له
 ان يتركه فهو شر له وان مات وام بتركه وارثا كانت عصبية
 قد اشترط في ثوريته مولى العتاقة ان لا يبدع المعتق وارثا لوفد

الارحام من تعبيل البررة والجواب اما عن الآية فهو ان مذهب
نزولها ما روى من انه عم لما قدم المدينة آخى بين المهاجرين
والانصار وكنوا بقرارة فزون بذلك فتعجب الله تعالى هذا الحكم
بهذه الآية بين ان الرحم مقدم على المواضع والمواضع لا تزاغ
لنا في تفهيم قوى الارحام عني مولى المواضع ولما عن الحديث
قهر انه عم ارا بقر له لم يدع وارثا انه لم يدع وارثا هو عصبة
الاذى انه في آخره كنت انت عصبة ولم يقل كنت انت وارثه
را اذا كان مولى العتاقة عصبة هو آخر العصبات كما دل عليه
الحديث كان مقدما على ذرى الارحام والرد لتقدم العصبات
عليها ثم المعتق يرث من معتقه مطلقا سواء اعتقه لوجه الله
او للشيطان او اعتقه على الله ما ثبت او بشرط ان لا ولاء عليه او
اعتقه على مال او بلا مال اربط بربك الكتابة الى غير ذلك قال
مالك رح ان اعتقه للشيطان او بشرط ان لا ولاء عليه لم يكن مستحقا
للولاة لانه صلت شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب
بالاعتاق العصبية فيحرم هذه الصلة ومن صرح به في الولاة فقد
رد ما فلا يستحقها ولنا ان السبب هو الاعتاق لقوله عم الولاة
بن اعتق وهذا السبب يتحقق في جميع هذه الصور فثبت بمسببه
في جميعها ثم عصبته اي عصبته مولى العتاقة على الترتيب
الذي ذكرناه في العصبات فتكون عصبته النسبية مقدمة
على عصبته السببية اعني معتق المعتق والراد بعصبته النسبية
بما هو عصبته بنفسه فقط كما استعرفه والترتيب بين ولاء العصبات

ر مذكور ابن المعتق اولي عصباته ثم ابن ابنه ، وان مثل ثم
 لم يثبت جد ، وان علا الى آخره فمثل هناك لقوله عم الولاء لجهة
 كجهة النسب * ، معنى ذلك ان الحرية عبوة للانس ان اذبحها
 فثبت له ثمة بالعبادة التي امتاز به عن سائر ماعد الحسن الحيرانك
 والجناد والرقبة تلك وهلاكه فالمعتق يهرب لحياء المعتق
 حكمه ان لا يسمي بالاب والولد فكما ان الولد يصير منسوبا الى ابيه
 فينسب الى اقر بانه تبعيته كذلك المعتق يصير منسوبا الى
 معتقه بالولاء ، الى هيبته بالاتباع فكما يشترط في النسب
 كذلك يثبت بالولاء * ولا يسمى منه للاند من رتبة الاعتق *
 فليس في عبوة المعتق الرافقين من المعتق بالولاء ، وهو عبوة
 بقرينة مع غيره كما نبوت انما عليه ، ~~فلا يسمي له في النسب~~
 للنسب من الولاء ~~الا ما اعتق~~ او اعتق من اعتق كاتبه او كتب
 من كاتب او دبر او دبر من دبر او جز ولا معتقه او معتق
 معتقه * هذا الحد يمتد وان كانت فيه شذوذ لكنه قد اكد
 بما روي من ان كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رض
 قلوب مثل ذلك نصار بمنزلة المشهور ومعنا ليس للنساء شيء
 من الولاء الا لولا ما اعتقنه او لولا ما اعتق من اعتقنه او لولا ما
 كاتبه او لولا ما دبره او لولا ما دبر من دبره فكذلك المذكورة
 او المقهور اعتبارهم من فرق يتعلق به الاعتق فانه بمنزلة سائر
 ما يملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى او اما كنت ايما حكم
 وكلمة من عبارة عن صار حرا ما كانا متحقق ان يغير عنه

بلد العقاله قوله أو جريحتاج الى ان يقد ر مغل أن حتى بقصر
 أو لا بالمصدر ان ليس لمن شئ من الولاء الأولاء ذكر أو أهد
 جرولاء معتق من والحاصل ليس لمن شئ من الولاء الأولاء معتق من
 أو لا معتق معتق من ألخ أو الولاء الذي هو جرو معتقد أو جرو
 معتق معتق من فولاً معتق من ومك تبين ظاهراً ولا معتق معتق من
 فبما إذا اعتدت امرء عبد فاشترى ذلك العبد عبد آخر أدته
 ثم مات المعتقد الثاني وأمسك عصبته ذهبية وفي من قبله العبد
 الأول وعصبته فمير أنه لحاكم المروعة أحصرت من جهة الولاء
 وكذا الحكم في مكتب مكاتبها وصورة ولا بد برهان ان دبرت امرأ
 هذا ثم ارتدت ولحقها دار الحرب وحكم القاضي بحر يتعبد لها
 للمدبر ثم املت زوجت الى دار الاسلام ثم مات للمدبر ولم يخلف
 عصبته ذهبية فهل المروعة عصبته وحكم مدبره الدبر كذلك
 أي إذا احكم القاضي يعتق مدبرها بسبب احاقها فاشترى عبد
 ودبره ثم مات ورجعت المروعة ثانية الى دار الاسلام اما قبل موت
 مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني وأمسك عصبته ذهبية قولاً
 لهذا المروعة وصورة جرم معتق الولاء ان عبد امرأة تزوج دائنها
 جارية قد اعتقها عبد فاولد بينهما ولد وهو حر تبعاً له فان الولد
 يتبع أمه في الرقية والحرية ولا بد أولى أمه فإذا اعتقت تلك
 المروعة عبد فابهرناك العبد باعها ما أيا ولا ولد الى خمسة
 ثم الى مولا له حتى إذا مات للعق ثم مات ولده وخلف معتقة أياه
 قولاً لها صورة جرم معتق معتق الولاء ان امرأة اعتقت عبد

كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق العصبية فثبت
 الاقرب فالأقرب والابن اقرب العصبات ولو كان قري نبي
 سهام الورثة بالفرضية كالمال لكان للسنة بصيب من ماله
 بالارث على ان قوله هم الرلاء أهمية كل جهة النسب لا يباح
 لغيرهم ولا يورثون ثالثا اسم على قوله الاول الذي هو مذهب بعض
 * ولو ترك * المعتق * ابن المعتق وحدة فالرلاء كله لابن
 بالاتفق * وذلك لان الأدب كالابن في العصبية بحسب الظاهر لان
 اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة وكون الابن اقرب يحتاج
 الى ما مر من ان زيادة قربه امر حكيم ثورق الخلال هناك
 في تلافى الجد فان اتصاله برأسه الاب فيكون الاب اقرب من
 الجد ويكون الابن اقرب منه بلا اشتباه فلا يزا حبه الجد في
 الرلاء بل احلال وهذه المسئلة من الاحمال الاربع المستثناة
 على القول الاخير لابي يوسف رح حيب لم يجعل في الجد
 كالاب قال شيخ الاسلام عراه زادة لو ترك حد المعتق و
 اعلاه كان الرلاء كله للجد على ابي حنيفة رح لانه اقرب الى
 الميت في العصبية من الاعلى مذهبه وعند هذا الرلاء بينهما
 نصفين وذكر محمد رح في كتاب الرلاء عن كبار الصحابة
 كعمر وعلى وابن مسعود في بدلين ثابت و ابي بن كعب
 وغيرهم من انهم قالوا الرلاء كله للكبر فاسدل بوضوح
 الفقهاء بظواهر على ان الرلاء لا كبير بنى المعتق سدا بعد موته
 فانه ثم مقامه في العتيرة رح لكن المذهب عندنا ان الاراء

بما يشترط القرباى يقدم فى استحقاق الولاء اقرب مانى المعتق يوم
 = ان مات المعتق بعد ابيه وان ابن آخر كان الولاء لابنة

بما يشترط * ومن ملك ذارحم محررم منه عتق عليه ويكون
 ولأبيه * هذا المبحث قسمة لمباحث الخصيات النسبية وتنبيه
 على ان العتق وان لم يكن اختياريا يجب الولاء وتقبيل الكلام
 فى ما امام ان القرابة على ثلاثة انواع الاول القريبة وهي قرابة
 فى ذارحم محررم من الولاد اما طريق الاصليّة كالابوان والجداد
 وان علوا اما طريق الفرعية كالاولاد واولاد الاولاد وان سفلا
 فمن ملك واحد من هؤلاء عتق عليه انما ان اراد عتقه او لم يرد
 والثاني المتوسطة وهي قرابة النجارم غير ~~المسماة~~ ^{المسماة} ~~بقرابة~~
 الاخرى قرابات وان سفلا وقرابة الاصنام والعتبات
 والاعمال والغلات دون اولادهم ومن ملك واحد من هذه
 انما عتق عليه ايضا عند فاعلنا فالشافعى رح النوع الثالث
 البعيدة وهي قرابة ذى الرحم غير المحرم كاولاد الاصنام والاعمال
 والغلات فاذا ملك واحد منهم لم يعتق عليه بلا غلاني
 وللشافعى رح فى معئلة الغلاني انه ليس بينهما جز يشك كما
 فى الاصول والاروع فلا يعتق احد هما على صاحبه كاولاد
 الاصنام الا ترى ان قرابتهما فى الاحكام كقرابة اولاد العلم
 حيث تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ويجوز لكل منهما ان
 يضع زكوته فى الآخر ويجزى القصاص بينهما من الجانيين
 ونحو حيلة كل منهما لصاحبه بغلاني والدين والولاد بينهما

ولنماردى عين ابن قهاى رضى ان رجلا قال لرجول اسمع
 انى وجدت اعنى يهاى فى العرق فاشتريته والى اريد ان اعيم
 فقال هم قد اعطاه الله والعنى فى ذلك ان القرابة المتأيدة بهى لاء
 صلة العنق مع الملك كما فى الاء والاولاد وتوضيحه ان هذا
 العنق بطريق الصلة والمقرابة المذكورة تأير فى استحقات
 الصلة الا ترى ان حرمة المناكحة تثبت فى هذه القرابة لاجل الصيانة
 من ذل الاستمرار والاستخدام تهر او من البين ان ملك اليبس
 اقوى فى الاستدلال من الاستقراض وايضا المجمع بين الاثنين
 فى النكاح حرام لعناية القرابة من القطيعة بسبب ما يكون
 ابن الضرر من المناقرة والظفر ان معنى القطيعة فى استدامة
 الملك اكثر ولا شبهة فى ان للملك تأثير فى استحقاق الصلة
 فعلة العنق هذا ان الرصان فلا تكون بعد ثبوتهما لاقتضاء الجزئية
 مضره وايضا اتصال احد الآخرين بالآخر بواسطة الاب كما ان اتصال
 النافلة بالجدة كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجدة مع النافلة بشجرة
 انشعب منها فخص ومن ذلك الغصن فخص آخرون بالآخرين بفصمين
 من شجرة واحدة وشبه آخرون الجدة مع النافلة بواد انشعب
 منه نهر ومن النهر جدول والآخرين بنهرين قد انشعبا من
 واد واحد وعلى هذا يكون معنى القرب بين الآخرين انهم
 احصوا لهما بشعب واحد واحتياج الجدة النافلة الى شعبين يكون
 باقتضاء العنق اولى الا انه لم يجعل الاخ كالجدة فى حكم الولاية
 اذ لم ير بها على الشقة مع القرابة وليست شقة الاخ كشقة

الملك ولا في حكم الارث عند ابن حنيفة روح لانه نوع ولاية
 وعلاقة في الملك والقصرى كما سبق واما ارادة
 الاعمال في الاعمال فقد كثرت هناك الرواسط فكانت القرابة
 بعد قولهم ان الم نثبت هناك حرمة النكاح ولا حرمة الجمع في
 النكاح ثم ان الشيخ اورد لهذا الفصل مثالا قال * كثرت بنات *
حر الرولدن بمن عبد وحر * للكبرى ثا ثرون دينار *
والصغرى عشر * د بنوا لنا شترنا بافا باخمسين * فعنق
 عليهما ثم مات الاب وترك شاة من المال ومنهن * ثالثان *
 من ذلك للماء بمنهن اثلاثا الفرض والباقي * وهو الثلث الاخر
 * بين مشترى الاب اعماسا * بالر الام ثلثة لعماسا للصغرى *
 و عماسا للصغرى لان الصغرى قد اتمت ثلثة اعماسى الاب *
بثلثين * والصغرى قد اتمت عمسية بعشرين * وتخرج من عمسة *
واربعين * وذلك لان اصل المسئلة من ثلثة لانها اقل عدد يصح
 منها الثلثان فاعطينا البنات الثلثا ثنتين منها بالقرضية
 واعطينا الكبرى والصغرى واحدة منهما بالولاء ولا يستقيم
 اثنان على ثلثة بل بينهما مباينة فاعدنا جميع عدد روه من احدى
 الثلثة ولا يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاء
 وهي عمسة وذلك لاننا وجدنا بين مالى الكبرى والصغرى مرافقة
 بالعشر لان العشرة اكثر عدد بعد هما فاعشر الثلثين ثلثة وعشر
 العشرين اثنان ومجموعهما عمسة وهي بمنزلة عدد الروس
 من الورثة لان تقسيم الثلث الباقي على الكبرى والصغرى يوجب

أن يكون على نسبة اليها وهي بعينها نسبة الوتينين في
 الخمسة والواحدة مائة فاعذنا جميع الخسعة أيضا ومما
 ثلثة هي عدد رومن البنات وبيندوما مائة نفس في
 في الاسر فحصلت خمسة عشر ثم عشرين مائة اصل المسئلة و
 ثلثة حصلت خمسة عشر بعون منها تصح المسئلة اذ قد كان
 للبنات من اصلها اثنان فاذا ضربناهما في المذروب وهو خمسة
 عشر حصل ثلثون فلكل بنت عشرة وكان للمخرى والكبرى
 من اصلها واحد نفس بنا في المضروب فلم يتغير فقسما الخمسة عشر
 البائية على سهام الولا فاصاب كل سهم ثلثا فالبكرى من
 الخمسة عشر تسعة وقد كانت لها عشرة بطريق الفرضية
 فلما ح تسعة عشر وللمخرى من الخمسة عشر ستة وقد كانت لها
 عشرة بطريق الفرضية ومجموعهما ستة عشر وليس للوطى
 الا تلك العشرة التي اصبته بالفرضية ثم ان لنا كبرى والصغرى
 ان تزوجا اباهما بالولاية اذا جن حنونا مائة قال شيخه
 الاسلام خراهم زاده كان شيخنا ابو بكر الجندى يدعى من
 ابي اسحاق الحافظ انه كان يقول هذا من الغرائب التي
 تمثال عنها وهي ان تكون بنت الرجل وليته

* باب العجب *

وهو في اللغة المنع ومنه الحجاب لما يستر به الشيء ويمنع من
النظر اليه وفي اصطلاح ادل هذا العلم منع شخص معين من
ميراثه اما ككله او بعضه لجره شخص آخر * الحجم على

الحجب * احد * ما * يجب نقصان وهو حجب عن سوء * أخبر
 الى سهم * اذا * و ذلك * اي حجب النقصان * لخمسة نفر *
في أحوال هو لأغراض يجب من النصف إلى الزوج والزوجة
من أربع إلى الثلث لوجود الولدا ولدا الابن والأم يجب من
الثلث إلى السدس من بالولدا ولدا الابن أو الابنتين من الأخوة
والأخوات وبنت الابن يجب مع بنت المصلب من النصف إلى
الثلث من تكملة للثلاثين والأخت لاب يجب مع الأخت لاب
و أم من النصف إلى السدس أيضا كما انكشفت لأن تفاضلها
فيما سبق * و * في نهيها * حجب حرمان * وهو ان يجب من
المهر إلى المرأة ينصرف معروء بها لعلبة * والمرأة تجوز أي في
حجب الحرمان أو بالتقاسم أي * فريقان فريق لا يجوز *
هذا الحجب بالحال البتة * وانكشاف النفق منهم يجب حجب
النقصان * وهم ستة ثلاثة من الرجال * الابن والأم والزوج *
وثلاثة من النساء * الابنتان والزوجة فان قلت وقد يجب
هذا لفريق والثقل والرقة فلا يصلح أنهم لا يجوز
بالحال البتة قلت البيان من إلى الزوجة وهم على ذلك المنقذ
ليجوز أربعة * وفريق يرثون بالحال وليجوز حجب الحرمان
* بحال * أخرى وهم غير هو لأغراض الستة من الزوجة سواء كانوا
عضوات أو غير فروض * هذا أي حجب الحرمان في الفريق الثاني
* مبني على أحد من أحدهما ان كل من يدلي بأي ينتمي إلى

الميت بشخص لا يرث مع سوى وذلك لشخص * كان الابن والاب
لا يرث مع الابن * سوى اولاد الام فانهم يرثون معها * مع الام
يدلون الى الام وذلك * لانعدام استحقاقها جميع التركة
وتمتحق هذا الاصل ان الشخص المدلى به ان استحق جميع
التركة لم يرث الدلى مع وجود سواء اتحد افى سبب الارث
كما فى الاب والجد والابن وابنته اولم يتحد اكفى الاب
والاحوة والاخوات فان الدلى به لما اخرز جميع المال لم
يبقى للمدلى شئ اصلا وان لم يستحق الدلى به الجميع
فان اتحد افى السبب كان الامر كذلك كما فى الام
وام الام لان الدلى به لما احل نصيبه بذلك السبب لم يبق
للمدلى من النصيب الذى يستحق بذلك الامر شئ وليس
له نصيب اخر فصار محرورا وان لم يتحد افى السبب كما
فى الام واولادها فان الدلى به ح ياحل نصيبه المستند الى
سببه والمدلى ياحل نصيبا اخر مستندا الى سبب اخر فلا حرمان
فان قيل البهت الام تستحق جميع التركة اذا انفردت عن
غيرها من اصحاب الفرائض والعصبان قلنا ليس ذلك الاستحقاق
من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها
بالرد ولذا استحقاق جميعها من جهة واحدة كما فى العصبة
* و الاصل * المدلى بالا قرب فالا قرب كما ذكرنا فى العصبان
قد مر فى باب العصبان انهم يرجعون بقرب الدرجة فالا قرب
منهم يوجب الا بعد حجب حرمان سواء اتحد افى السبب ولا

ومن احاد في غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد العنينة
 كما في الجدات مع الام وفي بنات الابن مع الصبيات وفي الاحواث
التي هي الاقرب لابراهيم والله اعلم يحكي للمنفرد بالاصل الاول
 لئلا يترحم ان ولد الابن فيكره كان والى يرث مع الابن
 الذي ليس به فانه لا يدلي به ولا بالاصل الثاني لئلا يترحم
 ان ام الام لا ترث مع الاب هكل اقل وفيه نظر لان اصل
 الثاني ان احرى منها على ظاهرة وهو ان الاقرب في الدرجة
 مطلقا يحجب الابدل لزم منه حجب ام الام بالاب وحجب
 ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد بان يحسن الابدل
 مدليا بالاقرب كان الاصل الثاني بمنه اصل القول فلا معنى
 لجعلها صليين وكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد الاب
 يرثون مع الابن الذي ليس اباهم فان قلت المراد ان الاقرب
 يحجب الدرجة من العصبات يحجب الابدل ويدل على
 ذلك قوله كما فكرنا في العصبات قلت هذا الاصل انما ذكر
 للفرق الثاني الذي يرثون تارة ويحرمون اخرى فتتدرج
 فيهم العصبات وغيرهم فكبر العصبات على سبيل التمثيل
 هو المتخصص كما اشرنا اليه في الجروم بعض الميراث بالكلية
 ولا يستجب عندنا في غير اهل الاحجب حرمان ولا يحجب نفسه
 وهو قول عامة الصحابة في روى ان امرأة مطلقة تركت زوجا
 مسلما واخرين من امها مسلمين وابنا كافرا اتقضى فيها على
 زيد بن ثابت رضي الله عنه الزوج النصف ولا غيرها الثلث وما بقي

فهو للعصبة * وسند ابن مسعود فرض يحجب * المحرم * حجب
 النقصان * لأحجب الحرمان نفى الأسئلة المذكورة بحكم
 هذه للزوج الربع وللأربعين الثلث والباقي للعصبة فكأنما
 تقتضيه رواية هذا الكتاب ويروى عنه أيضا أنه جعل في
 ذلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل للأربعين شيئا بل حكم
 بأن ما بقى للعصبة * هذه في حجب المحرم لغيره حجب الحرمان
 ورايتان * كالكافر والقابل للزواج * هذه أمثلة للمحرم
 الذي لا يحجب عديدا أصلا ولا يحجب عديدا ابن مسعود من حجب
 النقصان دليله على ذلك أن هذا الحجب ثبت بالنص باسم
 الولد والأخ وعند الاسم يتناول المسلم والكافر والحر والعبد
 والناقل وغيره فالتقييد بكون الوالد والأخ وإرثا زيادة
 على النص وهي نسخ فلا يثبت إلا بما ثبت به النص وأما حجب
 الحرمان فهو باعتبار تقديم الأقرب على الأبعد وإنما يتصور
 ذلك إذا كان الأقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان فإنه يدل
 من الأكثر إلى الأقل ولا يفرق في هذا المعنى بين أن يكون
 الحجاب وارثا أو غير وارث ولنا أن الاسم وان كان أهم لكن
 ذكره في آية الميراث يدل على أن المراد الميراث من
 لا يصلح للميراث أصلا كالكافر مثلا جعل في حق استحقاق
 الإرث كاليت فكذا يجعل في حق الحجب بمنزلة أيضا لقوات
 الأهلية بخلاف الأخرى مع الأب فانهم يحجبون الأم ولا يجعلون
 بحالرتي وإن كانوا الأبرثون معه لأن أهلية الإرث ثابتة لهم

رستم) لم ير ثوابي هذه الحالة لفقده ان الشرط هو عدم الابرار ايضا
 فلم يتم بحجب الكافر حجب الحرمان كما في الرواية المشهورة
 هذه فكل الايجب حجب النقصان اذ لا تفرق بينهما لان في الحرمان
 نقصان في القرب على الابد في العكس وفي النقصان فقد يتم العاجب
 على المحجوب في البعض فاذا كانت صفة البرائة في العاجب
 شرطاً لهذا كانت ايضا شرطاً لهذا وهذا قد ادعى الطحاوي
 في كتاب اعتقادي العلماء انهم قد اجمعوا على ان من خلف ابا
 ميلو كما او كثر ارجل احرار المسلمين جده يورث منه فقد
 جعل الابرار بمنزلة العدم فلم يحجب به الجدة اصلاً * والمحجوب *
 حجب حرمان * بحجب * غيره * كلاً المحجوبين * بالاتفاق * بيننا و
 بين ابن مسعود رضى * كالاثنتين من الاحياء قول الامام في قصاصه امر
 اى جهة كانا اى من الابوين او من احد هما * فانهما لا يرثان مع
 الابرار لكن يحجبان الام من الثلث الى السدس * وكذا الحال
 في حجب الحرمان فان ام الاب محجوبة به وحاجبة لام ام امه
 بن مسعود رضى فلا نحرور من هذه حاجب مع انه ليس بوارث
 اصلاً فكذلك المحجوب بل هو اولي لانه وارث من وجه دون وجه
 كما علمنا فافلا نحرور انما جعلنا بمنزلة المخلوم لانه ليس
 باهل الميراث من كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل له من
 وجه دون وجه اخر فيجعل كالميت في حق استحقاق الارث حتى
 لا يرث شيئاً ويجعل حياً في حق العجب فهو وارث في حق محجوبه
 لولا حاجبه فيحجب

* بلب مختار ج الفروض *

شروع أن يبين أولا يحتاج اليه انى قسمة الفروض على مستحقها
ولما كانت الفروض كماها كسور اكان مختار جها مختار ج
الكسور و مخرج كل كسر مفرد اقل عد ويكون ذلك الكسر
منهوا احد اصحها فمخرج النصف اثنان و مخرج الثلث ثلاثة و
على هذا القياس * اعلم ان الفروض الستة المذكورة فى كتاب
الله تعالى نورمان * ثلاثة منها نوع وثلاثة منها نوع آخر * الاول
النصف والرابع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسادس على
التصنيف * اراد بذلك ان الثمن اذا ضعف حصل الربع وان الربع
اذا ضعف حصل النصف وكذلك السدس اذا ضعف صار ثلثا و اذا
ضعف الثلث صار ثلثين * والتصنيف * اراد ان النصف اذا نصف
تصار ربعا وان الربع اذا نصف صار ثمنيا وكل الحال فى تصنيف
الثلثين والثلث والحاصل انه اذا اعتبر كل واحد من هذين النوعين
امكنت ذلك عبارة ثان فى النوع الاول تارة يقال النصف و
نصف النصف اى الربع ونصف نصف النصف اى الثمن وتارة
يقال الثمن و ضعفه اى الربع و ضعف ضعفه اى النصف و ضعاف النوع
الثاني يقال تارة الثلثان ونصفه ونصف نصفه يقال اخرى السدس
و ضعفه و ضعف ضعفه والصعب فى انهم جعلوا الفروض الستة
فرضين انهم طلبوا اما هو الاقل من تلك الفروض مقدار اخرجوه
الثلث الذى مخرجها ثمانية و وجدوا الربع والنصف خارجين
منها بالكسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعا واحدا ثم طابروا اقل فرض

بقولنا ثمنين فوجدوا السد من الذي منحوجه الستة ووجدوا
 الثلث والثلثين عيارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه المنفعة
 التي منحوها آخر وقد يقال انها من النوع الاول بالاول لانه
 نصيب اول الموجدات من الثمنين اثنى الزوجين لان نصيبهما
 لا يوجد الا قيمة * فلذا جاء في المسائل من هذه القروض اعادة
 * كان يمكنه ان يقول اعادة مرة واحدة لان معناه كسر ولكنه
 نظر الى ما يجب اللفظ فكرر * ونظيره ما ذكره في الجدي من صولة
البلبل مثنى مثنى * فخرج كل فرض * منفرد عن هاتين القروض
 * سية * من الاعداد * الاثنين وهو من اثنين * وليس الاثنان
 * ماله * كالربع من اربعة الثمنين من ثمانية في الثلث من ثلثة
 * والعدي من ستة عشر من كل كسور من هذا الكسور حيث
 من الاعداد اذ الربع سية الاربعون كذا الباقي وقدم في التمثيل
 الربع والثمن على الثلث لانهما من النوع الاول فكان نصف ولم
 يدكر الثلثين لانه في حكم الثلث وتكريره ترك السد من
 لظهور حاله ما ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما في من
 علف فاعتار اعداد اربعة من اثنين وان كان فيها الربع وحده
 كما في من ترك الزوج مع الابن كانت من اربعة ان كان فيها الثمن
 فقط كما في من ترك الزوجة والابن كانت من ثمانية وان كان
 فيها الثلث وحده كما اذا ترك اما واعداد اربعة او كان فيها الثلثان
 فقط كما اذا ترك ابنتين وعيا في من ثلثة وان كان فيها السد من
 فاعلم ان اربعة ابار ايضا في من ثلثة * واذ جاء في المسائل من

هذه * الفروض * ثمثني أو ثلثي وهما من نوع واحد نكل عدد بغير
 مخرج الجزء * أي لكسر من ذلك النوع * فذلك العدد أيضا
 مخرج لضعف ذلك الجزء ولضعف ضعفه كالسنة هي مخرج للوحد
 * الذي هو جزء من النوع الثاني * و * مخرج * لضعفه * الذي
 هو الثلث * و * مخرج * لضعف ضعفه * الذي هو الثلثان و
 كالثمانية فأنها مخرج للثمن ولضعفه اعني الربع ولضعف
 ضعفه اعني النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء
 داخل في مخرج ذلك الجزء أي مخرج الضعف موجود في مخرج
 الجزء وعادله في مخرج الضعف من مخرج جزء له نيسخني
 لمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلا مخرج الثلث و الثلثين ثلثة
 وهي داخله في مخرج السدس الذي هو المستقر كذلك كل واحد
 من مخرجي الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فاذا اجتمع
 في المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك امارا حيتين لام كانت من
 ستقر كذلك اذا اجتمع فيها السدس والثلثان كما اذا ترك امارا حيتين
 لابي وام ارجتمع فيها السدس والثلثان والثلث كما اذا ترك امارا
 واثنين لابي وام واثنين لام فهي من ستة ايضا اما اذا اجتمع فيها
 الثلث والثلثان كما اذا ترك اثنين لام واثنين لابي وام فهي من
 ثلثة و اذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كما اذا ترك زوجة و
 بنتا كانت من ثمانية و اذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا تركت
 زوجا وبنتا كانت من اربعة ولما فرغ من بيان حال اختلاف
 مخرجي وثلاثين فروض نوعا هذا شرع في بيان حال الاختلاف

الجن فروع احد النوعين بالآخر قال * واذا اختلط النصف
من النوع الاول * بكل * النوع * الثاني * اي بالثلثين والثاني
والعشرين كما اذا تركت زوجا واما اعتين لاب و ام واختين لا
* او بعضه * كما اذا اختلط بالثالث فقط كما فيمن خلفت زوجا اعتير
لام ار اعتط بالثلثين فقط كما فيمن خلفت زوجا اعتين لاب و ام او
اختط بالسدس وحده كما اذا خلف ام و بنات ار اختط بالثالث والثاني
معا كما اذا تركت زوجا اعتين لاب و ام واختين لام او اختط
بالثلثين والسدس معا كما اذا تركت زوجا اعتين لاب و ام وام
او اختط بالثلث والسدس كما فيمن تركت زوجا اعتين لام واما
* فهو * اي اختلاط النصف في جميع هذه الصور * من ستة *
يعنى ان مخرج الفروع في هذه الاختلاطات كلها هو الستة
ذلك لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلثو
كل واحد اذ لان في الستة تهى مخرج النصف المختلط بفروع النوع
بالثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بهن مخرجى النصف
والثلث مباينة فاذا ضرب احد هاتين الآخر حصلت ستة تهى مخرج
لهما * و اذا اختلط الربع * من النوع الاول * بكل * النوع *
الثاني * اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا خلف زوجا واما
واختين لاب و ام واختين لام * او ببعضه * كما اذا اختط بالثلثين
نقط كزوج وبنتين او بالثالث فقط كزوج و ام ار بالسدس فقط
كزوج و واحد من اولاد الام او اختط بالثلثين والسدس معا
كزوج و ام او اعتين لان ام او بالثلثين والثلث كزوج

واختين لآب وام واختين لام او الثلث والسدس كزوجين
وام واختين لام * فهو من اثني عشر * اى هو مخرج مسلسل
هذا الاختلاط الثنائى الثلايى والرابعية وذلك لان مخرج
اقل جزء من النوع الثانى هو المستقر وقد جعل فيها مخرج الثالث
والثلثين فاختفينا بهما مخرج الكل ثم اعلمنا مخرج الربع وهو
الاربعة فوجدنا بينهما وبين الستة موافقة بالنصف فصر بنانصف
احد يهماى كل الاخرى فصار اثني عشر وايضا مخرج الثالث
والثلثين ثلثوهى مباينة للاربعة فغير هذا الكل فى الكل فحصل
ايضا اثنا عشر فهو مخرج هذا النوع هو المختلطة ومنه تخرج ما انلها
للكورة * واذا اختلط الثمن * من النوع الاول * بكل * النوع
ج الثانى * اى بالثلثين والثلث والسدس وهذا الاختلاط انما
يقتصر على اى ابن معهود رضى لان المهر وم يجب عند حجب
النقصان كما اذا تزك ابنا كافرا وزوجته امواختين لآب وام و
اختين لام فان الابن المهر وم يجب عند الزوجة من الربع الى الثمن
واما على رانثاهم غير متصور لان الثمن ان كان للمهر ة وحب
ان يكون صاحب الثلثين بنتين هو صاحب السدس اما ارجلة رج
يتعدم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام او اولادها و الام ههنا حتى
حجبت من الثلث الى السدس و اولادها قد حجبو امن جميع الثلث
فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسدس فقط دون الثلث * او *
اختلاط الثمن ببعضه * اى ببعض النوع الثانى كما اذا اختلط
بالثلثين والسدس كزوجة وبنتين وام او بالثلث والسدس

لأى رائة كزوجة وأم وأختين لأم وابن معزوم أو بالثلثين
 الثلث على رائة أيضا كزوجة وابن كافر وأختين لأب ولأم
 وأختين لأم أو اختلط بالثلثين فقط كزوجة وبنتين أو بالصلص
 فقط كزوجة وأم وابن هو عصبه أو بالثلث فقط كزوجة وابن
 رفيق وأختين لأم على رائة أيضا * فهو من أربعة وعشرين *
 يريد أن يخرج فرائض هذه الاختلاطات كلها هو هذا العدد
 منه يخرج مسائلها ويبان ذلك أن يخرج أقل جزء من النوع الثالسي
 هو الستة التي دخل فيها يخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء
 بهما كما عرفت وبين الستة ومخرج الثمن أعنى الثمانية مائة
 بالنصف فخرج بمائة نصف واحد يضاف في كل الأمر فيحصله أربعة
 مئرون وأيضاً بين مخرج الثلث والثلثين ومخرج الثمن
 مائة فخرج بمائة الكل في الكل فصار الحاصل أيضاً أربعة
 وعشرين فمنها يخرج الفروض المختلطة بالثمن

* باب العول *

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل إلى الجور يقال تلاقى يعول على
 أي يسأله جانراً وبمعنى الغلبة يقال ميل صبر أي غلب وبمعنى
 ترفع يقال غلب الميزان إذا رفعه ومن هذا الأصل أخذ أعنى المصطلح
 عليه فلذلك قال * العول أن يزاد على المخرج شيء من أجزاءه *
 كصدسه أو ثلثه إلى غير ذلك من الكسور الموحدة فيه *
 إذا ضاق * المخرج * من فريضة * وعاصله أن المخرج إذا ضاق
 من الرقاء بالفروض التي هي برفع القسمة إلى عدد أكثر

من ذلك المخرج ثم تقسم حتى يد عمل النقصان في دواش جميع
 الورثة على نسبة واحدة كما سيأتيك تفصيله وقيل هو ما جرت
 من المعنى الاول لان المسئلة مالت الي اهلها بالجور حيث نقصت من
 قروضهم او من المعنى الثاني كان المسئلة غلبت اهلها باعمال
 الضرر عليهم واول من حكم بالعدل غير رضى فانه وقعت في
 هذه صورة فأتى مخرجها عن قروضها فشارر الصواب فيهما
 فاشار اليها من رضى الى العول فقال اعيلوا الفرائض فتابعوه
 على ذلك ولم يذكر احد الا ابنه بعد موته فليل له فلا انصرت
 في زمن غير رضى فقال هبته وكان مهيبا وسئله رجل كيف
 تسمع الفريضة العائلة فقال ادخل الضرر على من هو اسوء حالا
 في البينات والاعوات فانهم يبدلون من فرض مقدر الى فرض غير
 مقدر فقال الرجل ما يغنيك فترا اذ شيان ميراثك يقسم بين
 ورثتك على غير راثك فغضب فقال هلا يجتمعون حتى نبتهل فنجعل
 لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل عالم عددا لم
 يجعل في مال نصيبين وثلاثا ويريد كلامه انه اذا تعاضد حقوقي
 بمال لا يفي بما يقدم منها ما كان اقوى كما اتجهيز ووالد بن
 والوصية والميراثا اذا ماقتا لتركه عن العروض يقدم الابن
 ولا شك ان من ينقل من فرض متدر الى فرض آخر فمقدر يكون
 صاحب فرض من كل وجه فيكون اقوى ممن ينقل من فرض
 مقدر الى فرض غير مقدر لانه صاحب فرض من وجه وعصبته
 من وجه فادخل الفرض او الحسن ما ينقل اليه اولى لان نوى القروض

١٤٠ **المأمون** على العصبية ولهذا ان اصحاب الفروع في الجمعية
 في الشركة قد تساروا في سبب الاستحقاق وهو النص في تساروا
 في الاستحقاق وح ياخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع الحال
 ويضرب جميع حقه اذا صان الحال كالغرماء في الشركة فاذا
 اوجب الله تعالى في مال تصفين وثلاثا من اعلام ان المراد الضرب
 لهذا الفروع في ذلك المال لاستحالة وفائه بها اخلأ التجهيز
 واخراته فانها حقوق مرتبة كما سلف والنقل من الفروع
 الى العصبية لا يوجب ضعفا لان العصبية اقوى اسباب الارث
 فكيف يثبت النقصان او الحرمان بهذا الاعتبار في بعض
 الاحوال فاذا الحق ما علمه عامة الصحابة جمهور الفقهاء في
 ما علم ان مجموع الخارج سبعة لان المراد من المذكور في
 في كتاب الله تعالى ستة ومنازها خمسة اعداد الاثنان و
 الثلاثة الاربعه الستة الثانية وذلك لان اتحاد مخرج الثلث
 هو الثلثين كما مر وقد عرفت ان الاختلاط الذي يكون في نوع
 واحد لا يقتضي مخرجاً خارجاً عن تلك الخمسة وان الاختلاط
 بين الخارجين يقتضي مخرجاً ثلثه هي ستة واثنان مخرج اربعة
مخرجون لكن الستة من تلك الخمسة تبقى اثنان اذا انضما
 الى الخمس صار المجموع سبعة * اربعة منها هي من تلك الخمسة
 * لا تقول * اصلاً لان الفروع في لتعلقة بهذه الخارج الاربعة
 اثنان تبقى اربعا وبها وبها منه في زائد عليها * وهي الاثنان
 والستة والاربعة الثانية في لا حول في الاثنان لان المسئلة

انما تكون من اثنين اذا كان بينهما ذن ذن زوج واحد لا ينفك
وام او نصف وما بقي كزوج واخ لا بوام ولا في الثلثة لان
الخارج منها المثلث وما بقي كام واخ لا بوام ولما ثلثان و
ما بقي كجنتين واخ لا بوام اما ثلث وثلثان كجنتين لام واخ
لا بوام ولا في الاربع لان ما يخرج منها اربع وما بقي ذن زوج
ابن او ربع ونصف وما بقي كزوج و بنت واخ لا بوام او ربع
وثلث ما بقي وما بقي كزوج او ربع ولا في الثمانية لان الخارج
منها اما ثمن وما بقي كزوج وابن او ثمن ونصف وما بقي
كزوج و بنت واخ لا بوام فلا حول في شيء من مسا دا هذه
الخارج الاربعه * وثلثة منها قد تعول اما الستة فانها تعول
بلى عشرة وقد قرأوا شعاعا في تعول بعد هذه الى سبعة فبها اذا اجتمع
نصف وثلثان كزوج واخنتين لا بوام او اجتمع نصفان وسدس
كزوج واخ لا بوام واخ لا بوام واخ لا بوام وثلثان وسدس
الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج واخنتين
لا بوام وام او اجتمع نصفان وثلث كزوج واخ لا بوام
واخنتين لام وتعول بنصفها الى تسعة اذا اجتمع نصف وثلثان
وثلث كزوج واخنتين لا بوام واخنتين لام او اجتمع ثلثين
وثلث وسدس كزوج واخ لا بوام واخنتين لام وام وتعول
بثلثيها الى عشرة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج
واخنتين لا بوام واخنتين لام وام وهذه المثلثة تسمى شريفة
انقص شريفة فيها ان للزوج وثلثة عشرة تجعل الزوج يعطى

في البلاد ويحصل الناس من امرأة خلقت زوجها لم تترك ولدا
 ولا ولدا من ماذ الصيب الزوج فكانوا يقولون النصيب
 فيقول لم يعطني شيء لانصارا لثلاث خلفه ذلك فطلبه وعززه
 وقال قد سبقني بهذا الحكم امام عادل ورع اراد به عمر رضي
 * واما اثنا عشر فهي تقول الى سبعة عشر وثلاثين اشفعاء اي
 تقول بنصف سد منها الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثون و
 سدس كزوجة واثنين لابو أم وأختين لام وتقول بربعها اليه
 خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثون وثلاث كزوجة واثنين
 لابو أم واثنين لام واجتمع ربع وثلاثون سدسان كزوجة
 واثنين لابو أم واثنين لام وام وتقول بربعها وسدسها الى
 سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثون وهي مائة من كزوجة واثنين
 لابو أم واثنين لام وام * واما اربعة وعشرون فانه تقول
 الى سبعة وعشرين عمولا واحدا كما في المسئلة المنجارية * التي
 اجتمع فيها الثمن والثلثان والصدسان * وهي امرأة و
 بنتان وابوان * وانما هي منجارية لانها سئلت عن فلي رضي
 وهو عمى المتبر في الكوفة فاجاب عنها بذلك فقال السائل
ما كنتا ليس للزوجة الثمن فقال سار ثمنها تسعا ومضى في
 عطيته فتعجبوا من فطنته * ولا يزداد عمولا اربعة وعشرين
 * على هذا * الحد الذي هو سبعة وعشرون * الا عند ابن
مسعود في فان عند تقول * اربعة وعشرون * الى احدي
 وثلاثين * بزيادة سدسها في ثمنها عليها * كما مر في ام و

اثنين لآب وامرأيتين لام وابن مهورم * اذ هنك * يعجبك
 قبل الابن الزوجة من الربع الى الثمن فالمسئلة عند من
 اربعة وعشرين لاخذ لاط الثمن من النوع الاول بكل النوع
 الثاني وانما عالت الى احدى وثلثين اذ للزوجة الثمن
 وهو ثلثة والام السدس وهو اربع للاختين لآب وام الثالث
 اعني ستة عشر للاختين لام الثلث وهو ثمانية اذ ربع
 احدى وثلثون وعند غيره هذه المسئلة من اثني عشر يقول
 الى سبعة عشر والدليل على انحصار العول فيها ذكر من
 الزوجة احدى في صرر اجتماع الفروض كما لا يخفى

* فصل *

* في معرفة التماثل والنداحل والنواذك والنجاين بوجه
 العددين * هذه مقدمة يحتاج الى معرفتها في تسمي التوابع
 على اعدل اذا المتعدين بلاكسر * تماثل العددين * كوراخذ
 هما مساوي بالآخر * كثلثة وثلاثة مثلاً و... ان بالامثلة
 ولا بد ههنا من اعتبارهما في محلين والافسطق الثلثة من
 من المحل لا تعد دونه فلا يتصف باساوات قدها * وتماثل
 العددين المختلفين ان يعد اقلهما الاكثر اي يفنيه * وممكن
 هذه اي افئله اياه انه اذا القى الاقل من الاكثر مرتين او اكثر
 لم يبق من الاكثر شي كالثلثة والستة فانك اذا القيت الثلثة
 من الستة مرتين فثبت الستة بالكلية وكل اذا القيتها من
 التسعة ثلث مرات فثبت التسعة بالكلية فان العددين يسويان

جالسد اهل بيته اصطلاحاً في اللغة اذ انية فانك اذا التقيت منها الثلاثة
 مرة بين بقى اثنان فلا يمكن انفاء هاتين الثلاثة احسن اذ التقي منها
 اثنان اربع مرات فثبت الثمانية فهما ايضا مقدار اعلان
 واختلاف العددين في انفسهم ابا القلقرو الكثرة لا يتصور في
 التماثل بل في الاختلاف وما بعده الا انه مصرح بل ذكر الاختلاف
 في التداخل وحده واشعر به فيما بعده ثم انه التداخل
بمعنى من آخرب ملازمين له يقال * او نقول لقد اخل العا دس
 هو ان يكون اكثر العددين متقسما على الاقل قسمة صحيحة
 * اي قسمة لا كسر فيها كالستة فانها متقسمة على الثلاثة وهما
 الاثنان ايضا لا كسر فيصيب من الحصة دل واحد من الثلاثة
 اثنان ومن الاثنين ثلث وقس على ذلك فتر المبدأ اهلين والعيب
 فيه انه اذا احدث ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلى الاقل
 او امثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من احاد الاقل احاد صحيحة
 بعد د امثال الاقل في الاكثر وهذا هو الصعب ايضا فيما ذكره
وقوله * او نقول * التداخل * هو ان زيد على الاقل مثله او
 امثله فيساوي الاكثر * فاذا زيد مثلاً على الثلاثة مثلاً مرة
سارت ستة * ورتن سارت تسعة اما قوله * او نقول هو ان
 يكون اقل جزء للاكثر * فمن قبيل الاختلاف في العبارة فقط
 فان العدد الاقل كان يعد الاكثر يسمى جزء له اصطلاحاً وان
 لم يعد كان اجزأه فالمراد بالجزء ما كان جزء واحد
 لا مكرر فلا ينتقض التعريف بالاربعة متقدمة الى العشرة

فإنها خمسة هلو لأب الثلاثة القياس التي الخمسة لأنها ثمانية الخاصة م
 * مثل ثلاثة و تسعة * فإن الثلاثة ثلث التسعة فهي جزء لها يعد لها
 بثلاث مرات وتساويها بان يزاد عليهما مثلها مرتين و التسعة
 مقسمة عليها بلا كسر كما مر فهذا مثال لا تند اهل على جميع
التفاسير * تو اذ العدد دين * في جزء كالنصف و نظائر * ان
 لا يعد اقلها الاكثر و لكن يعد هما عددان * هذا التعريف
 صحيح اذا فسر العدد بالكيفية المتتالفة من الاعداد فلا يكون
 الواحد ح عدد او كذا يصح على هذا التقدير تعريف العدد اهل
 بما ذكره و اما اذا فسر العدد بما يقع في مراتب الاعداد العدد العدد
 الواحد ايضا فاحتيج ههنا الى ان يقال و لكن يعد هما عدد
 فالت غير الواحد و انتقض تعريف العدد اهل المذكور
 بلا شبهة الا ان تعتبر مغايرة كل واحد من العدد دين المختلفين
 للواحد وذلك لان الواحد يعد جميع الاعداد وليس في الاصطلاح
 بينه وبين شئ من اهل بل قباين وليس ايضا بين عدد بين
 يعد الواحد قوة توافق و الظاهر ان المصنف رحمه الله لم يعد
الواحد عددا فلا اشكال على مذهبه قطعا * كاشفا بيرة مع
العشرين * فان الثمانية لا تعد العشرين لكن تعد ربعة
 * فانها تعد الثمانية بمرتين و العشرين بثلاث مرات * نهما
متر اثمان بالربع * وذلك لان العدد الاعداد مخرج للمخرج
 الفرق * بينهما فلما عدتهما الاربعة هي مخرج الربع كانا
متر اثنين بل فان قلت مخرج النصف عني الاثنين يعد ما ايضا

فهل جعلت هـ ما من للثلاثة ان يقبل بالنصف قلت المعتبر في هذه المسألة
مع تعدد العاد هو اكثر عدد يعد هـ ما ليكون جزء الرتبة اقل
فيسهل الحساب الا ترى ان اربع الشيء اقل من نصفه وان حساب
اسهل ولا منافاة في ان يكون بين عدد دين توافيق من وجوه
متعددة كما لا نفي عشر والثمانية عشر فانهما مترافقان بالنصف
والثلث والستس الا ان العبرة في معرفة الحساب بتوافيقهما
في الستس الذي هو من احدهما اثنان ومن الاخر ثلاثة * وتباين
العدد بين ان لا يعد العددين * المختلفين * معا عدد ثالث *
اصلا * كالسبعة مع العشرة * فانه لا يعد هـ ما مع شي سواه
الواحد الذي ليس بعدد عند * ولا عند في معرفة الثمانيات
والذي خل بين العددين بل في معرفة التوافيق والتباين بينهما
فلذلك قال * وطريق معرفة المرافقة والمباينة بين العددين
للمختافين ان ينقص من الاكثر بمقدار الاقل * المجانب مرة
او مرار حتى اتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا فرق
بينهما وان اتفقا في عددهما مترافقان * بالجزء الذي منحرجه
* في ذلك العدد * مثلاً اذا القيت من العشر سبعة بقيت ثلاثة واذا
القيت ثلث من السبعة بقي واحد واذا القى واحد من الثلاثة
مرفقين بقي اربعة وقد اتفقت العشرة والسبعة بالقاء الاقل
من المجانبين مرارتي الى واحد فانه الباقي من كل منهما في
بعض درجات الالقاء فهما متباينان واذا القيت من الثمانية
عشر ثمانية بقي منها اثنان واثني اثنين من الثمانية

ثلاث مرات بقي معها أيضا اثنان فهما عددان متو اتقان والتفه بل
ان يقال اذا نقصت امثال الاقل من الاكثر فان قضي الاكثر فبها
مثل اعلان وان بقي منه واحد فهما متباينان اذا لا يعد هما سوى
الواحد وان بقي منه عدد اقل من الاقل فان عد هذا الباقي الاقل
فهو اعنى الباقي اكثر عد ويعد هما على معنى انه ايسر هناك
عد د بعد هما هو اكثر منه وان بقي من الاقل واحد فيبين العدد بين
ايضا تبين وان بقي من الاقل عدد هو اقل من الباقي الاول فان
هذا الباقي الثاني الباقي الاول فالثاني هو اكثر عدد
يعد العددين المختلفين بالمعنى المذكور وليس يمكن ان
يبقى د انا من الجانبين عدد كل لك بل لابد ان ينتهى الى
عدد يعد ما يليه فيعد جميع ما قبله فبكون هو اكثر عدد د
فهذا العددين بل لك المعنى فيترافقان في الكسر الذى هو
مخرجهما الى الواحد فيتباينان وكل هذه الاحكام
مبنية بما فكرى كتاب اصول الحساب وما ذكره المصنف
وح راجع الى ذلك لانه اذا انتهى الالتقاء الى جانب الى
الواحد فلا بد من ان ينتهى اليه الى جانب اخرى فنتان
الواحد اذا انتهى الى احد الجانبين الى عدد يعد ما قبله
فلا بد ان يبقى متله الى الجانب الاخر فيتعقبان الى ذلك العدد
فيكونان متوافقين في الكسر الذى هو مخرجه * ففى
الاثنين * يتوافقان * بالتصنيف * كما فى الاربعة والتسعة *

* وفي الثلاثة يتوافقان * بالتثنية * كما في الجمع عقرا الاثنى عشر * وفي الاربعة يتوافقان * بالربيع * كما في الثمانية والاثنى عشر * هكذا الى العشرة * أي يكون التوافق في الأعداد التي هي العشرة وما دونها واحدة من الكسور .
التسعة المشهورة وهي النصف الى العشر وتسمى هي مع اليتراكب منها بالانصاف او التكرير بالكسور المشقة * وفيما وراء العشرة * يتوافقان * بجزء من الكسور الاصغر التي لا يمكن التعبير عنها الا بصاقتها الى مزار جها * اعني في احد عشر * يتوافقان * بجزء من احد عشر * كاثنتين وعشرين مع ثلثة وثلاثين قلن العدد الذي يعد هما احد عشر فقط فخرج جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان بجزء من ثلثة عشر كستة وعشرين و خمسة وثلاثين فان الحاصل لها ثلثة عشر * وفي خمسة عشر * يتوافقان * بجزء من خمسة عشر * كثلاثين مع خمسة واربعين فان خمسة عشر يعد هما معا فهما متوافقان بجزء منها . ويمكن ان يعبر عن هذا الاخير بانهما يتوافقان بثلث الخمس الذي مخرج هـ خمسة عشر كما يعبر فيما يعد هما اثنى عشر كاربعة وعشرين و ستة وثلاثين بانهما يتوافقان بنصف الحدين و فيما يعد هما اربعة عشر كثما نيعة عشر بن ثلاثين و اربعين فانهما يتوافقان بنصف الصغير بالجملة يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق بالاجزاء المضافة الى المخرج كجزء من احد عشر و جزء من اثنى عشر و جزء من

ثلاثة عشر ويتمكن في بعضها ان يعبر بالحكمور والمنطقة الماركية
 وللتنبية على ذلك خلط الشريح المنطق بالاسم حيث ذكر احد
 عشر وخمسة عشر معا * فاعتبر هذا اسم الذي ذكرناه في سائر
 الاعداد فلتعرف توافقها بالمنطق والاجزاء المضاعفة الى
 مخارجها والرجل في انحصار النسب بين الاعداد في الاقسام
 الاربية فك اذا نسبت عدد الى اخر فان سارا فثمة امتثالان
 والا فان كان الاقل مغنيا للاحد فتمتد اعلان وان لم يكن
 مغنيا له فاما ان يعد من احد فغير الواحد فثمة امتثالان او لا
 يعد من غير فثمة امتثالان

* باب التصحيح

اي تصحيح مسائل الفرائض وهو ان توضع السهام من اقل عدد
 يمكن على وجه لا يخلع الكسر على واحد من الورثة * يحتاج
 في تصحيح المسائل بالمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول ثلاثة منها
بين السهام * المأخوذة من مخارجها * وبين الروس *
من الورثة * واربعة منها بين الروس والروس اما الاصول
* الثلاثة فاحدها * ما ذكره بقرنه * ان كانت سهام كل
فريق من الورثة متقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى
اضرب بكايرين وبثمين * فان المسئلة حمو مئة ذاك او احد
من الايرين سد سهار هو واحد وللبقتين الثلثان اعني اربعة
لكل واحد منهما اثنان فاستقامت الهام على زوس الورثة
بلا انكسار * والثاني * من الاصول الثلثة * ان ينسكب

على طائفة واحدة * فقط * نصيبهم * من التركة * ولك.
 بين سهامهم ورواسهم موافقة * يكسر من الكسور * فيضرب
 وفق عدد روس من انكسرت عليهم السهام * وهم تلك
 البطائفة الواحدة * في اهل العائلة * ان لم تكن عائلة و
 في اصلها * عولها * جا * ان كانت عائلة كاهرين و
 عشر بنات او زوج واهوين وصبنات * فالاول مثال ما ليس
 فيها جزل اذ اصل المسئلة من ستة البدان وهذا الثمان
 للاهوين ويستقيمان عليهما والثمان وهما ان بقية للبنات
 العشر ولا تستقيم عليهن لكن بين الاربعة والعشرة موافقة
 والنصف فان العدد العادل لهما هو الاثنان فرددنا عدد الروس
 اعني العشرة الى نصيبها وهو خمسة وعشر بقا على الستة التي
 هي اصل المسئلة صار الجاعل ثلثين فتصح منه المسئلة اذ كان
 للاهوين من اصل المسئلة سهمان وقد ضربناهما في المضروب الذي
 هو خمسة صار عشرة فلكل منهما خمسة وكانت للبنات منه
 اربعة وقد ضربناها ايضا في خمسة نصار عشرين فلكلوا احدة
 منهن اثنان والثاني مثال ما فيها جزل فان اصل المسئلة ههنا
 من اثني عشر لا اجتماع الربع والسدس والثلثين على ما سلف
 فحزيرة فللزوجة وهما وهو ثلثة والاهوين سدساها وهما اربعة
 فلهذه الست ثلثة اها وهما ثمانية فقد عالبت المسئلة الى خمسة
 عشر وانكسرت سهام البنات اجنى الثمانية على ذلك و
 دروسه فقط لكن بين عددي الروس والسهام قرافق والنصف

فرد واحد دروهن الى نصفه هو ثلاثة ثم ضربناها في اصل
 المسئلة مع مولها هو خمسة عشر فحصلت خمسة واربعون
 فاستقامت منها المسئلة اذ قد كانت للزوج من اصل المسئلة
 ثلاثة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة و
 كانت للابوين اربعة وقد ضربناها في ثلاثة صار اثني عشر
 فكل منهنما ستة وكانت للبنات ثمانية وقد ضربناها في ثلاثة
 فحصلت اربعة عشرون فلكل واحدة منهن اربعة * والثالث
 * من الامور الثلاثة * ان * تذكر السهام ايضا على طائفة
 واحد فقط * لا تكون بين سهام دروهن موافقة * انكسر
في مائة * فبضرب كل عدد من انكسر عليهم السهام
 في اصل المسئلة * ان لم تكن عائلة وفي اصلها لها ما
ان كانت عائلة ثم فكر مثال العائلة بقوله * كزوج و خمسة
اخرات لابو ام : فاصل المسئلة من ستة النصف وهو ثلاثة للزوج
 وثلثان وهو اربعة للاخوات فقل عالت المسئلة الى سبعة و
انكسر سهام الاخوات عليهم فذكر بين عددي سهام دروهن
 اعني الاربعة والخمسة مائة فبضربنا كل عدد دروهن وهو
 خمسة في اصل المسئلة مع مولها هو سبعة فصار الحاصل خمسة
 وثلثين فبضربنا جميع المسئلة اذ كانت للزوج ثلاثة وقد ضربنا
 ها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر وكانت للاخوات
 الخمس اربعة وقد ضربناها ايضا في الخمسة فصار عشرين
 فلكل واحدة منهن اربعة ومثال غير العائلة زوج وجد

ثلاث أخوات لام ثالثة من مئة للزوج ومنها نصفها وهو ثلثة
والجد تسلسلها وهو واحد وللأخوات ثلثها وهو اثنان ولا
يستقيم ان على عدد ١٠٠ سهم وليست من عدد ١٠٠ سهم و
سهمين من مائة بكسر بل بينهما مائة فضر به كل حدروس
الأخوات في اصل الميثلة صار الحاصل ثمانية عشر فتصح الميثلة
منها اذ قد كانت للزوج ثلثة نهر بها ما في المضر وبالدلى هو
ثلثة صار تسعة وضر بها نصيب الجد في المضر وبإضا فكان
ثلثة وضر به نصيب الأخوات لام في المضر وبصار مائة فاعطينا
كل واحد منهن اثنين وقد يقال فكر المستدرك هو هنا اصل
المسئلة وجدها وارور المثل من العول وحده تنبيهها على ان
الميثلة وهو لها معاصرا بمنزلة اصل الميثلة في المضر والزوج
يضر به فيهما حكما يضر به في اصلها وحاصل هذا الاصل الثالث
انه اذا استقامت لهما على الورثة فذلك هو اصل الاول وان
لم تستقم فاما ان تنكسر على طائفة واحدة او اكثر الثاني
هو المذكور في الاصول الاربعة والاول لا يغلو من ارتكون بين
سهم تلك الطائفة وبين عدد زوجهم موافقة لاولا لاول وهو الاصل
الثاني والثاني هو الاصل الثالث * واما الاصول الاربعة
* التي بين الروس والروس * فاحدها ان يكون الحكم *
في كسر السهام * على طائفتين * من الورثة * واكثره ان يكون
بين عدد زوجهم * اي روس من انكسر عليهم سهامهم *
مساثلة * والمراد به ان اذا الروس ما يختارون في تلك الاهداء

ورفعها أيضا فلهذا إذا كانت بين روس طائفتين وهما هم مثلا
 موافقة بر عدد من روسهم الى وثيقة أو لائيم تعتبر المائثلثة وبنته
 وتبين سائر الاعداد كما ستطلع عليه * فالجسم فيها * اي في
 هذه الصورة * ان يضرب احد الاعداد * المائثلثة * في اعداد
 الاخرى فمجموعها تصح هذه المسئلة على جميع الفرق * مثل ست
 بنات ثلث جدات وثلثة اعمام * المسئلة من ستة للبنات الست
 الثلثان وهو اربعة لا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة وعدد
 روسهم موافقة بالنصف فاعدادنا تصير عدد روسهم هو ثلثة و
 للمجدات اثلث المحدث وهو واحد ولا يستقيم عليهن ولا موافقة
 بين الواحد وعدد روسهم فاعدادنا جميع عدد روسهم وهو ايضا
 ثلثة والاعمام الثلثة الباقي وهو واحد ايضا وبنته وبين عدد
 روسهم مباينة فاعدادنا جميع عدد روسهم ثم نسبنا هذه الاعداد
 الماخوذة ونعنيها الى بعض فرجنا هاهنا ثلثة فصرنا احدها وهو
 ثلثة في اصل المائثلثة اعني السنة فصارت ثمانية عشر فبنتها تستقيم
 المسئلة اذ قلنا كانت للبنات اربعة عشر بناهنا في المذهب والذى
 هو ثلثة فصار اثنى عشر فلكل واحد منهن اثنان والمجدات
 واحد غير بناه ايضا في ثلثة فصار ثلثة فلكل واحد واحد
 والاعمام واحد ايضا فصر بناه في الثلثة ايضا واعطينا لكل واحد
 منهم واحد او فرضا في الصورة المذكورة عما ارادنا
 من دل الاعمام الثلثة كان الانكسار على طائفتين فقط وكان
 ونعتي عدد روس المحدثات لاعداد روس الجدات اذ لكل بنتها

ثالثة مضروب ثالثة في اصل المسئلة فتصير مائة عشر وتصح
السهام على الكل كما مر * وه الاصل الثاني * من الاربعة
 * ان يكون بعض الاعداد * اى بعض اعداد من الرزق
 المذكور عليهم سواهم من طائفتين او اكثر * بتد اخلا
 في البدن في الحكم بها * اى في هذه الصورة * اى بقدر
 ما هم ادشرة تلك * الاعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجات
 وثلث جدات واثناعشر عبدا * اصل المسئلة من اثني عشر للجدات
 الثلث الستة وهو اثنان فلا يستقيم عليهن وبين زوجتين
 سواهن مباينة فاعلنا مجموع عدد زوجتين وثلاثة للزوجات
 الاربعة والرابع وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عدد زوجتين
 سواهن مباينة فاعلنا عدد زوجتين وهو اربعة للاصنام
 الباقي وهو سبعة فلا تستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين
 فاعلنا عدد الزوجين باسرة ثم طلبنا النسبة بين اعداد الزوجين
 كالمحروقة فوجدنا الثلاثة والاربعة مثلا اعطين في اثني عشر
 الذي هو اكثر اعداد الزوجين فضر بناه في اصل المسئلة وهو
 ايضا اثنا عشر فصار مائة واربعة واربعين فتصير منها للمسئلة
 اذ كان للجدات من اصل المسئلة اثنان وقد ضربناهما في
 المضروب الذي هو اثنا عشر فصارا اربعة عشر بين فلكل واحد
 مائة واربعة واربعين في اصل المسئلة ثلثة ضربناها في
 المضروب المذكور صار ستة وثلثين فكلوا احد منهم تسعة
 وللاصنام سبعة ضربناها في اثنا عشر ايضا فحصلت اربعة و

قيمانون فلكلوا احد منهم صبعقوا لوفروا في هذه الصورة وزوج
 واحدة بدل الزوجات الاربع كان الانكسار على طائفتين
 فقط اعني الجذات الثلثة والاصنام الاثنى عشر وكان عدد دروس
 الجذات متد اخلافي عدد دروس الاصنام في ضرب احدى عشر هذا بين
 العلل دين المتد اهلين اعني اثنى عشر في اصل المسئلة فـ : ان
ما يستقيم على الكا على قيمان ما عرفت * و * الاصل * النات
* من اربعة * ان يوافق بعض اعداد * اي بعض اعداد
رو من انكسرت عليهم * عالمهم من طائفتين او اكثر * معنا
فالعظم فيها * اي في هذه الصور * ان يضرب وفق احد
الاعداد * اي اعداد دروسهم * في جميع * العدد * الثاني
ثم * يضرب جميع * ما باق في وفق * العدد * النات ان يوافق
* ذلك المبلغ * الثالث * والا لمبلغ * اي ان لم يوافق المبلغ الثالث
فيعضرب المبلغ * في جميع * العدد * الثالث ثم * يضرب للمبلغ
الثاني * في * العدد * الرابع كذلك * اي في وفقه ان يوافق
المبلغ اثنان او في جمعه ان لم يوافق * ثم * يضرب * المبلغ
* ان الثالث * اي اصل المسئلة مضروب زوجات وشا اي عشر بنتا
عشرين عشر جدة * ستة * اصنام * اصل المسئلة اربعة وعشرون
للزوجات الاربعة الثلث مرثلة فلا تستقيم عليهم وبين عدد
مهاهم وروسهم سباينة فمخطنا جميع عدد وروسهم والنات
الثمانى عشر الثلثان وهو ستة عشر فلا تستقيم عليهم وبين
عدد وروسهم ومهاهم مواثقة لنا لنصف فاعد نا نصف عدد

وروهن وهو تسعة وحفظنا همار للجدات الخمس عشر السدس
 وهو اربعة فلا تستقيم عليهم وبين هذا دى وروهن وهو اربعون
 مماينة فحفظنا جميع هذا وروهن وللأصنام الستة الباقى و
 هو واحد ولا يستقيم عليهم وبنه ويروهن دى وروهن مماينة
 فحفظنا عدد وروهن فحصل لنا من اعداد الروس المحفوظة
 اربعة وستون ثم عشرين خمسة عشر ثم طلبنا بينهما اى بين الاربعة
 الستة التوافق فوجدنا الاربعين اربعة عشر اربعة لاهة بالنصف فوجدنا
 احدىهما الى نصفها فربنا فى الآخرى صار المبلغ اثنى عشر و
 هو مر اقل للتحفة بالثلث فنقص بنا ثلث احدىها فى جميع الاخر
 صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثانى وبين خمسة
 عشر مر اربعة بالثلث ايضا فنقص بنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة
 فى ستة وثلاثين فحصلت ما يستو ثمانون ثم ضربنا هذا السبع
 الثالث فى اعدل المائلة اعني اربعة عشر بين صار الحاصل اربعة
 آلاف وثلثمائة وعشرين فمنها تصح المسئلة او كانت للزوجات
 من اعدل المائة ثمانية عشر بناها فى المضروب وهو مائة وثلاثون
 فحصل عن مائة واربعون فلكل من الزوجات الاربع مائة و
 خمسة عشر وثلاثون وكان ثمة للبهائم الثمانى عشر ستة عشر وقد
 ضرب بناها فى فلك المضروب ايضا فصار الفين وثمان مائة وثمانين
 فخرج اربعة احدى منهم ايترو ستون وكانت للجدات الخمس عشر
 اربعة وقد ضرب بناها فى المضروب المذكور فصار سبع مائة و
 عشرين فلكل منهم ثمانية واربعون وكان للأصنام الستة

واحد فضر بنا في المضروب نقصان ما يقو ثمانين فلكل واحد
 منهم ثلثون واذا جمعت جميع انصباء الاربعة تبلغ اربعة الالف
 وثلثمائة وعشرين * و * الالف * الرابع * من الاربعة
 * ان تكون الاعداد * اي اعداد دروسي من انكسرت عليهم
 * عليهم من الالف من لو اكثر * متباينة لا يوافق بعضها بعضا الحكم
 فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الالف ثم * بضرب * ما بلغ
 في جميع الثالث ثم * بضرب * ما بلغ في جميع الرابع ثم * بضرب
 * ما اجتمع في اصل المسئلة كما مرة وست جدات وعشرين
 وسبعة اعمام * اصل المسئلة اربعة وعشرون فللزوجين الثمن
 وهو ثلثة لا تستقيم عليهما وبين رؤسهما وهما مباينة
 فاعلنا عدد رؤسهما وهو اثنان وللجدات الست الحدس وهو اربعة
 فلا تستقيم عليهن وبين حددي رؤسهن وهما من موافقة
 بالنصف فاعلنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثون لاجبات النحر
 الثلثان وهو ستة عشر فلا تستقيم عليهن وبين رؤسهن و
 رؤسهن موافقة بالنصف فاعلنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة
 والاعمام السبعة الباقى وهو واحد ولا يستقيم عليهم وبينه
 وبين عدد رؤسهم مباينة فاعلنا عدد رؤسهم وهو سبعة
 فصار معنا من الاعداد ما خذ للروس اثنان وثلثة وخمسة وسبعة
 وهذه كلها اعداد مباينة فضر بنا الاثنين في الثلاثة صار ثلثة
 ثم ضرب بنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلثين ثم ضرب بنا الباشين في
 السبعة فحصلت ما يبان وعشرة ثم ضرب بنا هذا المبلغ في اصل المسئلة

وهو اربعة عشر ونصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنه
تستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كانت لازمة حيث
من اصل المسئلة ثلثة نضر بناها في المضروب الذي هو ما يتا
وعشرة فحصلت متمايزة ثلثون فلكل واحد منها ثلثا
وخمسة عشر وكانت للمجد ان التت اربعة نضر بناها في
ذلك المضروب فيصارت ثمانية واربعين لكل واحد منها
ما يتا واربعون وكانت للثلاث العشرة ستة عشر نضر بناها في
المضروب المذكور فبلغ ثلثة آلاف وثلثا وستين فلكل واحد
منهن ثلثا وستة وثلثون وكان للاهمام السبعة واحد
نضر بناها في ذلك المضروب فكان ما يتا عشرة فلكل منهم
ثلثون ومجموع هذه الالهيها خمسة آلاف واربعون وذكر بعضهم
انه قد علم بالاستقراء ان انكسار السهام لا يقع على اكثر
من اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي بين الروس
والروس التماثل والداخل والتوافق والتباين حتى صار
اعتبارها اربعة ايضا فلم لم يعتبر في الاصول التي بين الروس
والسهام اربعة بل كذا كما اعتبر اعوانه الثلث حتى يكون
اربعة ايضا فلم لم يعتبر المدخل بينهما بل رقت الى الترافقة
ان لم تنقسم السهام على الروس او الى المائلة ان انقسمت
بلين دار ومالا لاغتصار مثال الاول زوج وابنان وبنات اصل للسئلة
هنا اربعة المزوج واحد منها والثلثة الباقية بين الاثنين و
اليتين للذكر مثل حظ الانثيين فالا بنان بمنزلة اربع ناهي

الثلاثة لا تستقيم على الستة لكونهما متوازيان بالثالث الذي
 يتوجه اقل هذين العددين المتوازيين في عدد دروس الستة
 الى رتبة وهو اثنان ويضرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية و
 تصبح منها المسئلة اذ كان للزوج واحد ونصف بناء على المضروب
 الذي هو اثنان فكان اثنان فاعطى خاتمة اياه والباقي ستة
 تستقيم على الرتبة الباقية ومثال الثاني ابراهيم بنان اصل
 المسئلة ستقر السدسان وهما اثنان لثلاثين والثلاثان وهما
 اربعة للثنتين وهي مستقيمة طيبة كما في صورة المثال
 فكانت بين السهام والروس مائة في الحقيقة لذلك سارت
 الاصول المحتاج اليها سبعة لثمانية فاذ كانت اذ كان بين
 بعض اهداد الروس تماثل بين بعضها الاخر قد اصل او قرأت
 او تبين فماذا تعمل هناك قلت ان اتق ذلك يعمل في كل بعين
 ما عمل في اصله فيمكن من المتماثلين بر أحد منهما او بر عدد
 وفق أحد المقرا فليكن ويضرب في الاخر ثم ينسب ما يبلغ الى
 أحد المتماثلين ويعمل على ما تقتضيه هذه النسبة

* فضل *

واذا ردت أن تعرف نصيب كل فريق * كالبغات والجدات
 والزوجات والاعوام وغيرهم * من التصحيح * الذي استقام
 على الكل * فاضرب بما كان لكل فريق من اصل المسئلة في
 ضربته في اصل المسئلة * اي في المضروب الذي ضربته في
 اصلها * فما حصل * من هذا المضروب * كان نصيب ذلك الفريق

* وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة التي فيها دروب فلا حاجة الى ايراد مثال * هنا * واذا اردت ان تغري نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق من التصحيح

فانقسم ما كانا كل فريق من اصل المسئلة فلم يعد دروسهم ثم اضرب الخارج * من طبقة القصبة * في المضروب * الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح * فالعاصل * من ضرب الخارج في المضروب * نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق * مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين اعداد دروس الورثة كانت للزوج جتين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها عليهما كان الخارج واحد او نصفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مايتان وعشرة تحصل ثلث مائة وعشرة عشر فهي نصيب كل واحد من الزوجتين وكانت للجنات من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها على العشرة التي هي عدد دهن خر ج واحد وثلثة اجاس واحد فاذا ايسرت هذا الخارج في ذلك للمضروب تحصل ثلث مائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكانت للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي عدد دهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصلت مائة واربعون فهي نصيب كل جدة وكان للاعمام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد دهن كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي هو مايتان وعشرة حصل ثلثون فهي نصيب كل عم * و * لعمرة

نصيب كل واحد من احاد الفريق من التصحيح * وجه آخر
 وهو ان تقسم المضروب * اى العدد الذى ضربته فى اصل
المسئلة للتصحيح * على اى فريق شئت * من فرق الورثة * ثم
 اضرب الخارج * من هذه القسمة فى نصيب الفريق الذى
قسمت عليهم المضروب * فالعاصل * من هذا الضرب * نصيب
 كل واحد من احاد ذلك الفريق * ففى المسئلة المذكورة
 للتباين اذا قسمت المضروب هو ما بقا من عشرة على المراتبين
 خرجت مائة وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج فى نصيبهما من
 اصل المسئلة هو ثلثه حصلت ثلثا بقية وخمسة عشر فهى لكل
 واحد منهما واذا قسمته ايضا على الهاتين العشر خرج
 اثنى عشر ون فاذا ضربت ما خرج فى نصيبهم من اصل المسئلة
 هو ستة عشر حصلت ثلثا بقية وستة وثلثون فهى لكل بنت
 واذا قسمته ايضا على الجذات الست خرجت خمسة وثلثون
 فاذا ضربتها فى نصيبهم من اصل المسئلة هو اربعة حصلت
 ما بقا اربعون فهى نصيب كل جذوة واذا قسمت المضروب ايضا
 على الاعمام الصبعة خرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج فى
 نصيبهم من اصلها هو واحد كان الحاصل ثلثين فهى لكل
 عم وكل واحد من هذين الوجهين طريق القسمة الا ان الاول
 قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفريق الثانى قسمة
المضروب فى اصلها عليهم * و * هناك * وجه آخر هو طريق
 النسخة وهو الارضى * اذ لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب كما فى

الأوليين * وهو ان تنصب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى
حد دروهم مقدرا * عن احد ادروهم غيرهم * ثم تعطى بمثل
تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق *
 ففي اصل المسئلة لتباين اذا نصبت سهام المرحتين وهي ثلثة
 اليهم اكانت النسيبة مثلاً ونحوها اذا اعطيت كل واحد منهما
 من المضروب بمثل تلك النسبة اعني مثله ونصفه كانت
 ثلثاها وثمانية عشر واذا نصبت سهام الهنات وهي ستة عشر
 الى عدد دروهم وهو عشرة كانت النسيبة مثلاً وثلثة اعماس
 مثل فاذا اعطيت كل بنت مثل المضروب ومثل ثلثة اعماس
 كانت لهما ثلثا اربعة وعشرون وثلثون واذا نصبت سهام الجدات
 وهي اربعة الى عدد دروهم وهو ستة كانت النسيبة ثلثي
 واحد واذا اعطيت كل واحد ثلثي المضروب كانت لهما امية
 واربعون واذا نصبت سهم الاعمام وهو واحد الى حد دروهم
 وهو سبعة كانت النسيبة سبع واحد واذا اعطيت كل واحد
 منهم سبع المضروب حصل له ثلثون

* فصل *

في قسمة التركات بين المورثة والغرماء * التركة فعلة
 من التركة بمعنى المورثة كالطلبية بمعنى المطلوب ثم انه لا
 يخرج في تصحيح الماثلين تعيين المصيب منه لكل فريق من
 الورثة ولكل واحد من الفريقين شرع بتعيين قسمة التركات
 بين الورثة والغرماء وتعيين الانصاف من التركة وتقريره

ان كان كانت بين الشركاء التي جميع مماثلة فالأمر ظاهر * ان
 لم تكن بينهم امثلة * فاضرب سهام كل واحد من التصحيح
 في جميع الشركة ثم اقصم البلغ على التصحيح * في الخارج من
 هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما مثلك في مثالا اذا خلعت
 زوجا واما واعتين لابن وام كانت المسئلة من عشرة تعزل الى
 قمانية فلزوج منها ثلثة وللأم واحد لكل من الاعتين سهمان
 فان فرمنا ان جميع الشركة خمسة وشرزون دينار اكانت
 قيمة سار بين التصحيح الذي هو ثمانية قمانية فاذا اردت ان تعرف
 نصيب كل واحد من هذه الشركة فاضرب نصيب الزوج
 من التصحيح وهو ثلثة في كل الشركة تحصل خمسة وربعون
 ثم هذا البلغ على التصحيح اعني ثمانية فخرج تسعة دنانير و
 ثلثة اثنان دينار فهذه نصيب الزوج من تلك الشركة و
 اضرب نصيب الأم من التصحيح وهو واحد في جميع الشركة
 فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية
 خرجت ثلثة دنانير و ثمن دينار فهي نصيب الأم من الشركة
 و اضرب نصيب كل احد من التصحيح وهو اثنان في كل
 الشركة يحصل عهرون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية
 خرجت ستة دنانير و ربع دينار فهي نصيب كل احد من الشركة
 * و اذا كانت بين الشركاء التصحيح موافقة فاضرب سهام
 كل وارث من التصحيح في وفق الشركة ثم اقصم البلغ *
 الحاصل من الضرب * على وفق التصحيح فالخارج نصيب

ذلك الوارث في الوجهين * أى في الوجه الأول كما اشرنا
اليه و الوجه الثاني فان قلت لما اطلق الوجه الأول ولم
يقيد بشئ قيد الثاني بالرافقة قلت اما اطلاق الأول فلكونه
شاملا لما عدا صورة المائلة سواء كانت بين التصحيح و
كل التركة مباينة كما مر من المثال في المسئلة المذكورة
او روافقة كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة محمين و ينار
او كانت بينهما امل اعلة كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة
ايضا اربعة وعشرين دينار اذ انما اذا ضرب في هاتين الصورتين
يصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ
هل التصحيح كما عمل في صورة المباينة يخرج منها ايضا
نصيب ذلك الوارث من تلك التركة المقررة و اما نقيد
الثاني بأكثر رافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقيسا الى التباين لكن
يشار الى فيه التداخل لا شتر الى المتداخلين في كسر مخرج اقل
المتداخلين فهو ما في حكم المتوائمين كما اشرنا اليه فيما سبق
في جري في التداخل الوجهان الجاريين في التوافق اعلم انه
اذ لم يكن في التركة كسر فالقاعدة ما قررناها و اما اذا كان
فيها كسر فاحتيج الى بسط التركة لتصير من جنس واحد و
طريق البسطان ضرب الصحيح من التركة في مخرج الكسر
ثم على الحاصل ذلك الكسر ثم ضرب العدد الذي سمحت
منه المسئلة في مخرج كسر التركة ايضا ثم تعيل بالاجلصين
من ضربوا القصة فيكون الخارج نصيب الوارث

الواحد فاذا فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة و
 هجرون دينار اربعت ديفار ضربنا الخمسة عشر العشرين في
 مخرج الثلث اعني الثلثة فتحصل خمسة وسبعون ونزيد هاية
 الثلث فيصير الجمع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي
 التصحيح في الثلثة ايضا فتحصل اربعة وعشرون فاذا ضربنا
 نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ
 على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الوارث كان
 التركة كانت ستة وسبعين هذا صحيح لو كان اصل المسئلة
 من اربعة وعشرين و * هذا * الذي ذكرناه من الوجهين
 انما هو * لمعرفة نصيب كل فرد * من الورثة * اما معرفة نصيب
 كل فريق منهم فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في
 وفق التركة ثم اقسام المبلغ * الحاصل من هذا الضرب * على
 وفق * تصحيح * المسئلة ان كانت بين التركة * وتصحيح
 المسئلة موافقة وان كانت بينهما مباينة فاضرب * ما كان
 لكل فريق * في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جملة *
 تصحيح * المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين *
 اي الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج واربع ايرات لاب
 وام واختان لام فاصل المسئلة من ستة وتعمل الى تسعة فلو
 فرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والتصحيح توافق للثلث
 فاذا ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة في وفق
 التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على

ثلث المثلثة هو ثلثة أيضا عشر جت عشرة فهي نصيب الزوج
واذا ضرب بنا نصيب الاعوات لابوام من اصل المثلثة وهو اربعة
في ثلث التركة صار اربعين فاذا اقسناها على ثلث المثلثة
كان الخارج وهو ثلثة عشر نصيب هو لاء الاعوات اذا ضرب بنا
نصيب الاعتين لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون
فاذا اقسناها على ثلث المثلثة كان الخارج وهو ستة وثلثان
نصيب هاتين الاعتين واقت عبيير مما فصلناه سابقا بان لك
في سورة المرافقة ان تضرب نصيب كل فريق في كل التركة
وتقسم الحاصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم ايضا
بان المتد اعلة في حكم المرافقة ومثال المبينة ان ترض
التركة في المثلثة المذكورة اثنين وثلثين فتكون بينهما
وبين التصحيح وهو تسعة مباينة فاذا ضربنا نصيب الزوج
وهو ثلثة في كل التركة حصلت ستة وتسعون فاذا اقسناها
هذا المبلغ على جميع المصلحة وهو تسعة كان الخارج وهو
عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة فاذا ضربنا
نصيب الاعوات لابوام وهو اربعة في كل التركة حصلت
مائة وثلاثون فاذا اقسناها هذا الحاصل على التسعة
كان الخارج وهو اربعة عشر وتسعان نصيب الاعوات من
الاربين من التركة المذكورة واذا ضربنا نصيب الاعتين
ثم في جميع التركة بلغت اربعة وستين فاذا اقسناها على المبلغ
على تسعة كان الخارج وهو مبعة وثمانون نصيبهما من التركة

المفروض من البين أن الرضع الطبيعي يقتضى تنفيذ معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما هو في ذلك منهما في الفصول السابقة واما في معرفة قضاء الديون فندرس كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في الدين ومجموع الديون بمنزلة التصحيح * اعلم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالديون فلا اشكال لان كل غريم ياخذ دينه كاملا وان لم ينف بهامع تعدد الغرماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة القاصرة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل ههنا ما مر في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة دنانير وكانت عليه لواء عشرة دنانير ولا حصة دنانير وجميع الدينين صبار المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح ودين التسعة والخمسة عشر موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الجيت في ثلث التسعة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح هو خمس عشرة كان الخارج وهو ستة نصيب من كانت له عشرة دنانير وبنادين من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة اعني ثلثة حصص خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج هو ثلثة نصيب من كانت له خمسة دنانير فزنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كانت بين التصحيح والتركة مباينة في

(١٠١)

يضر فدين صاحب العشرة في كل التركة فتحصل مائة وثلاثون
فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان
الخارج وهو ثمانية وثلاثون نصيب من كانت له عشرة ويضرب
اثنين صاحب الخمسة في جميع التركة فيبلغ خمسة وستين
ويؤخذ من هذا المبلغ على خمسة عشر خرجت اربعة وثلاثون وهو
نصيب من كانت له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة
خمسة دنانير كانت بين التركة والتصحيح موافقة بالخمس
مع كونهما مثل اهلين كما ثبتت عليه فان صاحب دين صاحب العشرة
في خمس التركة هو واحد واقسم الحاصل وهو عشرة على
خمس التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو ثلاثة وثلاثون
نصيب من كانت له عشرة واضرب اثنين صاحب الخمسة في
وفق الميركة واقسم الحاصل على وفق التصحيح وهو ثلاثة
فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كانت له خمسة
وقد احاط علمك بان الطريق الجارى في المباشرة يتناول هاتين
والمد اعلاه ايضا

* فصل في التنازع *

وهو من اهل البيت يخرج و المراد به ههنا ان يتصالح الورثة
على اخراج بعضهم عن الميراث بشئ معلوم من التركة وهو
من عند التراسى نقله محمد ر ح في كتاب الصلح عن ابن
عبد الرحمن بن عمر بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه قال لما حضر الكلبية في مرض موته مات وهي

في العدة فور ثلثهما من رضى مع ثلث نسوة أخر فصاحبها من
 ربع ثلثها على ثلث ثمانية الناقيل هي دنانير وقيل ذراهم
 * من صالح * من الورثة * على شئ معلوم من التركة فاطرح
 سهامه من التصحيح * اى صحيح المسئلة مع وجود المصالح بين
 الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح * ثم اتقسم باقى التركة
 اى ما بقى منها بعد ما اخذ المصالح * على سهام الباقيين *
 اى على سهام باقى الورثة من التصحيح * كل زوج وام ذمهم
 * فالمسئلة مع وجود الزوج من مئة وهى مستقيمة على الورثة
 للزوج منها سهام ثلثة وللأم العجسان وللعم الباقى و
 هو سهم واحد * فصالح الزوج * من نصيبه الذى هو النصف
 * على ما ذمته للزوجة * من المهر وعرج من البين فيقسم
 باقى التركة * وهو ما عدا المهر * بين الام والعم الا لا يقدر
 سهامهما * من التصحيح * وح يكون سهمان * من الباقى
 * للام وسهم * واحد للعم * كما كان الحال كذا لك فى
 سهامهما من التصحيح فان قلت فلا جعلت الزوج بعد المصالحة
 واخذ المهر وعرجه من البين بمنزلة الام ورام اى فائدة
 فى جعله لعل فى تصحيح المسئلة مع انه لا يلزم شئنا ولا حجة
 اخذ قلت فالتدنا لوال جعلناه كان لم يكن وجعلنا تركة
 ما وراء المهر لا نطلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث
 ما بقى اذ ح يقسم الباقى بينهما الا لا فيكون للام سهم وللعم
 سهمان * ثم عرفت الاجماع اذ جعلنا ثلث الاصل واذا جعلنا الزوج

في أصل المسئلة كان للام جهتان من الحصة والعم سهم واحد
فيقسم الباقي بينهما على هذا الطريق فتصرون مستوفية حقها
من الميراث ولو فرض انه صالح العم على شئ من التركة و
يخرج من البين فالمسئلة ايضا من الحصة فاذا طرح نصيب العم
منها بقيت خمسة ثلثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي اقساما
بين الزوج والام فللزوج ثلثة اقسام وللأم اقسام وان
صالح الأم على شئ وعرجت كانت المسئلة ايضا من الحصة
فاذا طرح منها جهتان للام بقيت اربعة فيجعل الباقي من التركة
اربعا ثلثة منها للزوج وواحد للعم

* باب الرد *

* الرد ضد العول * اذ به تنقص سهام ذوي القروض و
تزداد امدان المسئلة بالرد تزداد السهام وينقص اصل المسئلة و
وبعبارة اخرى في العول تفضل السهام على المخرج وفي الرد
يغض المخرج على السهام فنقول * ما فضل * من المخرج * طن
فرض ذوي القروض ولا مستحق له * من العصبية * يرد * ذلك
الفاضل * على ذوي القروض بقدر حقهم * على حسب
النسب بينهم * الا على الزوجين * فانه لا يرد عليهما
اصلا كما مر في اول الكتاب * وهو * اي الرد على الزوج
المذكور * قول عامة الصحابة رضي * اي جمهورهم كعلي
ومن تابعه رضي * به اخذ اصحابنا جرح وقال زيد بن ثابت
* لا يرد * الفاضل * على ذوي القروض بل هو * اليك المال

وبه احد * هر و و ز هر و ر * مالك و الشافعي رح * لكن
 المحققين من اصحاب الشافعي رح قالوا لو اندر من ببت المال
 يرد الف صل على ذوى الفرض بنسبة فراثهم والاحكام
 لم يبت المال و يروى عن ابن عباس رض الله لا يرد على ثلثة
 الزوجين والجدة وقال عثمان رض بر فعلى الزوجين ايضا
 واحتج من ابى الرديان الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفروض
 بالنسب الظاهر فلا يجوز ان يزداد عليه لانه تعدى الحد الشرعى
 وقد قال الله تع من يعص الله و رعه له و يثيب الله له الآية و
 بان الفاضل عن فروضهم مال لا مستحق له فيكون لم يبت المال
 كما انزل الله بترك وارثا منه اعتبار اللبغض بالكل ولنا
 قوله تعالى وارثوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتابنا الله
 تعالى اى بعضهم اولى بغير ائ بعض بسبب الرحم فهذه الآية
 دللت على استحقاقهم جميع الميراث بصله الرحم واية الموارث
 اوجبت استحقاق حصة معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب
 العمل بالايتين بان يجعل لكل واحد نصيبه بتلك الآية ثم
 يجعل مابقى مستحقا لهم للرحم بهذه الآية و لا يرد على
 الزوجين لانعدام الرحم في حقهما و ايضا لما علم من قوله
 ابن عباس يعرفه قال سعد اما له لا ترثنى الا ابنتى فانهم
 جميع مالى قال لا قال فارضى بنصفه قال لا الحديب القري
 قال نعم انما يثبت خبر الثالث كثير فقد ظهر ان سعدا اعتقد ان
 البنت ترث جميع المال ولم يكرهه و منعها عن الرعية بما اذا

تتعلق الثالث مع انه لاوارث له الا بمقتضى أحد ذلك على صحة
القول بالرد اذ لم تستحق الزيادة على النصف بالرد فيجوز له
الوصية بالنصف وفي حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جد
انعم وروى الملا عن اى جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك
الا بطريق الرد وفي حديث واثلة بن الاسقع انهم قالوا نحرز
المرءة ميراث لقيظها وعتيقها والابن الذي لو هنت به ورايضا
اصحاب القروض قد شاركو المسلمين في الاسلام وترجعوا
بالقرابة مجرد القرابة في حق اصحاب القروض وان لم تكن
علة للعصوبة لظن يثبت به الترجيح بسنن لقرابة الام في حق
الاخ لآب وام فان قرابة الام وان لم توجب بالقرابة العصبية
الا فلا يحصل لها الترجيح وهذا يخرج الجواب عن قوله ما فضل
من القروض بال لا تستحق به فيوضع في ذمت المال بالمال للمسلمين
عامة ولما كان هذا الترجيح بالسبب الذي احتجوا به لقرينة
كان مهنيا على القرينة غير دعليه على قدر انصافهم وكما
يسقط اعتبار الاثر واثوى في اصل القرينة يسقط ايضا في
استحقاق الرد * ثم مسائل الباب * اى باب الرخص من قال به
* اقسام اربعة * وذلك لان الموجود في المسئلة اما نصف واحد
من بر دعليه ما فضل او اما اكثر من نصف واحد وعلى التقديرين
اما ان يكون في المسئلة من لا ير دعليه او لا يكون فانحصرت
الاقسام في اربعة * احدها ان يكون في المسئلة جنس واحد
من بر دعليه * ما فضل من القروض * عندهم من لا ير دعليه

* وعلى هذا التقدير * فاجعل المسئلة من رؤسهم * أى رؤس
ذلك الجنس الواحد لأن جميع المال لهم بالفرض. الرغم على رؤسهم
مماثلة فلانما بقا من ملى اعرو ذلك * كما اذا نرا * الميت
* بنتين او اثنتين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين * فاعط
كل واحدة منهما نصف التركة لتساويهما فى الاستحقاق و
رجوع جميع المال اليهما على السوية فتكون القسمة على عدد
الرؤس كما فى العصبات اعنى اذا ترك ابنتين او اخوين مثلاً
وايضاً فرضهم يقسم على عدد رؤسهم فيقسم الكل على ذلك
ابتداءً قطعاً تطويل المسافة فى القسمة * و * القسم * الثانى
اذا اجتمع فى المسئلة جنسان او ثلاثة اجناس من يرث عليه عند
عدم من لا يرث عليه * دل الاستقراء على ذلك لانما الرباع
بين من يرث عليه انما يكون بين جنسين او ثلاثة اجناس لاز بدا
فلذلك لم يقل جنسان واكثر وعلى تقدير الاجتماع * فاجعل
المسئلة من رؤسهم * أى من مجموع رؤسهم ولا المجموع
المأخوذة من مجموع المسئلة * اعنى * اجعل المسئلة * من
اثنين اذا كان فى المسئلة سدسان * كجد وواحد لان المسئلة
من ستة ولهما متماثلان بالفرضية فاجعل الاثنين أول المسئلة
و انقسم التركة عليهما ثم يقسم فلكل واحد منهما نصف المال
* او من ثلثة * أى اجعل المسئلة من ثلثة * اذا كان فيهما ثالث و
سدس * كولدى الام مع الام اذا المسئلة على هذا التقدير ايضاً
من ستة ولدى الام مع الام المذكورة ثلثة فاجعلها

يهل المسئلة وأقسم التركة ثلاثا بقدر تلك العهام فلولدى
 الأم ثلثان من المال وللام ثلث * أو من أربعة * أى اجعل المسئلة
 من أربعة * إذا كان فيها نصف وسدس * كبنيت لبنت ابن
 أو بنت وام لان المسئلة أيضا من ستة ومجوع العهام المأخوذة
 منه أربعة ثلثة للبنت وواحد لبنت الابن وللام فاجعل المسئلة
 من أربعة واقسم التركة أرباعا ثلثة أرباعا للبنت وربع
 منها للأم أو بنت الابن * أو من خمسة * أى اجعلها من خمسة
 * إذا كان فيها ثلثان وسدس * كبنيتين وام * أو * كان
 فيهما نصف وسدسان * كبنيت وبنت ابن وام * أو * كان
 فيهما نصف وثلاث * ككاعت لاب وام واجتنتين لام وككاعت
 لأب وام وام فالمسئلة فى هذه الصور المثلث أيضا من ستة وأقسام
 التى اعلنت منها خمسة نفسى الأولى للبنيتين هاهم أربعة وللام
 سهم واحد فتجعل التركة أعماسا أربعة منها للبنتين وواحد
 للأم وفى الصورة الثانية قد اجتمعت اجناس ثلثة وسهامهم
 المأخوذة من الستة خمسة أيضا ثلثة منها للبنت وواحد لبنت
 الابن وواحد للام فتقسم التركة عليهم أعماسا بقدر سهامهم
 فلبنت ثلثة أعماسها ولبنت الابن خمس وللام خمس آخر
 وفى الصورة الثالثة تكون العهام المأخوذة من الستة خمسة
 أيضا أعنت من الأبوين ثلثة أسهم والاعتنتين لام ههنا وكذا لالا
 مع الاعت من الأبوين ههنا فتجعل الخمسة أصل المسئلة وتقسم
 التركة أعماسا كل ذلك لقصر المسافة لتجعل الخمسة قسما

واحدة الآتري انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يشاء من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين ثم ان القصة على الزوج المذكور ان استقامت على الورثة نذاله وان لم تستقم كما اذا اختلف بنتا وثلاث بنات ابن فلبنت ثلاثة سهم تستقيم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن كان تصحيح المسألة على قياس ما عرفت فاضرب بالثلاثة اعنى عدد دروس من انكسرت عليه السهام في اصل المسألة وهي الاربعه فتصير اثني عشر للبنت منها تسعة لبنات الابن ثلاثة مستقيمة عليهم * و * القسم * الثالث * من الانقسام الاربعه * ان يكون مع الاول * اى مع الجنس الواحد من ير د عليه * من لا ير د عليه * يعنى ان يكون ثوب السبلة جنس واحد من ير د عليه ويكون معه من لا ير د عليه كالزوج والزوجة * فاعط فرض من لا ير د عليه من اقل مخارجه * واقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد دروس من ير د عليه اعنى ذلك الجنس الواحد كنا كنكنت تقسم جميع المال على عدد دروسهم اذا انفردوا عن لا ير د عليه * فان استقام الباقي على عدد دروس من ير د عليه فيها * اى مرباهيها * الاستقامة ونعمت هي اذا لا حاجة الى ضرب * كزوج وثلاث بنات * اقل مخارج فرض من لا ير د عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقيت ثلاثة وهي مستقيمة على عدد دروس البنات وهو نظير ما عرفت في باب التصحيح من انه ان كانت سهام كل فريق منقسمة

في عليهم بلا كسر فلا حاجة الى ضرب * وان لم يستقم * ذلك
 الباقي على عدد دروس بين بر عليهم * فاضرب * على قيان
 ما مر في باب التصحيح * وفق دروسهن * اي دروس من ير
 عليهم * في مخرج فرض من لا ير عليه ان واقروا * ثم
 * ذلك * الباقي * فما حصل تصح منه المسئلة * كزوج وصية
 بنات * فان اقل مخرج فرض من لا ير عليه اربعة فاذا اعطيت
 الزوج واحد امنها بقيت ثلثة فلا تستقيم على عدد دروس
 البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث اذ لا غير لا مد احد
 كما مر فت اضرب وفق عدد دروسهن وهاتان في الاربعة
 يبلغ ثمانية للزوج منها اثنان وللبنات ستة * وما لا اي
 في ان لم يوافق عدد دروسهم الباقي * فاضرب كل واحد
 روضه في مخرج فرض من لا ير عليه فالبلغ * المعامل من
 ضربت وفق الرجل في ذلك المخرج على تقدير التباين * تصحيح
 المسئلة * وقد سبق مثال الموافقة واما مثال الجباينة فقرة
 كزوج وخمس بنات * هذه الصرورة كالصورتين السابقتين
 اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والمثلثين لكنها يرد
 مثلها الى الاربعة التي هي اقل مخرج فرض من لا ير عليه
 بانها اعطيت الزوج ههنا واحد امنها بقيت ثلثة فلا تستقيم
 على البنداب الخمس بل بينهما وبين عدد الدروس مباينة فضررها
 كل عدد دروسهن في مخرج فرض من لا ير عليه اي الاربعة
 فحصلت عشرون منها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربا

في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياه
 كانت للبنيات ثلثة ضربناها في الخمسة حصلت خمسة عشر
 فلكل واحد منهم ثلثة * و * القسم * الرابع * من تلك
 الانعام * ان يكون مع الثاني * اى مع اجتماع جنسين
 يرد عليه * من لا يرد عليه * وانما اكتفينا با اجتماع جنسين
 بناء على ان الاستقراء دل على انه لا توجد مسألة فيها اربع
 طوائف وهى ردية . فانقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه
 على مسألة من يرد عليه * ان استقام * الباقي من ذلك المخرج
 على هذه المسئلة * فيها * ولا حاجة الى الضرب لان الباقي
 حق من يرد عليه * بقدر سهامهم فيقسم على مسئلة هم فما اصاب
 سهام واحد فهو لصاحب ذلك السهم وما اصاب جميعين فهو
 لصاحبهما فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم ينتج الى عمل
 ههناى ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما
 اصاب كل جنس على عدد و هو فبحسب ذلك الى الضرب
 كما متعر فيه * وهذا * الذي ذكرناه من كون الباقي
 في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليه انما يرد
 في صور واحدة * وذلك لان الباقي من مخرج فرضي من
 لا يرد عليه اما واحد بان يكون مخرج فرضه اثنين كما
 اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد
 انما يستقيم على مسئلة من يرد عليه اذا كان مستحق ابرد
 شخص واحد ففكرن المسئلة من القسم الثالث واما ثلثة بان تكون

مخرج ذلك الفرض أربعة كما إذا أعطى الزوج الربع مع جرد البنات
 أم الزوجة مع جرد مضافاً لنحو صاحب الربع الزوج ثاني كانت
 البنات مفردات فالمسئلة من المسم الثالث أيضاً وإن تكن
 مع ذى فرض آخر فم تكون مسئلة من يردها عليه أرباعاً أو اعملاً
 ولا تستقيم الثلاثة على شئ من الأربعة والخمسة والست كانت
 صاحب الربع الزوجة فتصور ههنا الاستقامة كما بالذكرة وأما
 سبعة كما إذا كان أخرح ثمانية فتعطي المراءة تسهما وتبقى
 عبدة ولا استقامة ههنا أيضاً لأن مسئلة من يردها لا تجاوز
 الخمسة كما لمرو لا يمكن أن تستقيم السبعة على حد أقل منها فليس
 يمكن أن يستقيم الباقي من مخرج فرض من لا يردها على
مسئلة من يردها على هذا القسم الأتى صورة واحدة وهى أن
 يكون للزوجات * بأى لهذا الجنس واحد إذا كان أو أكثر *
 الربع * يكون * الباقي بين أهل الرثا ثلثا كزوجته وأربع
 جدات وعت أخوات لام * فإن أقل مخرج فرض من لا يردها
 أربعة فالأعدت امرأة واحدة أو اعماً بقيت ثلثة وهى ههنا
 مستقيمة على مسئلة من يردها لأنها أيضاً ثلثة لأن حق الأخوات
 لام الثلث وحق الجدات العدم فللأخوات سهمان وللجدات
 سهم واحد ففى هذه الصورة استقام الباقي على مسئلة من يردها
 عليه لكن نصيب الجدات الأربع واحد فلا يستقيم عليهن
 بل بينهما بما ينه نحفظنا عدد رومهن بأمر هار كذا نصيب
 الإخوات الست إذ أن فلا يستقيمان عليهن لكن ليس عددى

(١٢١)

روسون وسهامهن موافقة بالخصاف فرددنا عدد روثني
 البعرات الى نصفها من ثلثة شيكليبنا الفواق بين اعداء
 الروس والروس فلم نجد الضرر لنا وفق روس الاعرات
 هو الثلثة في كل عدد روس الجيدات وهو الاربعة فحصل ان
 عشر ثم ضربناها في الاربعة التي هي مخرج فرض من لاير عليها
 قصار ثمانية واربعين فمنها تصح المسئلة كان للزوجة واحد
 ضربنا في المضروب الذي هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناهما
 الزوجة وكان للجيدات ايضا واحد وضربنا في ذلك
 المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلثة وكان
 للابورات لام اثنا عشر ضربناها في اربعة وعشرين فلكل
 واحدة منهن اربعة * وان لم يستقم ما يتبعه من ج فرض
من لاير وعليه على مسئلة من يرد عليه * فافرض جميع مسئلة
من يرد عليه في مخرج فرض من لاير عليه ما يبلغ * الحاصل
 لهذا الضرب * مخرج فرض من الفريقين * اى فريقي من يرد
عليه ومن لاير عليه وان لم يكن تصحيح المسئلة بالتمسبة
الى احدهما * كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات *
 اصل هذه المسئلة على ما سبق من اربعة وعشرين لاختلاف الشئ
 بالثلثين والسادس لضعفها ودية فرددناها الى اقل مخارج
 فرض من لاير عليه وهو الثمانية فاذا ادعنا ثمنها الى
 الزوجات بقيت مبعة فلا تستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من
 يرد عليه فهنا لا ثلثة فرضين ثلثان وسدس بل بينهما مائة

لزب جميع مسئلة من يرده عليه اعنى الخمسة فى مخرج فرض
 لا يرده عليه وهو الثمانية الخارج اربعين فهذا المبلغ مخرج فرض
 الفرق بين اذارتان تعرفى حصه كل فريق منه من هذا المبلغ الذى هو
 مخرج فرضهما نظريتهما اشار اليه بقوله * ثم اضرب سهام من لا يرده
 عليه * من اقل مخارج فرضه * فى مسئلة من يرده عليه * فيكون
 الحاصل نصيب من لا يرده عليه من المبلغ المذكور وذلك لانا ضربنا
 مسئلة من يرده عليه فى اقل مخارج فرض من لا يرده عليه فيكون
 الحاصل من ضرب سهمه من هذا الاقل فى المضروب الذى هو تلك
 المسئلة حصه من المبلغ الذى حصل من ضرب هذا المضروب فى
 المخرج الاقل على تمام ما تحققته فيما مر * و * ان ضرب ايضا *
 سهام كذا فريق من يرده عليه * من مسئلتهم * فيما بقى من
 مخرج فرض من لا يرده عليه * فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق
 من يرده عليه وذلك لان حق كل فريق من يرده عليه انما هو
 فى الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم فى المسئلة
 اناذكور والمزاجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه فى الخمسة
 التى هى مسئلة من يرده عليه كان الحاصل خمسة تسمى حق الزوجات
 من الاربعين واللبانات من مسئلة من يرده عليه اربعة فاذا ضربناها
 فيما بقى من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة بلغ ثمانية
 وعشرين فهى لمن الاربعين واللبانات من مسئلة من يرده عليه
 واحد فاذا ضربناه فى السبعة كان سبعة تسمى للزوجات بقدر استقام

وهذا العمل فرض من لا يرده عليه وفرض في كل فرض مائة مائة مائة
 وان لم يستقم على احاد كل فريق فليذلك قال * فان انكسر في
 * السهام الماخوذة من مخرج فروض الفريقين * على البعض
 * او الجميع * صححت المسئلة بالاصول * السبعة * المذكورة
 في باب التصحيح في الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين
 نصيب الزوجات الاربع خمسة فيبين روسهم وسهامهم مباينة
 فاعخذنا مجموع عدد روسهم وكانت سهام البنات التسع منهم
 ثمانية وعشرين فيبين الروس والسهام مباينة فتركنها في
 الروس فالحق كانت سهام الجدات الست منها سبعة و
 بينهما ايضا مباينة فاعخذنا عدد روسهم باسرها ثم طلبنا بين
 اثنتي عشرة روس والروس المرافقة فترجونا ان روس الجدات
 وروس الزوجات متوافقة بالثبوت في بنات نصف الاربعة
 في الستة فبلغ اثني عشر هي مائة لروس البنات التسع
 بالثبات فترجونا اثنتي عشرة في اثني عشر فحصلت ستة وثلاثون
 فصر بنا هذا الحاصل في الاربعين فبلغ الفاربع مائة واربعمائة
 فمنها تصح المسئلة على احاد الفرق كان نصيب الزوجات من
 الاربعين خمسة وثمانون في المضروب الذي هو ستة وثلاثون
 فبلغ مائة وثمانين فللكل واحدة من الزوجات خمسة واربعون
 وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد صر بناها في
 ذلك المضروب فصار الفارثمانية فللكل واحدة منهن مائة و
 اثنا عشر وكان نصيب الجدات منها خمسة وثمانون في

المصري وبطل المدعي وعصار ما دين واثنين وعشرين فلعل واحد
 من الجذبات اثنان واربعون فان قلت قد اعتبر في القسم الثالث
 المائثة والمائة والمائة بين الباقي من اقل مخارج فرض
 من لا يرد عليه بين مدروس من يرد عليه فلما اذا اقتصر في
 القسم الرابع على المائثة والمائة بين ذلك الباقي وبين مسألة
 من يرد عليه قلت لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
 اما واحد او ثلثة او سبعة كما سبق فغيره من ان المخرج اما
 اثنان واما اربعة واما ثمانية ومسئلة من لا يرد عليه اما اثنان
 او ثلثة او اربعة او خمسة كما علف تصويره ولا مرافقة اصلا بين
 هذه الاحد او بين تلك التروس بخلاف القسم الثالث اذ يمكن
 فيه ان يكون عدد روس من يرد عليه مدد او اقل للباقي
 من مخرج فرض من لا يرد عليه كما في المثال الذي سبق فذكره
 * باب مقاسمة الجد *

المقاسمة مفاعلة من النسبة ولا فقه بين الجد والاحوة والاموات
 على مثل هب ابن حنيفة رح فتلقب هذا الباب بالمقاسمة مسمى على
 قول واحد من وافقهما * قال ابو بكر الصديق رضي ومن تابعه
 من الصحابة * كابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة
 بن اليمان وابن مسعود الخذوي وابن عباس * من يدين حبل
 وابي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم رضي * بنوا الاعيان و
 العلان * اي من الاحوة والاموات * لا يوثون مع الميت * كما
 لا يوثون مع الاب بل الجد يستبد بجميع المال كالاب * فهذا قول

ابن حنيفة ر ج * وشريح وعطاء عمر و ابن حنيفة بن ابي عبد العزيز الحصين راين سبر بن رض * وبه نقش * عند ابن حنيفة ر ج * وما ل * على راين مسعود وزيد * ثابت رض يرث ل مع الجدر هو قوله ما قول مالك والشافعي ر ج * ولما بنوا الاعيان في مكة طون مع الجدر اجماعا كما مروا علم ان الجدر يشبه الاب في حجب او لاد الام وفي انه اذا زوج الصغير او الصغيرة لم يكن لها عيار اذا بلغا في انه لا لا لا لا في النكاح مع قيام الجدر في ظاهر الرواية كالاب وفي انه لا يقتل الجدر لذا الولد وفي ان حليلة كل واحد من الجانبيين تحرّم على الاخر وفي علم تبرل الشهادة وفي مسألة احتميلاد الجدر مع هدم الاب وفي انه لا يبرز كقبح الزكوة اليه وفي انه يتصرى في المال والنفس كالاب ويشبه الاخ في انه اذا كان للمصغير جد ام كانت النفقة عليها اذا لها على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا ترض النفقة على الجدر المعسر كالاخ وفي علم وجوب صدقة القطر للمصغير على الجدر وفي ان الصغير لا يصير مسلم با سلام الجدر وفي انه اذا اقر بناضلة وابنه حتى لا يثبت النسب بغير داق ارة وفي انه لا يخرج ولا عاقلة الى مرا كل ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلفت العلياء من اجماع بقرة التابعين وغيرهم في مسئلة الجدر مع الاعوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو حنيفة ر ج في مسئلة الدهر ومات النقان و اطفال المشركين في آمنعت جماعة من الفقري في الجدر وقال محمد بن سلمة

السدس من اربعة بديس من سدس من اربعة

لابرام اربعة اثار بعة فالمقاسمة غير لهو اذا كان في اربعة فاما المقاسمة
والعلم من جواهر ان كان اربعة فالمقسمة غير لهو ايضا بنو العلانية
لا يعدون في القسمة عندنا فاذا كان الجدم مع الاخ لاب وام و
لاب كان المال نصفين بينهما وبين الاخ من الابوين وايضا الجدم
عنده لا يعصب الاخرات المنفردات اصلا بل تكون الاخت عند
مباحية فرض فاذا كانت معه اخ لاب وام واخ لاب فللاراي
نصف المال ولشقيقة سدس والمجد الباقي وذهب ابن مسعود
الى ان الجدم يقاسم بالم يتضمن سطره من الثلث ووافق فيلذيد اوان
بنى العلان لا يعدون بهم في المقاسمة مع بنى الاعيان ووافق فيه جليلا
رحمهم وان الاخرات المنفردات ذوات فروض مع الجدم كما عند ملثي
رض رة بن محسن صاحب الكتاب قول فيلذيد بن رة في الذكر لان
ابا يونس ومحمد ارح اعتار اقول في القصة ذكر قول علي وابن
مسعود في من رهم المقتضى انه اذا كان ابو حنيفة رة في جانب
وصاحبة في جانب كان هو مخيرا في اعتياد ائى القولين شاء
فتعذر في قول زود نصدص على جليلا قوله لهما فذلك قال * وعند
زيد بن ثابت للجدم مع بنى الاعيان والعلات افضل الامر بن من
المقاسمة ومن ثلث جميع المال * اذا لم يخلق بهم ذرهم * و
وتفسير النكاح ان يجعل الجدم في القصة كاحد من الاخرة *
فيقسم المال بينهم وبين الاخرات للذكر مثل حظ الانثيين ويجعل
نصيبه مع نصيب الاخرة كنصيب واحد منهم وذلك لانه يشبهه

الأب من جهة واحدة لا من جهة أخرى فوثرنا عليه حقه من
 الشبهين فجعلناه كالأب في حجب الأمور لأمه وكالابن في تسمية
 الميراث ما دامت المقاسمة غير الفاضلة لم تكن غير أنه لاطيناً
 قلت المال لأنه مع الأولاد يورث السدس ثمع الأمور يضاهف ذلك و
 أيضاً إذا قسم المال بين الابوين فلام الثلث وللأب الثلثان و
 هما في الدرجة الأولى ولما كان الجد في الدرجة
 الثانية وكان للجد السدس كان للجد ضعفه أصنى الثلث فإذا
 فكان مع الجد أخ واحد أخذ بالقسمة نصف المال فهي غير لغمن
 الثلث وإذا كان معه أخوان فهما متساويان وإذا كانت معه
 ثلاثة فالثلث غير له لأن نصيبه بالمقاسمة ربع وإذا كان نصيبه
 أكثر من الأبوام أو ثلث المقاسمة غير لغر ان كان معه أربع أخوات
 فهي والثلث غير أخوات فله في الأمور التي هي الأربعة كان الثلث
 غير له * وبنو العلات بدعيون في القسمة مع بني الأعمام
 أصرار للجد فإذا أخذ الجد نصيبه فبنو العلات يخرجون من
 الدين ما تبين بغير شيء والباقي * من المال يعدل نصيب الجد *
 لبني الأعمام * يتقاسمون فيه ما بينهم المذكور مثل حظ الأباوين
 وذلك لأن بني العلات يرثون مع الجد إذا هم بنو الأعمام و
 لا يرثون معهم فلا بد من اعتبار أرثهم في حق الجد واعتبار سيرة وطعم
 من حق بني الأعمام فيعدون في القسمة قليلاً لنصيب الجد و
 لا يأخذون شيئاً نظيرة أن يختلف أmaal والأب والأم وأما الأب فلام
 الجد اعتباراً للاخ من الأب في حجبها لغيره وأرثهم في

الجعلة مع انه ميجو بههنا بالاخ من الابوين ~~بصحبته~~ مع . ب . ج .
 لابو ام واخ لاب فالقاسمة وثلاث المال صوا ~~ال~~ فللمجد الثالث وللأخ
 من الابوين الباقي وعرج الاخ لاب عا ثباوا ~~ن~~ دخل في الحساب
 ولو فرضنا بدل الاخ لاب احتساب كذا ثبت القاسمة غير المجد و
 تكون الثلثة من خمسة فللمجد منها سهمان والباقي هو ثلثة
 للاخ من الابوين ولا شيء للاخت من الاب لان بنى العلات ينسحبون
 من البعد ~~عائمين~~ بغير شيء * الاذا كانت من بنى الاحيان
اخذت احد * فانها * اخا اهدت فرضها * اى مقدار فرضها
* اعنى نصف الكل بعد نصيب الجدا فان بقى شيء * بعد مقدار
فرضها * فلبنى العلات الابو ام واخ لم يبق شيء بعد مقدار
 فرضها * فلا شيء لهم * وانما فلما مقدار فرضها لان الاخوات
 لابو ام از لاب يصرون عصبه مع الجمر ~~عند بنى~~ فلا يبقى لمن فرض
 هذه الاقرب المسئلة الاكمل زية كما استفت عليه لكن حظ الاهت لا به
 وام اذا كانت واحدة لا يز ادعلى نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود
 بنى العلات فتأخذ مقدار فرضها كاملا الا ترى انه لو كان مكان الجدا
 صاحب فرض سوى البنات وبنات الابن لا على صاحب الفرض فرضه
 كان للاخت من الابوين نصف المال فان بقى شيء كان لبنى العلات
 فكل ~~ايضا~~ ايضا ~~انما~~ انما نصف المال مع الجدا فان بقى شيء كان لهم وذلك *
 كجد واخت لابو ام واخت من لاب * فهنا القاسمة غير المجد لانا
 نجعله كاخ فكان في المسئلة خمس اخوات فللمجد سهمان فتبقى
 ثلثة اعمهم فللاخت من الابوين نصف الكل وهو اثنتان ونصف

فانكسرت المثلثة فضررنا ما في مخرج النصف صار عشرة فللجد
اربعة وللأخت من اب وام خمسة فيبقى سهم واحد لا يستقيم
على الأختين فضررنا عدد سهمي العشرة صار الحاصل عشرين
فمنها تصح المسئلة للجد ثمانية وللأخت من الابوب عشرة و
للأخت من الاب اثنتان والى ما فصلناه اشارة بقوله * فيبقى للأختين
لاب عشرة المال وتصح من عشرين * ولك في تصحيح المسئلة ان
تقول للجد سهمان ولكل أخت سهم واحد ثم ان الأخت من
الابوين تسترد من الأختين لاب ما يتم بهما نصف المال وهو سهم
ونصف فيبقى للأختين لاب نصف سهم ولكل منهما ربع فوقع
الكسر بالربع فضررنا مخرجه في اصل المسئلة وهو خمسة
صار عشرين هذا امثال ما يبقى لهي العلات شيى واما مثال
ما لا يبقى لهم شيى وهو ما أخذت الأخت لاب وام فرضها فقد ذكره
بقوله * ولو كانت في هذه المسئلة أخت * واحدة * لاب *
* مكان الأختين لاب * لم يبق لها شيى * وذلك لان الجد يأخذ
ههنا بما تقاسم نصف المال وهو غير له من ثلثه فيبقى نصف آخر
فهو للأخت لاب وام فلم يبق للأخت لاب شيى وكذا الحال اذا
كانت من بنى الأعميان أختان فصاعدا فان كان الثلث خيرا
من المقاسمة او مساويا لهما لخذ الجد الثلث فكان الثلثان نصيب
الأخوات من الابوين وان كانت المقاسمة خيرا اعطى ما زاد على
الثلث فيبقى من المال ما هو اقل من الثلثين لتلك الأخوات
فلهن على الجد بر الاول مقداره منهن وعلى الثانى ما هو

اقل منه فلم يبق لبنى العلات شي على النقل يرين * واذا خلط
 بهم * اى بالجدة والاعور من بنى الاعوان او العلات او من
 قى سورة المعاد كم امر * فوسهم فللمجد ههنا افضل الامور الثلاثة
 بعد فرض ذى سهم * اى يدفع الى ذى السهم سهمه ثم يعطى الجدة
 ما هو افضل الامور الثلاثة التى هى المقاسمة المذكورة سادسا
ثلب مابقى وصد من جميع المال وذلك الافضل * اما المقاسمة
 كزوج واحد واخ * فان المسئلة من اثنين لوجود النصف واحد
 منهما للزوج والآخر للجدة والاخ مائة ولا يستقيم عليهما
 فضر بنا عدد هاتين اصل المسئلة حصص اربعة للزوج اثنان
 ولكل واحد من الجدة والاخ واحد فقد حصل له بالمقاسمة
 ربع جميع المال وهو افضل من سدس كل من ثلث مابقى ههنا
 لانه سدس كالمال ايضا * واما ثلث مابقى * بعد فرض ذى سهم
 * كجدة وجدة واعور بن واعن * فالمسئلة ههنا من ستة للجدة
 السدس فتبقى خمسة ولا ثلث لها فضر بنا مخرج الثلث فى ستة
 صارت ثمانية عشر فللمجدة ثلثة بقيت خمسة عشر ثلثها وهو
 خمسة للجدة والباقى منها عشرة فللكل من الاعورين اربعة و
 للاعت اثنان واما كان ثلب مابقى ههنا افضل من المقاسمة
 لان المسئلة على تقديرها من ستة ايضا للجدة واحد منها ثلث
 خمسة فأتى جعلنا الجدة كاخ كان هو مع الاعورين والاعت كسبع
 اخوات ولا استقامة للخمسة على السبعة بل بينهما ثمانية
 لضربنا عدد الرؤس وهو السبعة فى اصل المسئلة وهو الحنة

نحصل اثنان واربعون فلجد في منها خمسة وتبقى خمسة وثلاثون
 فلكل واحد من الجدران الاخرين عشرة ولا تحت خمسة
 ولا حواء في ان خمسة من ثمانية عشر افضل من عشرة من اثنين
 واربعين وكذلك ثلثها بقي في هذه الصلوة افضل من سدين
 جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير من ستة لكل واحد
 من الجدران الجدة منها واحد فتبقى اربعة بين الاثنتي والاعشرين
 وهم خمسة اعوت فلا تستقسم الاربعة عليها بل يبنونها مباينة
 فاذا غرس بنا الخمسة التي هي عدد الروس في الستة بلغ ثلثين
 فلكل من الجدران الجدة خمسة وللأخت اربعة ولكل واحد
 من الاخرين ثمانية ولا شفعة في ان خمسة من ثمانية عشر افضل
 من خمسة من ثلثين * واما سدين جميع المال كجد وجد لا يست
واحد من * فالصلب المسئلة من ستة لا حتما ع النصف والسدين
فللبنت نصفها وهو ثلثون للجد في سلسها وهو واحد فيبقى موهان
 فان قاسم الجدران الاخرين كان له ثلث السوم بين اعنى ثلثي سهم
 واحد وان اعطيناه ثلث ما بقي كان له ايضا ثلثا سهم واحد
 واذا اعطيناه سدين جميع المال كان له سهم تام فالسدين
 غير له وح يبقى للاخرين سهم واحد ولا يستقسم عليهما فاذا
 غرس بنا عدد دروسهما في الستة بلغ اثنى عشر ومنها تصح المسئلة
 * واذا كان ثلث الباقي غير المجد وليس للباقي ثلث جميع
قاصر ب مخرج الثلث في اصل المسئلة * كما صورناه في المسئلة
 الميكورة لا فضلية ثلث ما بقي على المقاسمة سدين كل المال

حيث فرضنا الثلثة في الصنف قصار ثمانية عشر و قد مر منها المسئلة
 فان تركت جذ اوز وجار بنتا و اما اعتلال ا و ام اولاد
 فالسدس غير للجدة تعول المسئلة الى ثمانية عشر ولا شيء للاخت
 بهذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف والرابع السدس
 على ما سلف وتعول الى ثلثة عشر لان البنت تأخذ النصف من
 اثني عشر وهو ستة والزوج يأخذ الربع وهو ثلثة والجدة
 يأخذ العشر وهو اثنان فيبقى الام واحد ولا بد لها من اثنين
 لان حقها السدس زاد على اثني عشر واحد آخر فيصير ثلثة
 عشر ولا شيء للاخت لانها تصير عصبه مع البنات وكذا مع الجد
 واز اعالت المسئلة لم يبق للعصبة شيء واما اخذ الجد العشر
 كما انترضية لا بالعصبة وانما كان سدس جميع المال غير انه
 لانه يأخذ اثنيتين من ثلثة عشر وعلى تقدير المسئلة اذا اخذ
 الزوج الربع من اثني عشر والبنت النصف والام اثنان بقي
 للجد والاخت واحد فيجعل الجد كاختين فيكون مع الاخت
 كثلث اخوات ولا استقامة للواحد على ثلثة فتضرب الثلثة في
 اثني عشر فتحصل ستة وثلاثون فللبنت ثمانية عشر وللزوج
 تسعة والام ستة تبقى ثلثة للجد اثنان والاخت واحد وكذا
 الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى لان الباقي وهو الواحد
 لا يورث له ثلث صحيح فيضرب بحرعه في اصل المسئلة تبلغ ايضا
 ستة وثلاثين ومن المعلوم ان اثنين من ثلثة عشر غير متقاه
 من ستة وثلاثين فان قلبت هذه المسئلة من المسائل التي كانت

السدس فيهما غير المجد من القاسية وثالث ما يبقى فاما اذا ذكره
 فهذا ولم تقتصر على المثال الذي مر قلت في ذكرها قائل : اخرى
 هي ان الاحب لاب رام اولاب وان لم تكن محجور به الجدل لكنها
 لا تدرث معني بعض المسائل العارض كما في هذه المسئلة التي
 نحن فيهما فان كون السدس غير المجد اقتضى ان يجعل المجد
 فيهما صاحب فرض وقد علمت المسئلة في الفروض التي اجتمعت
 فيهما من اثني عشر الى ثلثة عشر فلم يبق شي للاحب التي صارت
 عصبه مع البنوت والجد كما عرفته رسيا تلتزم بدو ضم هذا
الكلام * واعلم ان زيدا بن ثابت فرض لا يجعل الاخت لاب وام
اولاب صاحبة فرض مع المجد * بل يجعلها معه عصبه الا في المسئلة
الاكثر ربة * فانه يجعلها معها صاحبة فرض مع المجد * هي
زوج ولام وجد واخت لاب ام اولاب فلزوج النصف والام
الثلث والجد السدس والاخت النصف ثم يضم المجد نصيبه
الى نصيب الاخت فيقسمان * مجموع النصيبين * للذكر مثل
حظ الانثيين * وذلك * لان القاسية غير المجد * من السدس و
ثلث الباقي وهذه المسئلة اصلها ستة * لاجتماع النصف و
السدس والثلث * وتؤول الى تسعة * اول الزوج من الستة
ثلثة وللأم اثنان وللمجد السدس فلم يبق للاخت شئ فزادنا على
المسئلة نصفها فصارت تسعة قلد المجد واحدا للاخت ثلثة ومجموع
النصيبين اربعة فنقسمها على الجد والاخت للذكر مثل حظ
الانثيين ولا استقامة في القسمة لان المجد بمنزلة اخصتين ولا يستقيم

أربعة على ثلاثة فتضرب الثلاثة اثني هي عدد الروس في الحئلة
 ويعولها اعني التسعة فتحصل سبعة وعشرون واليه اشار
 بقوله * وتصح من سبعة وعشرين * فللزوج منها تسعة وللأمة
 ستة وللجد ثلاثة وللأخت تسعة ثم يضم نصيب الجد الى نصيب
 الأخت فيصير اثني عشر فيقسم بينهما كما مر فللجد ثمانية
 وللأخت أربعة فقد جعل زيد رضى ههنا الأخت احدى اوصاحبها
 فرض كيلا تعزم من الليرات بالمائة وجعلها مائة الاخر كيلا يزيا
 نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالاغ فان قلت فلم لم يجعل
 الأخت في المسئلة المتقدمه صاحبة فرض كيلا نصير محرورا
 فيها قلت هناك مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود
 البنت بخلافها في الأكدرية اذ لا مانع فيها من جعلها كذلك
 قيل لعل فرض الشيخ رضى من ايراد المسئلة المتقدمه التتبية
 على ان زيد ارض اذ لم يجد في تلك المسئلة تدان حرمان
 الأخت بناء على ان السدس غير للجد ارض كما عرفت وانها لم
 يجعلها صاحبة فرض فيهما لوجود البنت واما في الأكدرية
 فلا ضرورة في حرمانها لانه يمكنه جعلها صاحبة فرض فيه
 فلما اعطاها فرضها رضى نصيبها اكثر من نصيب الجد فامر
 بالخلط والقسم على الوجه الذي عرفت * وانما سميت *
 هذه المسئلة * أكدرية لانها واقعة امرؤة من بني أكدر
 فانها ما تبخ وخلفت ارضك الورثة المذكورة واشتبه على
 زيد رضى مذهبه فيهما فتصبت اليها وقيل ان شخصا من هذه القبيلة

كان يحسن مذهبه زيد رضى في الفرائض فساله هبل الملقب
 بن مروان عن هذه المسئلة فاعطاه في جوابها فنسبت اليه
 قبيلته وقد يقال انها تكدرت على اصحاب الفرائض او
 كدرت الجدل على الاعت نصسها واهل العراق يصورونها
الغراء لشهرتها فيما بينهم * ولو كان مكان الاعت اخ او
 اختان فلا حول ولا اكدرية * اما انه اذا كان مكانها اخ فلا
 حول لان سدس جميع المال غير للجد والمسئلة من مستقي يكون
 السدس الباقي بعد فرض الزوج والام للجد بالفرض اذ لا ينتقص
 حقه عن السدس اجزاء ولا شيء للاخ كما لم يكن شيء للاخت
 في المسئلة المتقدمة التي اعلناها واطيننا الجدة فيها السدس
 ولا اكدرية ايضاً لان الاخ عصبه لا يكون لزيد يجعله صاحب
 فرض فانه طر الى حرمانه بخلاف الاخت في الاكدريتكما
 يتحقق تقريره واما انه اذا كانت مكانها اختان فلا حول ايضاً
 فلانها تردان الام من الثلث الى السدس والمسئلة من ستة
 فللزوجة ثلثة وللأم واحد وللجد ايضاً واحد فيبقى للاختين
 واحد فلا يعتد به عليهما فضر بقاعد دروسهما في اصل المسئلة
 بلغ اني عشت عنهما تصح المسئلة بخلاف الاكدرية اذ لم يبق
 فيها للاخت شيء فوجب ان يقال على الوجه الذي تقرر سابقاً
 ولا اكدرية لان اصول زيد رضى همشاً مستقيمة

* باب المناقشة

وهي معاملة من النسخ بمعنى النقل والتحريك والمراد بها

لدينا ان يشتغل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة والى .
يُيرت منه واليه اشار بقوله * ولو صار بعض الانصباء ميراثاً
 قبل القسمة * فنقول ان كانت ورثة الميت الثانى من عد من
 ورثة الميت الاول ولم يقع فى القسمة تغيير فانه يقسم المال ح
 قسمة واحدة اذا فاند فى تكرارها كما اذا ترك بنين و
 بنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدى البنات ولا وارث لها
 سوى تلك المرأة والاخوان والاب وام ثاله يقسم مجموع التركة
 بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين قسمة واحدة كما كانت
 تقسم بين الجميع كذلك فيكون الميت الثانى لم يكن فى
 البين وان وقع تغيير فى القسمة بين الباقيين كما اذا ترك
 اباً واماً ورثت بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدى
 البنات وخلعت فولاء يعنى الاخ والاب واثنين من الابوين او
 كانت ورثة الميت الثانى غير ورثة الميت الاول كما فى
 الصورة التى ذكرها بقوله * زوج و بنت وام ثات الزوج
قبلاً القسمة من امرأة واثنين ماتت البنت * قبلها اجزاء *
 من البنين بن و بنت * هى ام المرأة التى ماتت اولاً * ثم ماتت
 * هذا * الجدة من زوج واثنين * فنقول * الاصل فيه *
 اى فيما ذكر من ميروراة بعض الانصباء ميراثاً قبل القسمة
 والآزاد ناول هذين النوعين الآخر بن فقط * ان تصحیح
 مسألة الميت الاول بالنوع الساب * ونعنى بهام كل وارث
 من * هذا * التصحيح ثم تصحیح مسألة الميت الثانى * بتلك

القواعد أيضا * وننظر بين ما في يد من التصحيح الاول
 بين التصحيح الثاني ثلاثة احوال * هي الماثلة واولا فنقرر المباشرة
 فان استقام * بسبب الماثلة * ما في يد من التصحيح الاول
 على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضرب * على قياس ما مر في
 باب التصحيح من ان سهام كل فريق ان كانت معتقبة عليهم
 ولا كسر فلا حاجة الى ضرب فان التصحيح الاول ههنا بمنزلة
 اصل المسئلة فنهال والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة روي المقسوم
 عليهم ثم يبقى في اليد المت الثانية بمنزلة سهامهم من اصل المسئلة
 ففي ضرورة الاستقامة على سائلين من التصحيح الاول كما
 اذا مات الزوج في المثال المذكور من امرأة وابوين على
 ما ذكر في الكفاة وذلك لان المسئلة لا تبقى ردية لان اصلها اثني
 عشر لا اجتماع الربع والنصف والحدس فاذا اخذ الزوج منها
 ثلثة والبنت ستقر الام اثني عشر معها واحد يجب ردة على البنت
 والام بقدر سهامها فاذا ارددنا المسئلة الى اقل مخارج من
 لا ير كعليه صارت اربعة فاذا اخذ الزوج منها واحد اقيمت ثلثة
 فلا تستقيم على الاربعة التي هي مهام البنت والام بل بينهما
 مباينة فتضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الروي في ذلك
 الاقل فتعمل ستة عشر فللزوج من كل خمسة وتسعة وللبنات وللأم
 ثلثة ثم تلك الاربعة التي للزوج منقسمة على ورثته المذكورين
 فلزوجته واحد منها ولامه ثلث ما بقي وهو ايضا واحد وللبنات
 اثنيان فاستقام ما كان في يد الزوج من التصحيح الاول على

التصحيح الثاني وسمعت السائلان من التصحيح الأول * وان
 لم يستقم * ما في يد * من التصحيح الأول على التصحيح الثاني
 * فانظر ان كانت بينهما موافقة فاعرب وفق التصحيح الثاني
 في جميع التصحيح الأول * على قياس ما مر في باب التصحيح من
 انه اذا انكسرت سهام طائفة واحدة عليهم وكانت بين
 سهامهم وروسهم موافقة يضرب وفق عدد الروس حتى يصل
 المسئلة فكذا ههنا يضرب وفق التصحيح الثاني الثاني هو
 بمنزلة الروس هناك في التصحيح الأول القائم بهما مقام اصل
 المسئلة فيحصل بهما ثم من بينهما ^{في المثال} اذ امانت البنت
 ايضا في ذلك المثال وعلقت ^{في المثال} كما ذكرنا وبنقاو حدة
 فان ما في يد هاهنا التصحيح الأول تسعة وتصحيح مثلثه ستة
 وبينهما موافقة بالثلث فيضرب بثلث ستة وهو اثنان في ستة
 عشر فابلغ وهو اثنان وثلثون مخرج المسألتين فيكون كانت
 سهامه من ستة عشر اعني ورثة الميت الاول تضرب سهامه من
 ثلث في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل لميتبة
 ومن كانت سهامه من ستة اعني ورثة الميت الثاني تضرب
 سهامه في وفق ^{في المثال} كان في يد البنت وهو ثلثة فياحمل كان
 لميتبه قد كانت لام ^{في المثال} ثلاث من ستة عشر نضربها في
 اثنين فيبلغ ستة فهي لهم وكانت للزوج منها اربعة نضربها في
 اثنين فيحصل ثمانية فهي له ومعتمية على ورثته فلزوجته
 منها سهمان ولا يبه اربعة ولا مدسهما انهما ثلث ما بقي ايضا

ان كان من نصيب كل واحد من ورثة من مئة عشر في كل
 الورقة لم تختلف الحال وكان لكل واحد من ابني البنوة
 حصان من مسئلتها وهي ستة فاذا ضربناهما في الثلاثة صار
 ستة فلهما وكان لبنتهما من مسئلتها سهم واحد فاذا ضربنا
 في ٢ الثلاثة كان ثلثتها لهما وكان لجدتها من مسئلتها ايضا
 واحد فصار في ثلثتها لهما وقد كانت لهما باعتبار كونها
 اما باب ما اذا لامتنع اثنين وثلثين في يد الجد ح تسعة
وان كانت ابنتهما اي بين مائة يد من التصحيح الاول
باب التصحيح الثاني تصحيحا ينفذ فاضرب كل التصحيح الثاني
 في كل التصحيح الاول * هكذا يقاس ما ذكر في باب التصحيح
 على نقل ير الميراث بين روسه من اهل البيت وسهامهم كما اذا
 ماتت في ذلك المثال الجددة التي هي ام المراء المتوفاه
 او لا وحلفت زوجا واعو بهن مائة يد مائة تسعة كما عرفنا
 انفا وتصحيح مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مائة
 فاضرب ح الاربعة في التصحيح السابق اعني الاثنين والثلثين
 يبلغ ما يقر ثمانية وعشرين فهي مخرج المسئلتين فمن كان
 نصيب من الاثنين والثلثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي
 مسئلة الجد ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيب
 منها في جميع ما كان في يد الجد * في تصحيحه فنقول قد كما
 لامرأة من مائة ثانيا وهو زوج الميت الاول مائة من الاثنين
 والثلثين فاذا ضربت مائة في الاربعة بلغت مائة ثمانية مائة

لأبنة متهما أربعة نضر بها في الأربعة يبلغ مسئلة غير فلهذا يكون
 لأبنة سهمان فإذا نضر بتمهافي الأربعة صار ثمة نية فهي لها وكانت
 لكل واحد من ابني مات ثالثا وهي بنت الميت الأول سبعة
 من العدد المذكور نضر بها في الأربعة يبلغ أربعة عشر
 فهي لكل واحد منهما وكانت لبيتها ثلثة من ذلك العدد
 فإذا نضر بتمهافي الأربعة يبلغ اثني عشر فهي لها وكانت لزوج
 من مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الأربعة التي هي
 مسئلتها سهمان فإذا نضر بتمهافي التسعة التي كانت لبيتها
 قصير ثمانية عشر فهي لهو كان لبيتها سهمان عورتها من
 مسئلتها سهم واحد نضر به في التسعة فيكون التسعة فهي لكل
 واحد منهما * فالمبلغ * اليحص من كل واحد من الضريمين
 على تقدير الموافقة والمباينة * مخرج المسئلتين * وما ذكرنا
 فيهما إذا أردت أن تعرف قريب كل واحد من الورثة من
 ذلك المبلغ على قس ما ذكر في مفرقة انضمام الورثة * فإن التصحيح
* قسها م ورثة الميت الأول * من تصحيح مسئلته * نضر به اثنين
المضرب * ب اعنى في التصحيح الثاني * على تقدير المباينة * او
في وثقة * على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب مهام
كل وارث منهم في مهام المضرب نهيجه من المبلغ المذكور
كم يقدرناها ان فيسالم ثلثة في مثال التوافق والتباين و
ان كانت ثلثة في التصحيح الثاني وثقة هو ما يمتزج المضرب
في أقل المسئلة ثمة * وقسها م ورثة الميت الثاني * من تصحيح

من مائة لا يضره حتى كل ما في يد * على نقد ير المباشرة
 أو في رة * على نقد ير المباشرة فيكون العامل من مائة
 سهام كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من فلك المبلغ كما
 كانت عليه فيما فصل ما بقا فلك لان حق ورثة الميت الثاني
 انما هو فيما في يد * نصارت سهام كل منهم مضر وبه فيه * و
 ان مات ثالث * من الورثة قبل القصة * او * مات * رابع ار
 ما م * منهم قبلها * فلجعل المبلغ * اى المبلغ الذى صحت منه
 المسئلة * والثانية * مقام * نصيب الحملة * الاولى * واجعل
 الحملة * الدالة * بالثالث * الميت الثالث * مقام * المسئلة *
 الثابتة في العمل * كان المبنى الاول والثاني صاروا مبتلوا احدا
 فمسر الميت الثالث ميتا ثانيا * ثم * جعل * في الميراث اربعة والخامسة
 كذلك الى غير النهاية * فانه ما صار نصيب الميت الاول
 والثاني والثالث نصيبا واحدا صاروا اكلهم ميتا احدا
 فيصير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار نصيب اربعة
 من الورثة نصيبا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد صار
 الخامس ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصنف رح
 كما ذكر في اصل باب المفاضلة الاستقامة والميراث المبينة وضع
 المسئلة مشتملة على ورثة ثلثة واعتدى سى سرتهم الترتيب و
 جعل موت الاول منهم مثالا للاستقامة وموتى الثاني مثالا
 للموافقة وموت الثالث مثالا للمباينة فان كانت قبله الميراث هذه
 الامور الـثلث يمين نصيب الميت الثاني ويمين نصيبه نصيبه

فيورد مثال المراثية بين نصيب الميت الثالث بين نصيبه
 ومثال المداينة بين نصيب الميت الرابع وبين نصيبه
 نجد عرفت انه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني تصحيحا
 واحد اصدار ايمتزلقت واحد صار الميت الثالث ثانيا
 على هذا القياس حال الرابع والخامس وما بعده من اللاحقة
 الى ان يزرر ذلك من تلك الاحوال مثلا على حدة يكون
 فيه الميت الثاني ثانيا ببقية وقد استغنى برهانها التي نصيب
 في موت تلك الورثة عن ايراد مثال آخر للمثال الرابع
 فان قيل تعدد المناسخة قد يكون بين ميتات الورثة من
 الميت الاول عن ورثة آخر في ما ذكره ويتمد يكون بموت
 الوراث الثاني من الورثة الاول كما انما مات الزوج في
 المثال المذكور عن امارة رابرين على ما ذكره ثم ماتت
 هذه المرأة عن ورثة كالاولاد والاعوان او غيرهم قبل
 القسمة ايضا فكيف تكون اجمال ههنا قلنا هي على قياس ما
 ذكر في الكتاب اذ لفرق في العمل بين المناسخات المتعددة
 لم مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة فمما ذكره
 الشيخ رحمه الله اذ بها قصد لا يقال كيف سمع منه ايراد المثال
 بل ان يذكر الاصل من المناسخة لاننا نقول ذلك مثال لصيرورة
 بعض الانصاف ميراثا قبل القسمة فلذلك قدمه ثم هو الاصل
 الذي ينبغي به الاحكام المتعلقة بذلك المثال

* باب عذري الارحام *

* وقد عرفت من مجموع في اللغة بمعنى ذي القربى مطلقا وفي الشرع بمعنى
هو كل قريب ليس بذى سهم * أى ذى فرض مقدّر فيه
الكتاب لله تعالى أرسله من حوله من أرواح الأئمة * ولا عصبية
في تحريك جمع المال عند الانقراض الظاهر أن يقال ذو الرحم
هو كذا بترك الواو وتوجيهها أنها للعطف على الجملة المبنية
على من باب ذوى الأرحام وذو الرحم هو كذا أفلا حاجة إلى
ما تقدم من أن المصنف رحمه الله لم يخرج من فرضه إلى إخراج أحد
منه فقد عرفت من مجموع في اللغة بمعنى ذي القربى مطلقا وفي الشرع بمعنى
فقد عرفت من مجموع في اللغة بمعنى ذي القربى مطلقا وفي الشرع بمعنى
شراحها وكما كان القاضي قد عمل فيها الورقة ثلثه إتمام
عبد بصاحب الفرض ثم عطف بمعصية ثم عطف ذا الرحم
فقال وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدّر ولم
يتعصب فيما حب الكتاب لما وصل إلى هذا الموضع قرر تأني
أولاً في الشرح مع فصل يرة الكلام بالباب ولا يذهب عليك
أن هذا التكلف بارد يقتضى وجود الراويين كما في عبارة
فلك الفرائض مع نقل أن الثانية في أكثر النسخ هنا تد
فقد الأثر إيضاً في كثير منها كما هي الأولى * كانت ما
الصحابة * أى أكثرهم كهمر عيسى وابن سعد و أبى
حبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء في نسخة
في رواية عنه مشهورة وغيرهم روى * يروى في قوله فقد
فلا أوصاهم * وتابعهم في ذلك من التابعين علقمة وأبراهيم

نحو شرح والعصا وابن سيرين وعطاء ومجاهد وغيرهم وقوله
قال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن زكريا ومن تابعهم
روح * وقال زبد بن ثابت روح * وابن عباس روح في رواية
شاذة * لاميراث للزوي الارحام وبوضع المال * عند عدم اصحاب
الفرائض والعصبات * في بيت المال * وتابعهما في ذلك من
التابعين سعد بن مسيب وعبد بن جبير * وقوله قلسمالك
والشافعي روح * احتج النافون بان الله تعالى ذكر في آيات التوارث
فصيب ذوي الفروض والعصبات ولم يذكر في آيات الارحام
شيئا ولو كان لهم حق لجئنا بما في كتاب الله من آيات
استغبر عن ميراث العتق قال ابن عباس في ميراث
ان لا شيء لهما ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى
بعض في كتاب الله تعالى فروضا كما روى بعضهم ابن عباس
بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نصحت
التوارث بالموالاة كما كان في ابتداء قدومه هم الدينة
فما كان لمولى الموالاة والمراعاة في ذلك الزمان صار مصر ونا
الى ذى الارحام وما بقي عندنا من ارث مولى الموالاة
صار ت متاعا من ميراث ذى الارحام كما نبهت عليه فيما
سلف فقد شرح الله تعالى لهم الميراث بلا فصل بين ذى رحم
له من غير الرحمة بين ذى رحم ليس له شيء منهما فيكون
ثابتا للجمل بذلك الا يتم فلا يجب تفصيلهم كلهم في آيات
الميراث بشرط ان يؤثر في الارحام من ميراث الرحمة من غير

فَقَتْلُ مَنْ يَصْنَعُهُ وَأَرْتِ الْأَخَالَهُ فَنُكْتَبُ فِي ذَلِكَ أَبُو هَبِيلَ هَاتِي
 بِنَ الْجَرَّاحِ إِلَى عَمْرِو بْنِ قُجَابَةَ بَانَ النَّبِيِّ هَمَّ قَالَ اللَّهُ
 وَهُوَ لَمْ يُولَى مِنْ لَمْ يُولَى لَهُ وَالْخَالُ وَارْتِ مِنْ لَمْ يُولَى لَهُ
 هَمَّ لَا يَقَالُ الْمُتَصَدِّقُ بِشَلِّ هَذَا الْكَلَامِ النَّبِيُّ دُونَ الْإِثْبَاتِ كَقَوْلِهِمْ
 الصَّبْرُ حِيلَةٌ مِنْ لَمْ يَحِيلَ لَهُ وَالصَّبْرُ لَيْسَ بِحِيلَةٍ فَكَانَ قَبْلَ مَنْ
 كَانَ وَبَارْتِ الْخَالُ فَلَا وَارْتِ لَهُ لَا نَأْتِي قَوْلَ صَدْرِ الْحَدِيثِ
 يَا أَيُّ هَذَا النَّبِيِّ بَلْ نَقُولُ بَيَانُ الشَّرْعِ تَلَفُظًا الْإِثْبَاتِ وَارَادَةُ
 النَّبِيِّ بِرَدِّهِ إِلَى الْإِلْتِمَاسِ فَلَا يَجُوزُ مِنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ
 الْحَاشَا عَنْهُمَا رَأَيْتُ الْمَاتِ ثَابِتُ بِنَ الدَّحْرَاجِ قَالَ هَمَّ لَقِيصُ
 بِنَ عَاصِمٍ هَلْ تَبْرُدُونَ لَهُ نَسْبًا قِيصُ فَقَالَ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا خَرِيْبًا
 وَلَا تَعْرِى لَهُ إِلَّا بِنَ أَمَتٍ هُوَ ابْنُ رِبَابَةَ بِنَ هَبِيلِ الْمُنْذَرِ فَعَجَّلَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسْبَتَهُ وَالتَّوَاتُفُقُ بَيْنَ مَا رَوَيْنَاهُ مُوَافَقًا
 لِلْقُرْآنِ بَيْنَ مَا رَوَيْتُهُ * فَانْتَفَاهُ أَنْ يَحْمَلَ مَا رَوَيْتُهُ
 عَلَى مَا قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ الْكُرْبِيَّةِ أَوْ يَحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ
 وَالْحَالَةَ لَا تَرْتَانُ مَعَ عَصَبَةٍ وَلَا مَعَ ذِي ثَرٍّ يَرُدُّ عَلَيْهِ فَإِنْ أَرَادَ
 عَلَى ذِي الْفَرُوضِ مُقَدِّمَ عَلَى تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَأَنْكَانُوا
يَرْتُونَ مَعَ مَنْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ كَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ * وَذَوِ الْأَرْحَامِ
أَصْنَافُ أَرْبَعَةٍ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ يَنْتَسِبُ * أَيْ يَنْتَسِبُ * إِلَى الْمَيْتِ
وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ * وَأَنْ سَفَلُوا أَنْ يَكُونُوا كَانُوا أَوْ أُنْثَا * وَ
أَوْلَادُ بَنَاتِ الْأَسْنِ * كَذَلِكَ * وَالصَّنْفُ الثَّانِي يَنْتَسِبُ إِلَى الْمَيْتِ
وَهُمْ الْأَجْدَادُ السَّاقِطُونَ * أَيْ الْغَائِبُونَ وَفِي ذَلِكَ عَمْرُو

كتاب ام الميت واب اب امه * والجد اب الساقطات * اي الميراث
 وان علون كاتم اب ام الميت وام ام اب امه * والصنف
 الثالث ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاعرات * وان
 سفلوا سواء كانت تلك الاولاد فذكورا واناثا وسواء كانت
 الاعوات لاب وام اولاد اولاد * وبنات الاخوة * وان سفلوا
 سواء كانت الاخوة من الابوين او من احد هما * وبنات الاخوة
 لام * وان سفلوا وانما اطلق الاعوات والاخوة في المثالين
 المعاكبين ليتناول جميع اقسامهما كما ذكرنا وقيد الاعوة
 ههنا بقوله لام لان بنى الاخوة لاب وام اولاد من العصبات
 ولذلك لم يسكنه ان يختصر في العبارة بان اقول اولاد
الاخوة كما قال اولادهم اولاد الاعوات * والصنف الرابع
 ينتمي الى جدى الميت * وهما اب الاب واب الام * وجدتيه
 * وهما ام الاب وام الام * وهم العلمات * على الاطلاق فانهن
 اخوات لاب الميت فان كن اخوات له من الابوين ار من الاب
 فهن منتبئة الى جد الميت من قبل ابيه ان كن اخوات له من
 امه فهن منتبئة الى حليته من قبل ابيه * والاعمام لام *
 فانهم اخوة لا بية من امه فهم ايضا منتسبون الى حدة الميت
 من قبل ابيه واعتبر في الاعمام كونهم لام لان العم من الابوين
 او من الاب عصبية * والاعوال والحالات * فانهم اخوة واخوات
 لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ايها فهم منتسبون
 الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من امها كانوا منتسبين

الى حميد بن قيس من قبل امه * فهو لاه * الاصناف الاربعة * وكل من
يدلى * الى الميت * بهم من ذوى الارحام * والمراد بهم
من لا يهمل ما يتنازل من اشرفنا اليهم بقولنا وان علوا وان
بعلوا في الاصناف الثلاثة ويتنازل اولاد الصنف الرابع و
بعض لا يتنازل من يعلم من الاعمام المذكورة والعلماء و
الاعمال والخالات كعمومة ابي الميت وهو لهما وعمومة
ابي ابي الميت وهو لهما مع انهم من ذوى الارحام
فانهم من التبعية في تنبيهها على ان ذوى الارحام ليسوا بمنحصرين
فيما ذكره من الاصناف الاربعة ومن يدلى بهم وان اندرج
هو لاه بنزع تاديل في المذكورين كأن ايراد كلية
التبعية بناء عليها اراد كل واحد من هو لاه ومن يدلى
بهم من ذوى الارحام واعتلقت الرواية عن ابي حنيفة راجح
في نقلهم بعض هذه الاصناف على البعض * روى ابو سليمان
عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة راجح ان اقرب الاصناف *
الى الميت واولاهم في الوراثة عنه * هو الصنف الثاني * وهم
الساقطون من الاجداد والجدات * وان علوا ثم * الصنف
* الاول وان سفلا ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا
* بالعلو والسفل وقابضة في ذلك همى ابن ابيان عن
محمد بن ابي حنيفة راجح * وروى ابو يوسف والحسن بن
زباد عن ابي حنيفة راجح وابن سبابة عن محمد بن الحسن عن
ابي حنيفة راجح ان اقرب الاصناف * اولاهم في الميراث *

الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع أكثر يجب التعصبات
أذ تقدم منهم الابن ثم الأب ثم الجدة ثم الأخوة ثم الأعمام * وهو
 المأخوذ * للفتوى وبحكمى من عبد الله الغفرانضى ان كان
 يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة
 وح قوله الأول لما رواه ابو يوسف رح عنه قوله الأخوة وجدة
 الرواية الأولى ان الجد اب الأم أقوى سبباً من اولاد البنات
 لان الأنثى التى فى درجته اعنى أم الأم صاحبة فرض دون الأنثى
 التى فى درجة ابن البنت وهى بنت البنت فانها ليست بصاحبة
 فرض وايضا الجد اب الأم يساوى ولد البنت فى الاتصال بها
 بواسطة واحدة ثم للجد زيادة قرب حكماً حتى قالوا لا يقتض
 هو بالميت بخلاف ولد البنت فانه يقتض به فيكون معداً عليه
 والوجه فى الرواية المأخوذة للفتوى ان قوى الارحام لم يترن
 على هبيل التعصيب من وجه انه يقدم منهم الاقرب فالأقرب
 فوجب ان يعتبروا فى التوريت بالعصبات من كل وجه وتقدم
 قدم فى العصبات من كل وجه بنوا * الميت على الجد *
 الاب وبناثر العصبات وان كان هذا الجد لا يقتض بهوا بن الابن
 يقتض به فكذلك فى قوى الارحام يقدم اولاد البنت على الجد اب
 الأم * وعندهما * اى عند ابي يوسف ومحمد رح * الصنف
الثالث * وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة * لايم
 مقدم على الجد اب الأم * وان كان قياً من مذهبهما فى الجد اب
 الاب ومقاسة الاخوة والاخوات ما دامت القصة خير له من

ثالث جميع المال يقتضى ان لا يقدم الصنف الثالث على الجد ابي
الام واما ابو حنيفة رحمه الله ففى قولى الارحام على قىام مذهب
فى العصباء حيث قدم هذا الجد اب الام الذى هو فى درجة
الجد اب الاب على اولاد اب الميت فلا يرثون معه كما ان تغدبه
تمى قوله الاخير اولاد الميت فى قولى الارحام على الجد اب الام
جار على مذهبه فى العصباء حيث كان هناك ابن الابن مقدما
على الجد اب الاب وذكر بعض الشارحين انه وقعت فى بعض
النسخ فى بيان مذهبهما هذه العبارة لان عندنا كل واحد
منهم اولى من فرعه وفرعه وان سفل اولى من اصله وقال ولم
يحصل متها معنى فى من ملحقات بعض الطلبة القاصرين
لان كلام الشيخ ولما لم توجد فى النسخ القديمة والمأثور
عن ترتيب الاصناف الاربعه شرع ان يبين كيفية ترتيب
كل واحد منهم فقال

* فصل فى الصنف الاول *

الذى هو اولاد البنات واولاد بنات الابن * اوليهم بالميرات
ما قرى بهم التاميت كبنات البنات فانها اولى من بنت بنت الابن
* لان الاولى تدلى الميت بواسطة واحدة والثانية بواسطة
وهذا قول اهل القرية ابر حنيفة وصاحباه وزفر وعيسى
بن ابا نوح قالوا المستحق قولى الارحام باعتبار معنى العصبية
ولهذا اقدم فى الاصناف الاربعه من هو اقرب ويستحق الواحد
منهم جميع المال وفى العصبية السمية تحكون زيادة القرية

قارة بقلة الدرجة واخرى بقوة السبب كما في تقديم البنت
على الابنة فكذلك فيما تدعى العصور بثبوت التقديم بقرب
الدرجة كما يثبت بقوة السبب في الصورة المذكورة يكون
المال كالبنت البنت واما اهل التنزيل وهم الذين ينزلون
المدلى منزلة المدلى وفي الاستحقاق كعلقة والشعبي ومهر وق
وابن عبيدة والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجب علون المال
بينهما كانه قوله يتقاربت ابن فبكون المال بينهما اما
ارباها على قياس قول علي رضي الله عنه البنت ورابعه
البنت بنت الابن لانه يرى الرد على بنت الابن مع البنت الصليبة
واما اسداها على قياس قول ابن مسعود رضي الله عنه
لبنت البنت وسلبه لبنت بنت الابن لانه لا يرى الرد على بنت
الابن مع الصليبة ويستدلون على التنزيل بان الاستحقاق لا يمكن
اثباته بالراي ولا نص ههنا من الكتاب ولا من السنة والاجماع
فلا طريق سوى اقامة المدلى مقام المدلى به ليشبه له الاستحقاق
الذي كان ثابتا للمدلى به فنصيب كل اصل يشتمل الى فرعه
ويؤيده ان من كان منهم ولدا لصاحب فرض او لعصبة كان
اولى ممن ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار المدلى به ويرد
على قولهم انه يلزم منه امز فاحش وهو حرمان الميراث
بكون المدلى به رقيقا او كافرا فيكون الشخص محروما
عن الميراث بمعنى في غير ما يجب ان يكون الاستحقاق
باعتبار وصف فيه هو القرابة ولما كان فيه معنى العصور بتقديم

الاقرب وذهب نوح بن دراج وحبش بن مبشر ومن تابعهم
 الى ان المال بينهما انصافا لان استحقاقهما انما هو باعتبار
 الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والابعد متساويان
 فيه وهو لاهل الرحم * وان استورا في الدرجة * بان
 يهدي كلهم الى الميت بدرجتين او بثلاث درجات مثلا * فولد
 الوارث اولى من ولد ذوى الارحام كبنت بنت الابن * فانها
 * اولى من ابن بنت الميت * وذلك لان الاولى ولد لبنت الابن
 وهي صاحبة فرض والناني ولد لبنت الميت وهي ذات رحم
 والسبب في هذه الاولوية ان ولد الوارث اقرب حكما و
 الترجيح يكون بالقرب الحقيقي ان وجد والافنا لقرب
 المحكمي * وان استورت درجاتهم * في القرب * ولم يكن
 بينهم * مع ذلك الامتراء * ولد الوارث * كبنت ابن الميت
 وابن بنت الميت * ار كان كلهم يدلون بوارث * كما بين
 الميت وبنت الميت * فعند ابن يوسف رح * في قوله الاخير
 * والحنن بن زياد يعتبر ابدان الفروع * المتساوية الدرجات
 المذكورين * ويقسم المال عليهم * باعتبار حال ذكورهم
 وانثرتهم * سواء اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة *
 كما في المثال الذي ذكرناه لادلائهم كلهم بوارث * او
 اختلفت * كما في امثال المذكور لخلوهم من ولد الوارث
 فان كانت الفروع ذكرا فقط او اناثا فقط تساوى في القسمة
 ان كانوا مختلفين فللمذكر مثل حظ الانثيين ولا تعتبر في

القصة صفات اصولهم اعملا وهو رواية شاذة عن ابي حنيفة
 رح * ومحمد رح يعتبر اهل ان الفروع ان ائقت صفة الاصول
 * في الدكورة والانروثة * موافقا لهما * اي لا يبي يوسف رح
 شي قوله الاحمر والحسن من زياد * ويعتبر الاصول ان اختلفت
 صفاتهم ويعطى الفروع مراث الاصول مغالقا لهما * وهو النزول
 الاول لا يبي يوسف رح واشهر الروايتين عن ابي حنيفة ح
 والظاهر من مله هذا علم ان المصنف رح اعتار في ذي الارحام
 مقالة اهل القرابة المذكورة في شروح المبسوط ان الحسن
 بن زياد من اهل التنزيل كما اشرنا اليه من قرب فعمل
 قولهم مع ابي يوسف رح محل نظرو الدليل على القول الاعين
 لا يبي يوسف رح ان احتياقي الفروع انما يكون لمقتى ذنبهم
 لا لمقتى في غيرهم وذلك المقتى هو القرابة التي هي في امدان
 الفروع وقد اعدت الجهة ايضا من الولاد فيشعاري الاحتياقي
 فبما بينهم وان اختلفت الصفة في الاصول الانروثي ان صفة
 الكثر او الرق غير معتبرة في المدلى به بل انما تقتير في
 المدلى فكما صفة الدكورة والانروثة تعتبر فيه فقط واستدل
 محمد رح باتفاق اصحابه على ان للعملة الثلاثين وللمخانة
 الثلث ولو كان الاعتبار باهل ان الفروع لك ان المال بينهما
 فصين يظهر ان المعتبر في القصة هو المدلى به فانه الاب في
 العملة والام في المخانة وايضا ان ائقتنا على انه انما كان
 احد معار لدرارت كان ارلى من الاعر فقد ترجح باعتبار معنى

في الدلي به * كما اذا ترك * الميت * ابن بنت و بنت بنت * عندهما
 * اي عند ابى يوسف ر ج و الحسن يكون * المال * بينهما بلي كى
 مثل حظ الانثيين باعتبار الابن ان * اي ابدان الفروع * و صفاتهم
 فقلنا المال لابن البنت و ثلثه لمقت البنت * وعند محمد ر ج * يكون
 المال بينهما * كذلك لان صفة الاموال متفقة * في الاتم لثقتهم
 عند * ايضا ابدان الفروع * و لو تركه بنت ابن بنت و ابن
 بنت بنت عندهما * يقسم * المال بين الفروع و ثلثاها اعتبار
 الابن ثلثاها للذكر و ثلثه للانثى * كما في الصورة السابقة
 * عند محمد ر ج * يكون * المال بين الاموال اعنى في
 البطن الثاني * الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالذكر
 و الاثر ثمة هو ذوات البنت و ابن البنت * اثلاثا * و ج يكون
 * ثلثا لبنت ابن البنت * لان ذلك * نصيب ابها * قد انتقل
 اليها * و ثلث لابن بنت البنت * فانه * نصيب امه * فانقل
 اليه فصار الارث هو ثلثي ماله على مكن ما كان عليه في
 ماله ما هو و ان للاث من الفروع ضعف ما للذكر و لما كان
 قول محمد ر ج محتاجا الى مزيد تفصيل اشارة اليه بقوله *
 وكذلك عند محمد ر ج * اي كما اعتبر عند * حال الاموال
 في البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عند * حال
 الاموال في البطن المتعدد * اذا كانت في اولاد البنات *
 المتساربة في الدرجة * بطون مختلفة * ر ج * يقسم المال
 على اول بطن اختلف في الاموال * بالذكر و الاثر ثمة للذكر

البنات التسع طائفة وجعلنا ما اصابهن وهو تسعة ونظرنا الى
 ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا في البطن الثاني
 بل في البطن الثالث حيث وجدنا فيه بنات ثلثة
 بنين فاذا انزلنا كل ابن بمفرده بنتين كان المجموع كائني
 عشر بنتا فلا تستقيم عليهم السبعة التي كانت نصيب البنات
 لكن بين التسعة وبين عدد وسهون اعني اثني عشر مرارة
 بالثلث فضر بنا فرق عدد وسهون وهو اربعة في اصل المسئلة
 وهو خمسة عشر فصار ستين ومنها تصح المسئلة اذا كانت لطائفة
 البنين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة فضر بنا ما في
 المضروب الذي هو اربعة يبلغ اربعة وعشرين ونقسمها على
 ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلثة فيعطى الابن اثني
 عشر والبنين ايضا اثني عشر ثم ندفع نصيب الابن الى آخر
 فروعها من البطن السادس لعدم الاختلاف ونقسم نصيب
 البنين على الابن والبنات الذين بازالهما في البطن الخامس
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصابت الابن ثمانية والبنات اربعة
 فيدفع نصيب كل منهما الى فروعها في السادس وكانت لطائفة
 البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فضر بها في
 ذلك المضروب اعني الاربعة فتصل ستة وثلثون فاذا نظرنا
 الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا اختلافا في البطن
 الثالث اذ كان فيه بنات ثلثة البنات التسع ست بنات وثلثة بنين
 فنقسمها فنصيبهن اعني الستة وثلثين للذكر مثل حظ الانثيين

فاصاب البنين ثمانية عشر والبنات ثمانية عشر ثم جعلنا
الدكور طائفة والاناث طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل من
الثالث وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنين ابنا وبنتين فقسمنا
عليهم ما اصاب البنين الثلثة للذكر مثل حظ الانثيين فاصابت
الابن تسعة والبنتين تسعة ثم دفعنا نصيب الابن الى امرئ مروه
عديم الاختلاى ولم نجد بازاء البنيتين في الخامس اختلافا بل
في السادس اذ كان فيه بازاءهما ابن وبننت فقدمنا عليهما
نصيب البنيتين اعنى التسعة للذكر مثل حظ الانثيين فاصابت
الابن تسعة والبننت ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بازاء
الطائفة البنات الست ثلث بنات وثلثة بنين فقسمنا عليهم ثمانية
عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا المنبع منها اثني عشر و
البنات ستة ثم جعلناهما طائفتين ولما نظرنا الى ما هو اسفل
من الرابع وجدنا في البطن الخامس بازاء البنين الثلثة
ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهم الذي هو اثني عشر للذكر مثل
حظ الانثيين فاصابت الابن ستة والبنتين ستة ثم دفعنا نصيب
الابن الى فرعه في السادس وقد وقع فيه بازاء البنيتين ابن
وبنت فقسمنا نصيبهما عليهما فاصابت الابن اربعة والبننت
اثنان ووجدنا في الخامس ايضا بازاء البنات الثلث اللاتي
في البطن الرابع ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهن اعنى الست عليهن
فاصابت الابن ثلثة والبنتين ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى
فرعه في السادس ووجدنا فيه بازاء البنيتين ابنا وبننت فقسمنا

الثالثة بينهما فاصاب الابن اثنان والتبنت واحد اذا جمعهما هذه
 الانصباء كلها كانت ستين كما رقيت بازاء الفروع في البطن
 العاشر * وكل ان محمد ر ح باخذ الصفة * اى الذكورة
 والانوثة * من الاصل حال القصة * عليه * ر * باخذ * العدد
 من الفروع * يعنى انه اذا قسم المال على الاصل يعتبر فيه صفة
 الذكورة والانوثة التى قبلو يعتبر ايضا فيه عدد الفروع
 كما اذا ترك * الميت * ابني بنت بنت بنت ابن بنت بنت
 وبنتى بنت ابن بنت هذه الصورة *

ابنى بنت بنت بنت بنت ابن بنت بنت بنتى بنت ابن بنت
 * عند ابى يوسف ر ح يقسم المال بين الفروع اسما عا باختيار
 اهل انهم * لان الابنين كاربعة بنات ومعها ثلث بنات اخرى
 فالمجموع كسبع بنات فلكل من البنات الثالث سهم واحد
 لكل من الابنين سهمان * وعند محمد ر ح يقسم المال على
 اعلى الغلاى اعنى فى البطن الثانى اسما عا باعتبار عدد
 الفروع فى الاصول * يعنى انه يقسم المال على البطن الثانى
 وفيه ابن وبنتان لكنه يعتبر عدد فروع الابن وهو اثنان
 فى الابن فيجعل له كاهنين ويعتبر عدد فروع البنت التى فى
 فروعها تعد فيها فيجعل هذه البنت كبنيتين وعلى هذا يكون
 عدد المجموع فى البطن الثانى سبعة لان الابن القائم مقام
 الابنين كاربعة بنات وهنالك بنت كبنيتين وبنت اخرى فى

واحد؟ فالجواب كعقود بنات فتكون للابن في هذا البطن أربعة
 اسباع المال، والبنت التي في فرد عنها تعد ذنبان منها والبنت
 الاخرى سبع واحد ثم انه جعل الذكور طائفة والانا طائفة
 اخرى * فعدة أربعة اسباعه * اي اسباع المال * لبنتى بنت
 ابن البنت * اذ هي * نصيب جد لها * وهو ذلك الابن الذي نزل
 في البطن الثاني منزلة بنين * * * * * * * * * *
 وهو نصيب البنين * اللتين نزلت احدهما منزلة بنتين في
 ذلك البطن * يقسم على ولد يها اعنى في البطن الثالث ايضا
 وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيها عدد فرعها
 صارت كبنتين فتساوى الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد
 منهما نصف ثلاثة الاسباع وهو سبع ونصف مبعوح يحكون *
 نصفه * اي نصف المصم الذي هو ثلاثة الاسباع * لبنت ابن
 بنت البنت نصيب اهما * وهو الابن الذي كان في البطن
 الثالث * والنصف الاخر لابنت بنت بنت البنت نصيب اهما *
 وهي البنت التي ساءت الابن في البطن الثالث * وتصم * هذه
 المسئلة * من ثمانية وعشرين * وذلك لان اصل المشتق في
 التقسيم على اعلى الخلف الذي هو البطن الثاني من سبعة
 كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا ثمانية بازاء
 البنين اللتين في الثاني ابنا وبنتا فلما اخذنا في البنت عدد
 فرعها صارت كبنتين ووجب ان يقسم عليهما اي على الابن
 والبنت نصيب البنين اللتين في الثاني انصافا لكن النصف

لا يصير نصيبها الثلاثة الاسماع فضر بنا مخرج النصف في أصل المسئلة
 صار أربعة عشر فأعطينا منها بنتى بنت ابن البنت ثمانية هي
 نصيب جد عمارة أعطينا بنت ابن بنت البنت ثلاثة هي نصيب ابنيها
 وأعطينا ابنتى بنت بنت البنت ثلاثة نصيب ابنيها المكون الثلاثة
 لا تختصم عليهما فيض بنا عدد دروسهما في الأربعة عشر صار المبلغ
 ثمانية وعشرين ومنها نصيب المسئلة ذاتا فنضرب الثمانية التي
 هي نصيب بنتى بنت ابن البنت في اثنين فيصير ستة عشر فهي لهما
 ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت في المضروب
 الذي هو اثنان فتحصل ستة فهي لهما ونضرب نصيب ابنتى بنت
 بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فتعطي لكل واحد منهما
 ثلاثة * وقول محمد بن أحمد بن الروايتين عن أبي حنيفة ربحني
 جميع أحكام ذوى الأرحام وعليه الفتوى * ومن هذا
 الكلام يعلم ما أشرنا إليه سابقا من أن قول أبي يوسف ربح
 مروى عن أبي حنيفة ربح أيضا لكن رواية شاذة ليست في ترو
 الشهرة مثل الرواية الأخرى وذكر بعضهم أن مشايخ بخارا
 أعلنوا بقول أبي يوسف ربح في مسائل ذوى الأرحام و
 الحيف لأنه يضر على المفتي * فصل *

هذا الفصل ثمة لمباحث الصنف الأول * علماء نازح يعتبرون
 الجهات التوريت * أي في توريث ذوالأرحام * غير أن أبا يوسف
 ربح يعتبر الجهات في إبدان الفروع * لأنه يقسم المال على
 الفروع ابتداء فيعتبر الجهات فيهم وقد اختلف في قول أبي يوسف

* أثلاثا * لأن البنيتين فورا قاهنتين فكانوا ما أثلاثا ب جوة الأم
وبنتان أعز إلين من جوة الأب * و * ح * صار * اليت * كان تد ل
أربع بنات وأبنا * واحد أفكرون * ثلاثة أى ثلاثا المال * للبنيتين
* فورا أبى الجهتين * وثلاثة لأب بن * ذى الحمة الواسدة * وعند
محل ح يقسم المال إلهم على ثلاثة وعشر سهم للبنيتين
أثان وعشرون سما سنة عشر سما من تدل أيهما وستد سهم
من تدل أمه والأبن سنة أسهم من تدل أمه * بأن ذلك أنه يتسم
هذه المال على البطن الثانى فيه أبن مثل أبنين وبنتان أحد يهما
كبنيتين فصار المجموع كسبع بنات فأما المسئلة من عدد روهن
فالأبن أربعة أسهم ولبنيت التي فى فرعها تعد دسهم ن والأخرى
مهم واحد إذا جعلنا الذكور وطائفة فى هذا البطن والاناث
طائفة دفعنا نصيب الأبن الى البنيتين اللتين فى البطن الثالث
أصاب كلوا حدة منهما سهمان وإذا دفعنا نصيب طائفة الاناث
الى من باز أهن فى البطن الثالث لم يستقم عليهم لأن نصيبهن
ثلاثة أسباع ومن باز أهن أبن وبنتان فالمجموع كاربع بنات و
بين الثلة والأربعة مباينة فضر بنا الأربعة التي هى حد الروس
فى اصل المسئلة وهو سبعة صار ثمانية وعشر بن ومنها هم المسئلة
اذ كانت لأبن البنت فى البطن الثانى أربعة فإذا ضر بنا هائى
المضروب الذى هو الأربعة أيضا بلغ سبعة عشر فأعطينا كلوا حدة
من بنتيه ثمانية وكانت للبنيتين فى البطن الثانى ثلاثة فإذا
ضر بنا هائى ذلك المضروب حصل أثنى عشر قد دفعنا الى أبن بنين

أُنْتُدَّتْ ثَلَاثَةٌ إِلَى بَيْتِي وَنَتِ الْجَنَّةُ حَتَّى فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ
 فَصَارَ نَصِيبُ كُلِّ بَيْتٍ فِي الْبَطْنِ الْأَعْمَرِ أَحَدُ عَشَرَ ثَمَانِيَةً مِنْ
 جِهَةِ إِبْرَاهِيمَ وَثَلَاثَةٌ مِنْ جِهَةِ إسماعِيلَ * فَعُصِّلَ فِي الصَّنْفِ الثَّانِي *
 مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ يَهُدَى هَهُمُ السَّاقِطُونَ وَالْأَجْدَادُ وَالْجَدَاتُ * وَأُولَاهُمْ
 بِمَا لِيَرَاتُ أَقْرَبَهُمْ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ أَى جِهَةٍ كَانَ * أَيْ صِرَاعًا كَانَ
 الْأَقْرَبُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَقَدْ مَرَّ وَجْهُهُ أَوْ لَوِيَّةُ الْأَقْرَبِ
 فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ فَغَابَ الْأُمُّ أَوْ لَى مِنْ أَبِ الْأُمِّ وَكَذَا أَبُ الْأُمِّ
 أَوْ لَى مِنْ أَبِ الْأُمِّ أَوْ لَى مِنْ أَبِ الْأُمِّ أَوْ لَى مِنْ أَبِ الْأُمِّ
 عَلَى ذَلِكَ حَالُ الْجَدَاتِ * وَعِنْدَ الْأَسْرَافِ * فَرَجَاتُ الْقُرْبِ *
 فَمَنْ كَانَ يَدْلَى * أَلَمْ أَلَمْتُ * بَوَارِثُ ذِمَّةِ أُولَى * مِمَّنْ لَا يَدْلَى
 إِلَيْهِ بَوَارِثُ * عِنْدَ أَبِي سَهِيلٍ الْفَرَّائِضِيُّ وَابْنُ فَضْلِ الْخُفَّافِ وَ
 هَلْ أَبْنُ عَمِيْسَى الْبَصْرِيُّ * فَعِنْدَهُمْ يَكُونُ أَبُ الْأُمِّ أَوْ لَى مِنْ أَبِ
 أَبِ الْأُمِّ لِأَنَّهُمَا تَسَارِيَانِ الدَّرَجَةَ لَكِنْ الْأَوَّلُ يَدْلَى بَوَارِثُ هُوَ
 الْجَدَّةُ الصَّحِيحَةُ أَعْنَى أُمِّ الْأُمِّ وَالثَّانِي يَدْلَى بِغَيْرِ وَارِثٍ هُوَ جَدُّ
 فَامَّةٌ أَعْنَى أَبِ الْأُمِّ الَّذِي لَا يَرِثُ مَعَ أُمِّ الْأُمِّ فَكَانَتْ أُمُّ الْأُمِّ أَوْ لَى
 فَابْنُهَا * أَيْ * وَلَا تَنْفِضِلُ لَهُ * أَيْ ابْنُ بَدَلٍ بَوَارِثُ عَلَى مَنْ لَا يَدْلَى
 بِهِ * عِنْدَ ابْنِ سُلَيْمَانَ الْجَرَّجَانِيُّ وَابْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْبُسْتِيُّ * فِي الصُّوَرِ
 الَّذِي يَكُونُ يَقْسَمُ الْمَالُ عِنْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لِأَبِ الْأُمِّ وَثَلَاثَةَ لَأَبِ
 أُمِّ الْأُمِّ هَبْلٌ فَكَانَ التَّرْجِيحُ فِي الْأَجْدَادِ وَالْجَدَاتِ فَامَّةَاتِ
 وَالْأَدْلَاءِ بَوَارِثُ يَرُدُّ إِلَى جَعْلِ الْمُتَبَوِّعِ وَهُوَ الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ تَابِعُ
 لِتَابِعِهِ وَهُوَ غَلَابُ الْمُعْتَوِلِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَوْلَادِ فَانْفَرَقَا

* وان استواء منازلهم * اى درجاتهم فى القرب والبعد * و
 ليس بينهم * مع الاستواء فى الدرجة * بذلك * ارث * اب
اب ام الاب ام اب ام الاب * او كان كلهم يدلون بوارث *
كاب ام اب اب الاب اب ام اب ام الاب * واقعة صلة من يدلون
بهم * فى الذكورة والانثوية كما فيه اذ كروا من مثل هدم
الادلاء بالوارث فان الجذر المجد فى ذلك المال متحدان فمن
يدليان به فلا يتصور هناك اختلاف فى مقدار الدلى به * واحد
ايضا * قرايتهم * ان يكونوا كلهم من جانب اب الممت او
من جانب امه كما فى ذلك المثال * فالقسم ح على ابدانهم * اى
يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشرايط باعتبار صفات
ابدان العرو المذكور مثل حظ الانثيين فيمثل المال فى ذلك المثال
اذلثا ثلاثة لاب اب ام الاب ثلاثة لام اب ام الاب * وان اختلفت *
مع استواء الدرجة * صفة من يدلون بهم * فى الذكورة والانثوية
كما فى المثال الذى ذكرنا لادلاء الكل بوارث * يقسم المال
على اول بلن اختلف كما فى الصنف الاول * اى يقسم بينهم على
ان للمذكور صنف نصيب الانثى ثم يجعل الذكور طائفة والاناث
طائفة على تيماس ما تقرر فى الصنف الاول * وان اختلفت قرايتهم
مع استواء درجاتهم كما اذ تراء ام اب ام اب الادواء اب اب
اب الام * فالثلثان لقراءة اب وهو نصيب اب والثلث قراءة
الام وهو نصيب الام * وذلك لان الذين يدلون بالاب بقومون
مقامه الذين يدلون بالام بقومون مقامه في جعل المال اثلثا كانه

فراء أبو ين * ثم ما اصل لكل فريقتهم بينهم كما لو اتحدت
قرابتهم * اى يقسم الثلثان على ذوى قرابة الأب والثلث على
ذوى قرابة الأم على قياس ما عرى فى اتحاد القرابة والضابطة
ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة او لا فعلى الثانى الاقرب
اولى وعلى الاول اما ان نتحد القرابة او تختلف فان اختلفت
يقسم المال اثلاثا كما ذكرنا آنفا وان اتحدت فان اتفقت صفة
الاصول فالقصة على ابدان الفروع وان لم تتفق يقسم المال
على اعلى الخلاف كما فى الصنف الاول فنامل *

قصر في المتن الثالث

وهم اولاد الاعوان وبنات الاعوان مطلقا وبنو الاخوة لام * الحكم
فيهم كالحكم في الصنف الاول * وهم اولاد البنات واولاد بنات
الابن * اعني اوليهم بالميراث اقربهم الى الميت * بنيت الاعنت
ارلى من ابن بنت الاخ لانها اقرب * وان استورا في * درجة
* القرب فولد العصبه ارلى من ولد ذوى الارحام كبنت ابن الاخ
وان بنيت الاعنت كلاهما الاب وام الاب احد * مالاب وام و
الاعراب المال كلف بنت ابن الاخ لانها ولد العصبه * الذي هو ابن
الاخ ثم ان المصنف رح قال ههنا فولد العصبه وقال ذى الصنف الاول
فولد الرارث واراد بقول الرارث ههنا ولد صاحب القرض
فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول لخورهم هو ولد العصبه وهو في
درجة ولد ذى الرحم وذلك لان ولد ذى الرحم في البطن الثاني
من اولاد البنات وولد العصبه في البطن الثاني من اولاد البنين

١٠ - عصبة كائين ابن الابن او صاحب فرض كينت ابن الابن
 مثل كزول النوار ثم كان رأى صاحب الفرض اختصاراً في العبارة
 واهتار في الصنف الثالث رأى العصبة لأنه لا يتصور فيه ولد
 صاحب الفرض في درجة ولد ذي الرحم وذلك لان رأى صاحب
الفرض في البطن الارل من اولنا الشعوب نقاء لذى الرحم اما
 هو في البطن الثاني رأى بعدة تلا بتساويان في الدرجه لا في
 ولد العصبة فانه يكون في درجه ولد ذي الرحم كينت ابن
 اخ مع ابن بنت الاخت * ولو كانا * اي بنت ابن الاخ ابن بنت
الاخت * لام * كان * المال بينهما للك مثل حظ الاثنين عند
 ابن نور سرح باعتبار الابدان * فان الاصل في المراتب تفضيل
الذكر على الانثى وانما أقر هذا الاعل في الاعوة والاعوان لام
بالنص على خلاف القباس أعنى قوله تعالى فهم شركاء في الثلاث
وما كان مخصصاً عن القيام لا يلحق به مال يصر في معناه من
جميع الرجوة وليس اولاد هؤلاء في معناهم من كل وجه اذا
لا يرون بالفرصة شيئاً فيجزي نيهم ذلك الاصل وايضاً ثوريث
قوى الارحام بمعنى العصبة وقد فضل فيه الذكر على الانثى
كما في حقيقة العصبة * وعند محمد رح * المال بينهما * اوصافاً
باعتبار الاصول * وهو ظاهر الروايد والوجد فيه ان استحقاقهما
للميراث بقرابنة لام وباعتبار هذه القرابة لا تفضل للك
على الانثى اصلاً ربما تفضل الانثى عليه الآثر ان أم الأم
ساحبة فرض فغلاب أب الأم فان لم تفضل الانثى ههنا علا من

التصاري اعتباراً بالدلي به * وان استورا في القرب ولبريهم
 في الدعوى * كبنيت بنت الاخ وابن بنت الاخ * او كان جليلهم
 اولاد العسبات * كبنيت ابني الاخ لاد و ام اولاد * او كان
 بعد: هم اولاد العسبات وبعضهم اولاد اصحاب القرائن * كبنيت
 الاخ لاب و ام و بنت الاخ لام * فابو يوسف يعتبر الاقربى * في القرابة
 فعند من كان اصله اخا لاب و ام اولي ممن كان اصله اخا
 لاب ثم اولاد فقط بنيت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 الاخ لاب ومن كان اصله اخا لاب اولي ممن كان اصله اخا لام
 كما سرد عمارك تصيله * ومحمد بنهم المال على الاحوة و
 الاخوات مع اعتبار عدد الفروع والسمات في الاصول * و
 هو الظاهر من قول ابي حنيفة * فما اصاب كل فريق * من تلك
 الاصول * يقسم بين فروعههم كما في الصنف الاول * على ما تقر
 هناك ثم انه اورد مثالا اشار الى قوله الامام من فيه فقال كما
 اذا ترك * الميت * ثلث بنات ٢ خيرة متفرقين * اي بعضهم لاب
 و ام وبعضهم لاب فقط وبعضهم لام فقط * واما اذا ترك * ثلثة
 بنين رثت بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة *

بنت الاخ لاب و ام	بنت الاخ لاب	بنت الاخ لام
ابن الاخت	ابن الاخت	ابن الاخت
بنت	بنت	بنت
عبد ابن يوسف يرحم يقدم كل المال بين فروع بني الامين ثم بين		

فروع بنى العلات ثم بين فروع بنى الاعيان للذكر مثل حظ
 الانثيين اربعاً باعتبار الابدان * اى ابدان الفروع وصفاً لهم يعنى انا
 تقدم عند فروع بنى الاعيان على غيرهم لانهم اقوى فى القرابة
 فيجعل المال ارباعاً فيعطى ابن الاعت لاب وام ربعين و بنت الاخ
 لاب وام ربعاً و بنت الاعت لاب وام ربعاً آخر فان لم توجد فروع
 بنى الاعيان يقسم المال على فروع بنى العلات باعتبار ابدانهم
 لان قرابة الاب اقوى من قرابة ادم فيجعل المال بينهم ايضاً ارباعاً
 ربعان لابن الاعت لاب و ربع لبنت الاخ لاب و ربع آخر لبنت الاعت
 لاب فان لم توجد فروع بنى العلات يقسم المال على فروع بنى
 الاعيان ارباعاً ايضاً باعتبار الابدان فتقسم المسئلة على رائه
 من اربعة * وعند * مدرج بقسم ثلث المال بين فروع بنى
 الاعيان على السريّة اذ لنا لاستراء اصولهم فى القسمة * فاذا
 اعتبر عدد الفروع فى الاعت لام صارت كأنها اختان لام
 فتأخذ من ثلث ثلث المال و باعلى الاخ لام ثلثه ثم ينتقل نصيبهما
 الى فروعهما * والباقي * وهو ثلث المال * بين فروع بنى الاعيان
 انصافاً باعتبار عدد الفروع فى الاصول * فتصير بهذا الاعتبار
 الاعت لاب وام كاعتين من الابوين فتساوى احاها فى
 النصيب ورج يكون * نصفه * اى نصف الباقي وهو الثلث *
 لبنت الاخ نصيب ابيهما والنصف الآخر * من ذلك الباقي * بين
 ولدى الاعت * لاب وام * للمذكر مثل حظ الانثيين باعتبار
 الابدان * اى ابدان الفروع لعدم الاختلاف فى اصول هذين

الفرع بنين ولا شيء لفرع بنى العجلات لانهم معجرون بنين
الاحياء كلهم مستقيم و تصم * هذه المسئلة عند محمد ر * من
 تسعة * لان اصل المسئلة ثلاثة واحد منها بنى الاحياء الثلاثة
 و لا يستقيم عليهم واحد بنى الاحياء واحد منها ثلاثة الاغ
لاب وام واحد لبن الاعت منها مع بنت الاعت منها وما
 كثلث بنين لان الابن كبتين ولا يستقيم الواحد ثلاثة الثالث
 لكن بين روس بنى الاحياء وروس بنى الاحياء ثلاثة بنت
 احد الثلاثين فى اصل المسئلة فهر ثلاثة ايضا فصار تسعة فتصم
 منها المسئلة كان بنى الاحياء من اصل المسئلة واحد بنت
 فى الثلاثة نكان ثلاثة فكل واحد مستم واحد وكان بنى الاحياء
 من اصلها اثنان فهر بنها ما فى الثلاثة فحصلي بنت دهنا منها
ثلاثة الى بنت الاغ واثنين الى ابن الاعت واحد الى بنت
الاح * ولو ترك لدا بنات بنى اخوة مقر بن بهذه الصورة *

بنت ابن الاغ لاب وام بنت ابن الاغ لاب بنت ابن الاغ لام
 * المال كله لبنت ابن الاغ لاب وام بالاتفاق لانها ولد العصبه
 * الذى هو ابن الاغ لاب وام فتكون مقدمة على بنت ابن الاغ
لاب وعلى بنت ابن الاغ لام * ولها ايضا قرة القرابة * من جانبى الاب
 والام فتكون مقدمة على بنت ابن الاغ لاب وقد زاد بعض
 الشارحين ههنا مسئلة لاعتبار الجهات وعد الفرع فى اللام زل
 نقال ولو ترك ابن بنت الاغ لاب وبنتى ابن الاعت لاب وهما ايضا بنقا

بنت اخت لاب وام وترك أيضا بنت ابن اخت لام بهذه الصورة

اخ لاب	اخت لاب	اخت لاب وام	اخت لام
بنت	ابن	بنت	ابن
ابن	بنتى	بنت	بنت

هذه ابى يوسف ربح المال كله لبنتى بنت الاخت اب وام لغرة القرابة وعند محمد ربح يقسم المال على الأصول التى هى الاخوة والاعوات وتحتبر فيهم الجهات وعيد الفروع فما اصاب كل طريق منهم يقسم على فروعهم فاصل المسئلة عند ٥٠ من ستة لوجود السدس فيها واحد منها وهو سدسها الثلاثة لام واربعة وهى ثلثاها للاخت لاب وام لانا نعتبر فيها عدد بنتى ١٠ مانى كما عتبن لاب وام فلها الثلثان والباقى منها وهو واحد للاخ والاخت لاب لذلك مثل حظ الانثيين بطريق العسرة واذا اعتبرنا عدد بنتى ابن الاخت لاب عتبت كما عتبت لاب فللواحد الباقى يكون بينهما وبين الاخ لاب نصين فاذا ضربنا مخرج النصف وهو الاثنان فى اصل المسئلة وهو ستة صار الحاصل اثنى عشر كانت للاخت لاب وام من اصل المسئلة اربعة وقد ضربناها فى المضروب اعنى اثنين بلغ ثمانية اعطيناها بنتى بنتها وكان للاخت لام من اصل المسئلة واحد ضربة بناءة فى ذلك المضروب فكان اثنين اعطيناها بنت ابنتها وكان للاخت لاب من اصلها واحد ايضا ضربناها فى ذلك المضروب صار اثنين فقسنا

• هذا ابن الاخ والاخت لاب انصافا كما هو ثلثه فلكل واحد منهما
واحد فنصفنا نصيب للاخ والاب واحد الى ابن بنته ونصفا
نصيب للاخت لاب. هو واحد الى بنتى ابنتها فلا يستقيم عليها
فان نصيبنا عدد في ادل المسئلة وهو اثني عشر صار اربعة
وعشرين فنصفا نصيب المسئلة اثني عشر ليعني نصيب الاخ
الاثنين ثمانية عشر فنصف نصيب بنته ثمانية المضروب الذي هو اثني عشر
نصار ستة عشر فهي لهما وكان لبنتي ابن الاخت لام اثني عشر منها
فصار ثمانية في ذلك المضروب صار اربعة فنصفا لهما اليها وكان
لبن بنت الاخ لاب واحد منها فصار ثمانية في ذلك المضروب نصار
اثني عشر لهما لكان لبنتى ابن الاخت لاب واحد منها فصار ثمانية في
الاثنين فلم يتغير فنصفا لهما اليها نصار نصيب ابنتين من
جهدتين ثمانية عشر فلكل واحد منهما خمسة

* فصل في الصنف الرابع *

الذي ينتمي الى جدى الميت او جد تيمهم الغيات على الاطلاق
والاعدام لام والاعوال والنحالات مطلقا * الحكم فيهم انه اذا
انفرد واحد منهم استحق المالك كله لعدم المزا حرم * فاذا قرى
معه واحد او صار احد الام او خالا او ابنة واحدة وكان
المالك كله لذلك الواحد المقتصر بعين بزا حمله فان قيل هذا الحكم
اعنى استحقاق الواحد للكل ههنا الانفراد من المزا حرم مشترك
بين الاصناف الاربع فنصفا وجه تخصيص فذكر به هذا الصنف فلما
لعله نظر الى ان يمانه في ابعاد الاصناف يقيده جريا به في مائرها

فلسك طريق الاختصار وانما لم يذكر الاقربية في هذا المصنف
لأنهم كلهم في درجة واحدة ثم تنصرون فيهم ابن بية اشلا
او لدهم كما هي جى * واذا اجتمعوا وكر ن حيز قرا بهم م
* بان يكون الكل من جانب واحد * كالعمات والازحام لام *
فانهم من جانب الاب * او الاخوال والخالات * فانهم من جانب
الام * فالاقربى منهم * قنى القر ابة * اولى بالاجماع ان من كان
لاب وام اولى * بالميراث * ممن كان لاب ومن كان لاب اولى
ممن كان لام * وذلك لان القرابة من الجانبين اقربى وهو ظاهر
وكذا قرابة الاب اقربى من قرابة الام * فذكر اكانوا اراناثا *
يعنى لا فرق بين ان يكون الاقربى ذكر او انثى فعمه لاب وام
اولى من عمه لاب ومن عمه وام لانها اقربى قرابة فتعزز المال
كله وعمه لاب اولى من عمه وام لقوة قرابتها وكذا الخال
والخاله لاب وام اولى بالميراث من خال او خاله لاب ومن خال او
خاله لام والخال والخاله لاب اولى منهما اذا كان لام * وان كانوا
ذكر او اناثا * اى على تقدير اتحاد حيز القرابة ان اختلط
فى المصنف الرابع المذكور والاثلاث * واستوت * ايضا * قرابتهم *
فى القوة بان يكونوا كلهم لاب وام او لاب اولام * فان ذلك لا
يجز الانثيين كعم وعمه كلاهما لام او خال او خاله فلا هـ لاب
وام ار * كلاهما * لاب او * كلاهما * لام * وذلك لان العم و
العمة متحدان فى الاصل الذى هو الاب وكذا اصل الخال و
الخاله واجندوهو الام ومتى اتفق الاصل فالعبرة فى القصة بالابدان

هذا فيما بينهما * وان كان حيز قرابتهم مختلفاً * بان تكون
 قرابة بعضهم من جانب الاب وقراية بعض آخر من جانب الام *
 فلا يعتد بقوة القرابة فيساويين المختلفين في حيزها فلا يكون
 من هو اقربى قرابة لكونهم من الجانبين او من جانب الاب او لى
 من هو اقربى منهم من جانب الام * كقصة لاب و ام وعالته لام وعالته لاب
 و ام وعمة لام والثلثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث
 لقرابة الام وهو نصيب الام * فاذا انفردت قصة لاب و ام وعمة لام و
 ترك ايضا معهن عالة لاب و ام وعالة لام فثلثا المال
 لقرابة الاب اى العبات وثلثا لقرابة الام اى الخالات * ثم ما اصاب
 كل فريق * من قرابتي الاب والام * يقسم بينهم كما لو اتحد
 حيز قرابتهم * فالحصة لاب و ام فى المثال المذكور خمس والثلثين
 لان قرابتهما اقوى وكذا الخالة لاب و ام لحز الثلث لذلك اذا
 تعددت العبات لاب و ام قسم الثلثان بينهما على السوية وكذا
 الحال فى تعدد الخالات لاب و ام فيقسم الثلث بينهما على السوية
 فان قيل الحكم بان الثلثين لقرابة الاب ينافى قوله فلا اعتبار
 بقوة القرابة قلنا لا منافاة اذا المراد باعتبار قرابة القرابة هو ان
 ياخذ الاقربى جميع المال كما مر * فصل فى اولادهم *
 اى اولاد الصنف الرابع قد مر ان الصنف الاول اولاد البنات
 و اولاد بنات الابن وهذه العبارة باطلا كما قد تحصل على الاولاد
 المنعوبة الى البنات وبنات الابن فلا واسطة وبرا حطة ايضا فان
 اريد التصریح بذلك زيد قولنا وان مفلوا او الحكم فى الكل

اعنى فبين هؤلاء وحفل واحد كما تقرروا ان الصنف الثاني هم
 الساقطون من الأجداد والجدات وان ظهور الحكم في الكل
 واحد كما عرفت في العبارة مطلقا وليس في هذا الصنف اعتبار
 اولادهم وان الصنف الثالث اولاد الاعورات وبنات الاعور
 بنو الاعورة لام وهذه العبارة يحتاج الى تناول من يكون به السلطة
 والحكم لنصارا فيها بما الصنف الرابع وهم العيانت والاعهام
 والاعوال والتخالات فليس يحتاج الى تناول العبارة منهم اولادهم فلذلك
احتج الى تخصيص اولادهم بما بالد كر و بما ان الحكم فيهم
فيهم بما الحكم في الصنف الاول اعنى بما ان اوليه
 بالميراث اقربهم الى الميت من اى جهة كان * اى سواء كان
 الاقرب من جهة الاب او من غير جهته فبنت العمه او ابنتها اولى
 من بنت بنت العمه وابن بنتها وبنت ابنتها لا تقرب الى
 الميت من الرحم من هو لاء مع اتحاد الجهة وبنت الخالة اقرب اليها
 اولى من بنت بنت الخالة وابن بنتها لما ذكرنا وكذلك اولاد
 العمه اولى من اولاد اولاد الخالة وبالعكس لوجود الاقربيه
مع اختلاف الجهة * وان استروا الى القرب * الى الميت وكان
 حيز قرابتهم متعديا * بان تكون قراية الكل من جانب
الميت او من جانب امه * فمن كانت له قرة القراية فهو اولى
 بالاجماع * من ليست له قرة القراية فاذا تراءى ثلث اولاد العيانت
 المتفرقات كان المال كله لولد عمه لآب وام فان فقد كان كله
 لولد عمه لآب فان فقد كان كله لولد عمه لام وكذا الحكم

حتى إذا لا غير ال متفرقين او حالات متفرقات وقيل لان التعاوى
 على درجة الاتصال بالخير حاصل ولا شك ان ذال القرايتين اتمى
 سببا وعند اتحاد الحين يجعل الاقرب سببا على معنى الاقرب درجة
 اتمى كذا على وكذا اولاد من هو لاب لقراءة الاب وتيسر
 الميراث مستحقان معنى العصرية تقلا في قراءة الاجماع قرابة الام
 والجد ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل ~~في بعض الحالات~~ بل لم يكن
 فيهم ولد العصبة اما اذا كان فيهم ولد للعصبة ففى اولوية من
 لقراءة القرابة خلاى بين ظاهر الرواية ولا بعض الشايخ
 رح كما يتقرب عليه ان شاء الله تعالى ، وان استروا فى العرب
 * بحسب الدرجة * و * فى * النراية * بحسب القرابة وكان حيز
 قرابتهم متحد اياهم يكون الحكم من * * * * * ان كانت امة
 امة * فولد العصبة اولى * ممن لا يكون ولد للعصبة * * بنت
 العم و ابن العم كلاهما لاب وام اولاب المال كله لبنت العم
 لانها ولد للعصبة * دون ابن العم وذلك لان العم لاب وام
 اولاب من العصبات بخلاف العم فانها من ذوى الارحام كالعم
 لام ولى جانب ولد للعصبة فرة ورحجان باعتبار المدلى بفرع
 اتحاد حيز القرابة على سررة تساوى الدرجة تعتبر هذه القرابة
 وان لم تعتبر عند احتلال حيزها كما سياتى ان شاء الله تعالى
 * وان كان احدهما * اى احدهما من المذكورين وهما العم
 والعم * لاب وام والامر لاب * كان * المال كله لى كانت
 له قرابة القرابة * لم يرد به هذه العبارة ما يثبت من اطلاقها

لان العلم اذا كان لابو الام والعمة لاب ذلا على واحد هي ان
 المال كله لبنت العلم لانها ولد العصبية ولها ايضا قوة القرابة
 بل اراد بها ان العمة ان كانت لاب ومام والعمة لاب كان ابها
 كلهم لقوة القرابة وهو ابن العمة روح يقاتي الخلاصة المبرم
 سنذكره ان شاء الله تعالى فكانت ان كانت ابها لاب
 وام والعمة لاب الاب لا ين العمة * هي ظاهر الرواية *
 لقوة القرابة دون بنت العم المذكور وان كانت ولد الوارث
 * فبنا على حالة الاب * فانها * مع كونها لدى الرحم و *
 هو اب الام تكون * هي اولى * بالميراث * لقوة القرابة *
 الحاصلة لها من جهة الاب * من الخالة لام مع كونها * اى كون
 الخالة لام * ولد الوارث * وهي ام الام فانها وارثة بخلاف اب
 الام وانما كانت الخالة الاولى اولى من الثانية * لان الترجيح *
 اى ترجيح شئ على آخر * بمعنى * حاصل * فيه هو * فبما نحن
 بصدده * قوة القرابة * الحاصلة فى الخالة الاولى التى هي من جهة
 الاب * اولى من الترجيح بمعنى * حاصل * فى غيره وهو *
 فى مثال لنا * الادلاء بالوارث * الحاصل فى غير الحالة الثانية
 التى هي من جهة الام فان الورثة ليست حاصلة فى هذه الخالة
 بل نى امها التى هي ام ام الميت لا يقال الادلاء موجودى الثانية كما
 ان قوة القرابة موجودة فى الاولى لانا نقول المعنى الذى ترجح
 به حقيقة هو الورثة المرحودة فى غيرها والادلاء هو نوع تعلق
 لها بملك الورثة التى ترجح بها ولو لا هذا التعلق لم يتصور

رحيما بها فان قيل من اين احتقن قبا من ابن العمدة وبشخصه اعم
 المذكورين على البخالعين المذمومين مع ان فرج جميع البخالعة
 بنو بني ذوق او هو قوتة قوتة بخلاف ابن العمدة لاب وام ذوق
 بنو الغزاة ايام ذوق فانه لم يمتدح من حيث ان قرة القرابة
 بنو كعب بن العمدة الى قروعهما ولا ترى ان بنت العمدة لاب وام اولي
 من بنت العمدة لاب وليس ذلك الا بالعمدة من اية جميع القرابة
 من الاصل الى الفرع ولولا السراية لكانت اما بينهما نصيبين
 لان كل واحد منهما ولد العصبية وهذا بخلاف العصبية فانها
 لا تدرى من العمدة الى فرعها الا ترى فان ابن العمدة عصبية دون بنته
 واذا سرت قرة القرابة من العمدة الى ابنتها كانت حاصلة على
 ذاتها فيكون اولي من بنت العمدة * وقال بعض من يروي * اي بعض
 المشايخ رحمهم الله تعالى رواية تحت ظاهر * المال كله * في الصلوة
 المذكورة * ان بنت العمدة لا لها ولد العصبية * بخلاف ابن العمدة
 فانه ولد من الرحم ومن ههنا علم ان ذلك الاجماع المذكور
 ههنا مقيده بما قيدناه به ثمة لان بنت العمدة لاب وام ابن العمدة لاب
 وام متساويان في القرب رحيز قرابتها متجدد كونهما من
 قبل الاب ومع ذلك ليس من له قرة القرابة اعنى ابن العمدة او ابى
 في الاجماع بخلافه هذا البعض من المشايخ في الذي روي قوله صلى
 ظاهر الرواية انه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فرع الاصل المرجوح
 على فرع الاصل الراجح الا ترى انها ذات ترك همه لاب وام وعما
 لاب كان المال كله للعمدة دون العمدة فعلى هذا ينبغي ان ترجح

بنت العم على ابن العم * ان استزاد في القرابة ولكن ان غلب
 حيز قرابتهم * بان كان يلزمهم من جانب الاب وبعضهم من
 جانب الام * لا اعتبار * اي فلا اعتبار في هذا * لقوة القرابة ولا
 لولد العصبية ظاهر الرواية * فلا يكون ولد العم والعم
 اولى من ولد الخال او النخلة لاب والام لعدم اعتبار قوة القرابة
 في ولد العم * كانت بنت العم لاب وام ليممت اولى من بنت الخال
 او النخلة لاب وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولدا لعصبية *
 فيما حاعلى عمه لاب وام * فانما * مع كونها ذات القرابتين و
 كونها * ولد الوارث من الجهتين * اى جهتي الاب والام فان
 اباهما من جهة واحدة وعصبية وامها جهة صحيحة ذات فرض * لمحت
 هي باولى من النخلة لاب * والام كما مر في الصنف الرابع فلا
 اعتبار فيهما لقوة القرابة لولد العصبية فكذلك ابنا من جهة
 * لكن الثلثين لمن يملئ بقراءة الاب * لقبامهم مقامة * فتعتبر
 فيهم * اى فيما بين المدلين بقراءة الاب مع التساوى في الدرجة *
 قوة القرابة ثم ولد العصبية * وذلك لانهم لما اخذوا نصيبهم صاروا
 في القياس الى ذلك النصيب متعددين في الحيز كان الميت لم
 يتترك من المال الامداد نصيبهم فتعتبر فيهم اولا لقوة القرابة
 وثانيا لولد العصبية كما اذا كان الحيز متعادى الاموال على
 ما مر * والى يملئ بقراءة الام * لقيامهم مقامها * وتعتبر
 فيهم قوة القرابة * على قياس ما عرفت فيمن يملئ بالاب وام
 بل ذكر هنا ولد العصبية اذا انتصروا عصبية في قرابة الام قال

الإمام الحرمي روح ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير
 بكثرة العدد في احدي الجانبين وقلته في الآخر لان هذا الاستحقاق
 انما هو بالمدلى به اعني الاب والام ولا اختلا فيهما في القلة و
 الكثرة وهو سوال ابن يوصف روح على محمد روح في اولاد البنات
 ان كان مكان هناك الاعتبار بالمدلى بهما استلقت القصة بكثرة
 العدد وقلته كما لم تختلف ههنا ولما محمد روح ان يفرق بينهما بان
 يقول هناك يتعدى المدلى بهما كما يتعدى الفروع ههنا لا يتعدى
 المدلى بهما وذلك لان الهوى انما يتعدى حكما اذا كان
 يتصور ثبوت حقيقة ومن البين امكان التعدد في الاولاد من
 البنين والبنات فيثبت التعدد فيهم حكما يتعدى الفروع
 اما الاب والام فلا يتعدى فيهما التعدد حقيقة فكذلك لا يثبت التعدد
 حكما في القرابات المنفوعة منهما * ثم هذا هو باب وصف روح
 اصاب لكل فريق * من ذريتي الاب والام * ينقسم على اعداد
 فروههم مع اعتبار عدد الصمات في الفروع وعند محمد روح
 ينقسم المال على اوليها من اختلاف مع اعتبار عدد الفروع والجهل
 في الاصول كما * هو مذهبهما * في الصنف الاول * اعني ذري
 اولاد البنات واولاد بنات الابن على ما سلف فاذا فرضنا انه ترا
 ابني بنت عمه لآب وبنتي ابن عمه لآب ههنا ايضا بنتا بنت هم لآب
 وروح مع ذلك بنتي بنت عمه لآب وابني ابن عمه لآب ههنا اي
 ابنا بنت عمه لآب بهذه الصورة

عمة لاب عمة لاب هم لأب حالة لأب حالة لاب حالة لاب حال لأب
 بنت ابن بنت بنت ابن بنت
 ابني بنتي بنتي ابني
 فاصل المسئلة ههنا من كلمة ثلاثة ما وهما آمان منها الفرقة لأب
 وثلاثة وهما واحد القرابة الأم لكن عند أبي يوسف ربح فيهم
 هذه المسئلة من ثلثين وذلك لأن ما أصاب فریق الأب وهما اثنان
 واحد ادهم اذا اعتبر عدد الجهات في الفروع اربعة لأن البنين
 في هذا الفریق كاربعة بنات بنتان من جهة ابن العم لأب بنتان
 من جهة بنت العم لأب لكننا فخصر هذا الروس فتجعل هذا
 البنات الأربع كما بنين فهذا الفریق اربعة أبناء ولا استقامة لما
 أصابهم اعنى الاثنين على الأربعة بل هما متراغبان بالنصف ويرد
 عدد الروس الى نصفه هو اثنان وما أصاب فریق الأم واحد
 احدهم اذا اعتبر عدد الجهات في الفروع خمسة لأننا نعصب
 الابنين في هذا الفریق اربعة أبناء ابان من قبل ابن الخالة لأب
 وابنان من قبل بنت الخالة لأب ونعصب للاختصار البنين فيهم
 ابنا واحد فهذا الفریق خمسة أبناء ولا استقامة للواحد على
 الخمسة بل بينهما مباينة فتركونا الخمسة بحالها ثم نقرن الى الاثنين
 الذين هم ورفقروا فریق الأب والى هذه الخمسة فرجناها
 متباينين فصرنا اربعة في الآخر نصار دشرة اضر بناها في
 اصل المسئلة الذي مر ثلثه صار ثلثين ومنها تصير اربعة ثلثا

اعنى مشربين لفريق الاب عشرة منها ابني تحت العمة لاب وفريق
للعمتين وتلكما اعنى عشرة لفريق الام ثمانية نهاللابنين و
اثنان للبنين وعند محمد رة تصح هذه المسئلة من سنو ثلثين
البحر يقسم المال على اول بطن اختلف ويعقب فيهم عدد الدروع
والجهات ففى فريق الاب يحسب العم لاب عمين هما كارب ربع هات
ويحسب كلوا احد من العمتين لاب عمين فالجموع ثمانى عمات
فاذا اختصرنى عدد الروس جعل العم الذى هو كارب ربع عمات
هما واحد اربع الباقية عمات اخرى فيعطى كلوا احد من هاتين
العمين واحد امن الثلثين اذيين هما اثنان وفى فريق الام
يحسب الخال لاب كملين هما كارب ربع حالات ويحسب كلوا احد
من الخاليتين كخاليتين بناء على اعتبارهما على الدروع والجهات
فى الاصول فالجموع ههنا ايضا ثمانى عمات واذا اختصرنى عدد
الروس جعل الخال الذى هو كارب ربع عمات هالا واحد اربع
الخالات الاربع الباقية بمنزلة عمات اخرى وما اصابهم من اصل
المسئلة هو الثلث واحد فلا يستقيم على هاتين الخاليتين فيضرب
عددهما فى اصل المسئلة وهو ثلثة فتوصل ستة فتعطى فريق الاب
من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنان من هذا اربعة الى العم لاب
ويجعل كخالفة على حدة ويدفع نصيبه الى اخرى فروع ههنا على
بوتى بنته فاحكوا حدة متوجها واحد ويدفع الاثنان الاخران من
الاربعة الى العمتين لاب ويجعلان طائفه براسها ثم ينظر الى
اصل المسئلة فيوجد اثنان كالبنتين وهاتين كمنفردتين لا عددهما العدد

(١٧٢) .

من فروجهما اذا استمر في الروس جعلت البنثان كما ابن فالجموع
ثلاثة بنين ونصيب العنتين وهو اثنان لا يهتقم على الثالثة بل
يضمها مائة فتترك الثالثة بحالها ويعطى مريق الام من الستة
اثنان ويدفع من هذين الاثنين واحد الى الخال ويجعل كطال
واحد آخر الى الخاليتين وتجعلان كطائفة واذا دفع نصيب
الخال وهو واحد الى ابني بنته لم يعتقم عليهما فيترك عد
هما بحالهما ثم انظر الى اهل الخاليتين وجد ابن كآبنين و
بنت كبنيتين واذا اعتصر جعل الجموع كثلثة بنين ولا استقامة
للمزاحن عليهم فتركنا الثالثة بحالها واذا نظر الى هذه الروس
اعتى الى الثلثة الاثنين والثلثة جدت بين الثلثين مائة
فيكتفى باحدهما ووجدت بين الاثنين والثلثة مائة فيضرب
احدهما في الآخر فحصل ستة ثم تضرب هذه الستة في الستة التي
هي اصل المسئلة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح المسئلة فكانت لمريق
الاب اربعة من اصل المسئلة وقد ضربت في المضروب الذي هو ستة
فصارت اربعة عشر بن فهي نصيب هذا المريق من الستة والثلاثين
واما نصيب اباؤهم منها فنقول قد ضرب نصيب بنتي بنت العم
لاب من جهة العم وهو اثنان في ذلك المضروب صار اثنى عشر
فلعل واحد منهم استقر ضرب ايضا نصيبهما من العم وهو الواحد
في المضروب المذكور فكان ستة فلعل واحد منهما ثمانية فقد
حصلت لكل واحد منهما تسعة اعم ستة من جهة العم وثلثة من
جهة العم ف ضرب ايضا نصيب ابني بنت العم وهو واحد في

ذلك المضروب فكان ستة فلكل واحد منهما ثلثه ومجموع هذه
 الانصباء اربعة وعشرون وكان لفريق الام من اصل المسئلة
 اثنان فاذا ضربنا هاتين المضروب الذى هو الستة بلغ اثنى عشر
 نصيب هذا الفريق من الستة وثلثين واما نصيب احادهم
 فنقول اذا ضرب نصيب ابنتي الخال وهو واحد من المضروب
 اعنى الستة فكان ستة فلكل واحد منهما ثلثه واذا ضرب نصيب
 فروع الخاليتين وهو واحد ايضا فى ذلك المضروب فكان ستة
 فلا بنى ابن الخالة اربعة من تلك الستة فلكل واحد منهما اثنان
 فقد حصلت لكل من الابنين خمسة ثلثة من جهة الخال واثنان
 من جهة الخالة لبنتي بنت الخالة اثنان منها لكل واحد منهما
 واحد وللابنين عشرة وللبنيتين اثنان ومجموع هذه الانصباء
 اثنى عشر فاذا انصبت الى الاربعة العشرين كان المجموع ستة
 وثلثين * ثم ينتقل هذا الحكم * الذى ذكرناه مفصلا فى عمومة
 الميت وعولته وفى اولادهم * الى جهة عمومة ابيه وعولتهما
 ثم الى اولادهم ثم * ينتقل * الى جهة عمومة ابيه وعولتهم
 ثم الى اولادهم كما فى العصباء * يعنى اذا لم توجد عمومة الميت
 وعولته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى عم اب الميت
 لام وصيته وعولته وعالته الى عم ام الميت وعولته وعالته
 فانه ان فرد واحد منهم اخذ المال كله لعدم المزا حمة وان
 اجتمعوا واتحد ميز قرابتهم فالاقوى منهم اولى ذكره كان
 الاقوى اخصهم وان استوت قرابتهم فللمذكور مثل حظ الانثيين

وان استقلت حينئذ قرابتهم ملقرابة الاب النلتان ولقرابة الام
 ملذب الى آخر ما مرهنا فان لم يوجد هو لاء كان حكم اولادهم
 حكم اولاد اصنف الرابع فان لم توجد اولادهم ايضا انقل
 الحكم الى عمر مدهوى الميت وحولتهم ثم الى اولادهم وهكذا
 الى ما لا يتناهى وأشار ولفكما فى العصبات الى ان ترتيب ذوق
 الارحام باعتبار معنى العصبية كما سلف فيعتبر بدرجة العصبية
 ولما صرف فى حقيقة العصبية الحكم فى اعصام الميت نفل ذلك
 الحكم الى اعصام ابيه ثم الى اعصام حده فكذلك العمل فى معنى
 العصبية * فصل فى الخنثى *

هو فعلى ما الخنثى وهو اللبن والتكسر يقال هتنت الشبى
 فخنثى او طفله يتقطف ومنه يسمى الخنثى وجميع الخنثى
 الخنثى فى فتح الفاء كجبلى وجبلى والمراد بهما من آله الرجال
 وانه النساء ما اوليس له شىء من هذا اصل على ما نقل من ان
 الشعبى روح مثا من مبرات مولود ليس له شىء من الاليتين
 ويخرج منه شبه ذكرا وثلثه من هذا المخلوق فيه ليس وانعطى
 * الخنثى من شكل الاشكال فى الخنثى من حيث انه لا يدا ان
 بهما ويذكر ارا نشا لانحصار الانسان فيه ما مع كونه المذكورة
 والاثورة صفتين متضادتين لا تشبهان ثم ان علامة التمييز
 بينهما عند الولادة وحود الاله الى ان يفتن سائر الاعلامات
 بمضى الزمان والاشكال اعنى الاشتباه حال الولادة اما بتعارض
 الاليتين واما بقتل اهما جميعا فان وقع الاشتباه بالحقايقى فالحكم

لنكسها لان منفعة الالة عند انفصال الولد من الام غرضه المول
فهو المنفعة الاصلية لئلا يتوهم من المنافع بخلافه بعد ذلك
فان بال من آله الرجال فهو ذكر والالة الاخرى زيادة حرق
فجسم البدن وان بال من آله النساء فهو انثى والالة الاخرى
كثرت لولم يبدن وروى ان عامر بن الطرب العدواني كان من
حكماء العرب في الجاهلية وقد رعت اليه هذه الحماة فتجبر
وكان يقول هو رجل وامرأة فلم يقبلوه منه فدخل بيته للاعتراضة
وقلب على فراشه ولم ياعذبه النوم فسالته حاربة صغيرة
عن قبيصة فاعبرها بذلك فغالت البارقة فاعمال واتباع المبال
ويروي وحكم المبال اي اجعله كما فخرج وحكم بهذا
فما ستحسنوه فهو حكم جاهلي وقد قرره النبي صلى الله عليه وآله
محمدا ربح عن ابي يوسف ربح عن الكلبي عن ابي صالح عن ابي
هباش ربح من انهم لما حثل كيف يورث مولود كذلك قال من
حيث يبول وقد روى مثله عن علي وجابر وعن قتادة رضى و
سعيد بن الحبيب فان كان يبول من الاثنين جميعا فالحكم لما
هو اصبق حروجا لان المخرج من احدهما حكم حال الخروج
بانه على تلك الصفة فلا يتغير هذه الحكم لخروجه من الاخرى
كما اذا اقام رجل بينة على نكاح امرأة فنقض له بها ثم اقام
اخر بينة اخرى لم يلتفت اليها وكذا اذا اقام بينة على نسب
مولود فنقض له به ثم ادعاه آخر واقام البينة لم يلتفت الى
الثاني فان لم يكن هناك سبق في الخروج فقد قال ابو حنيفة

رح لا علم لي بذلك ولا يعتبر أكثرها بولاً لأن الأكثر قد دل
على زيادة العورة وردا يوحى بقرحة ذلك على أبي يوسف ربح و
قال له هل رأيت قاصياً يزين البول بالأواقى إذا استويافى المقدار
قال لا أعلم لما بذلك ومن المعلوم أن الاعتراض بعدم العلم فليج
على ذقه الرجل وديانته فلا يغمز بذلك على أبي حنيفة ربح و
وما جيبه ربح وإذا بلغ صاحب اللتين فلا بد أن يزول الأشكال
يظهر العلامة لأنه إن جامع بكرة أو نبتت له الحية بما واحتمل
كما احتلام الرجل نهر رجل وان نهد له ثديان كشد في المرأة
أو رأى حيضاً كالنساء أو جرم مع كما يجتمعان وظهر به حبلى أو
نزل في ثدييه لبن فهو امرأة فهذه علامات لا بد أن يظهر عليه بعضها
عند الباع وبقوله مقبول فيما كان من هذه الأمور باطناً لا يعلمه
غيره فمن ثمة قلنا لا يبقى لشكك بعد البلوغ هكذا ذكره الإمام
السر عسى ربح في شرح كتاب الخنثى وعند بعض الفقهاء أنه
لا اعتبار بنهر دالدى ولبات اللحية وأنه إذا أمنى بفرج
الرجال أو بالمنه وفاض بفرج النساء كان مشكلاً وكذا
إذا بال بفرج النساء وأمنى بفرج الرجال لأن كل واحد منهما
دليل على الانعزال إذا اجتماعاً وعارضاً إذا اظهر الخنثى ببعض
أو منى أو ميل إلى الرجال أو النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه
بعد ذلك إلا أن يظهر كذباً يقينا مثلاً أن يخبر بأنه رجل ثم يلا
فانه يترك العمل بقوله السابق هذا وإن وقع الاشتباه بفقدان
اللتين جميعاً فنقل قال محمد ربح هو عندنا والخنثى المشكك

فهو امر والمراد انه اذا مات قبل ان يدرك قتيبين حاله بنبات للعيادة
 ان يثمرود العدي واختلاف العلماء في حكم الخنثى المشكك
 في داب الارث جعل المصنف روح فصلا على حدة وبين حاله بقوله
 * لما غنثى المشكل اقل للنصيبين * اي نصيب الذكر والانثى
 * اعني اسوء الحالين عندا بي حبيفة روح واصحابه روح * يعني
 عند مجيئها عندا بي يوصف روح في قوله الاول * وهو قول هامة
 الصواب في رضى عليه الفتوى * عندنا فان قيل لماذا لم يقل له نصيب
 الانثى مع انه الاقل قلنا لان نصيب الانثى قد يساوى نصيب الذكر
 كما في اولاد الام وتخرج يد عليه كما اذا تركت زوجا واما
 واعتالام وخنثى لاب فالمسئلة من ستة ونص من منها اذا جعلت الخنثى
 فكريا فلزوج نصفها وهو ثلثة وللأم صدسها وهو واحد ولولد الأم
 سدس آخر يبقى واحد وهو للخنثى بالعصوبة لكونه اغالب
 وان جعلته انثى كان اعتالاب روح تعزل المسئلة الى ثمانية ثلثة
 للزوج وواحدة للام وواحد آخر للاعت لام وثلثة اخرى
 للخنثى لكونها صاحبة النصف ومن الظاهر المكشوف ان ثلثة
 من ثمانية اكثر من واحد من ستة فا نقلت ما فائدة تسمية
 النصيبين بأسوء الحالين قلت فائدة انه لو لم يرد باقل النصيبين
 اسوء حالى الذكورة والانوثة لاشتبه الامر عليهما فيما اذا كان
 بحيث يرورثني احد الحالين ويحرم في الاخرى كما اذا تركت
 زوجا واعتالاب وام وخنثى لاب فانه اذا جعل انثى كان لهما سهم
 من سبعة وان جعل ذكر الم يكن له شئ فلما اريد باقل

النصيبين امور الحالين كان الحكم شاملا لهذه الصورة بانه
 لا يحا ذكر اطلاقه مستحق شيئا * كما اذا ترك ابننا وبنينا وهنثى
 للخنثى * فهنا نصيب بنت لانه متيقن * اى معلوم ثبوته
 على تقدير ذكر ثبوته وانوثته والزايدة على ذلك مشكوك
 فلا يستحق بمجرد الشك * وعند هاجر الشعبي رح وهو قول
 ابن عباس رح للخنثى نصف النصيبين بالنازعة * بدو * عند
 رح كتاب فرائض الخنثى بما رواه عن الشعبي رح من انه
 مثل عن ميراث مولود فاقد الآل بمن كما سبق ذكره فقال له
 نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء على النازعة التي بينه
 وبين باقى الورثة فانه يقول انا ذكر ولى نصيب المذكورة و
 هم يقولون انت انثى ولك نصيب الانوثة فيدفع اليه نصف
 النصيبين اعتبارا لمعالتين اذ لا يمكن ترجيح احد منهما على
 الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك بما ذكرناه
 ورد بان العمل بهما معيين صفتين متضادتين وهو محال * وسبب
 العمل بالانثى لما ذكرناه * واختلفا * اى ابو يوسف ومحمد رح
 فى تخريج قول الشعبي * وتقديرة * قال ابو يوسف رح * فى
 المثال المذكور * الابن سهم وللبنات نصف سهم والخنثى ثلثة
 ارباع سهم لان الخنثى يستحق متهما * كالابن * اذ كان ذكرا
 * يستحق * نصف سهم * كالبنات * ان كان انثى وهذا *
 اى استحقاقه لسهم على تقدير ونصف سهم على تقدير آخر *
 متيقن * ولا ترجيح لاحد التقديرين على الآخر * فباعل نصف *

* مجموع * النصيبين * عملاً بالتقديرين علي حسب الامكان
 كما ذكر آنفاً داخل نصف مهم ونصف مهم ونصف مهم * او نقول
 * بعبارة اخرى * ياخذ النصف المتيقن * الذي هو ثابت على
 نقد يرى ذكوره والورثة * مع نصف النصف المتنازع فيه *
 بينه وبين الورثة دفعا للمنازعة في ثبوت هذا النصف على
زعمه وانتقاله على زعمهم * فصارت له * اى للخنثى * ثلثة
اربع لهم * وذلك * لانه * اى ابن ابن ابن ابن * يعتبر السهام
 والعول * اى البسط الى الكسر والمجموع المسئلة المذكورة
 على الوجه الذي نقرر وهو ان ورثهم فاد ابسطنا العممين
نضر بها في مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان
الحاصل تسعة ارباع فنجعلها صالحا وتصح منها الحصة لذلك
 قال * وتصح من تسعة * فللابن اربعة وللبنات اثنان وللخنثى
 ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن والبنات * او نقول * في نصيب
 هذه المسئلة بوجه آخر ماله الى ما تقدم * للابن سهما و للبنات
مهم و للخنثى نصف النصيبين وهو مهم ونصف مهم * والمجموع
 اربعة اسهم ونصف فنقسم السهام الى الكسر الذي هو النصف
 بان نضر بها في مخرجها ونزيد عليه هذا الكسر فتحصل تسعة
 انصاف فنجعلها صالحا * وقال محمد بن خ * في غيرهم قول الشعبي
رح في الصورة المذكورة ياخذ الخنثى حصص المال ان كان
 ذكرا * لان الاولاد ابناء وبنات فاحصة من حصصه للابن اثنان
 وللخنثى ايضا على تقدير المذكورة اثنان و للبنات واحد ف للخنثى

على هذا التقدير خمس المال * و * يأخذ الخنثى ربع المال
اذا كان انثى * لأن الأولاد حاقن وبنات فامسئلة منها وبنية
للابن اثنان ولكل واحد من البنيتين واحد فمما لخنثى على
ثلاثة اربعة ربع المال * فبأخذ * الخنثى نصف * هذا بين *
الذمييين وذلك * النصف * خمس وثمن باعتبار الجاهلين *
فان الخمس نصف الخمسين والثلث نصف الربع فمجموعهما
نصف الذميين الثابتين باعتبار حالتي الذكور والانثى
* وتصح المسئلة * على ثلثي ربع * من اربعين وهو *
العدد * المجتمع من ضرب واحد المصليين وهي الاربعة * التي
هي مسئلة الانثى * ذي * المسئلة * الاخرى وهي الخمسة *
التي هي مسئلة الذكور * ثم * ضرب العامل وهو عشرون
* في الحالتين * اعني حالتي الذكور والانثى فبلغ اربعين
واخصر من هذا ان يقال اذا كان للخنثى خمس وثمن وارونا
هل دايم منه هذا ان الكسر ان ضرنا يخرج احد هما في
الاخر فيجعل اربعون ثم انه اشار الى طريق تعيين نصيب كل
وارث من الاربعين ونحو له * فمن كان له شئ من الخمسة
فضروب * اي شئ مضروب * في الاربعة * كان له شئ
من الاربعة فضرود في الخمسة مضارب للخنثى * من الفريين
* ثلثة عشر * معا * ولابن ثمانية عشر * سهم ولابن تسعة
اسهم * بيان ذلك ان للخنثى من مسئلة الذكور اثنان فاذا
ضرب باقي الاربعة جملة ثمانية فهي له وكان نصيبه من مسئلة

لأثره واحد اذا ضرب بنا في الخمسة كان خمسة فهي ايفاله
 بغير نصيبه من اربعين ثلثة عشر وللأبن من مسئلة المذكورة
 ثمان اذا ضرب بنا في الاربعة حصلت ثمانية فهي له وكان نصيبه
 من مسئلة الأثره اثنتين ايضا فاذا ضرب بنا في الخمسة حصلت
 عشرة فهي ايضا له فصار نصيبه من الأثر عشرين ثمانية عشر والبن
 من مسئلة المذكورة واحد اذا ضرب بنا في الاربعة فكان اربعة
 فهي لها وكان لها من مسئلة الأثر اربعة ايضا فاذا ضرب بنا في
 الخمسة فكان خمسة فهي لها فصار نصيبها من الأثر عشرين
 خمسة ولا يدنب عليك أن نصيب الخنثى اعني ثلثة عشر في هذه
 المسئلة كما هو عمن وثمان للأربعين كذلك هو نصيب ثمانية
 بحسب حاله لأن نصيبه في حالة المذكورة ثمانية عشر ونصفها
 ثمانية وفي حالة الأثره عشرة ونصفها خمسة ومجموعهما ثلثة
 عشر فالخلاف بين التخريجين إنما هو في الطريق لا في المقصود
 الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب إحدى المسئلتين في
 الأخرى وضرب ما كان لشخص من إحدى المبثلتين في جميع
 الأخرى إنما يحكونا على تقدير المبانيتين المبثلتين أما
 إذا اتوا انقنا في ضرب وفق احد منهما في الأخرى ويضرب الحاصل
 في هذه المبثلتين ثم يضرب بالكل شخص من إحدى المبثلتين
 في وفق الأخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالقواعد
 السابقة وقد اشار المصنف رحمه الله في الفصل الآتي كما ستعرفه
 ان شاء الله تعالى وأعلم ان مدعي الشافعي زعم ان ياعد الخنثى

المشاكل ومن رده بآثار التقديرات الى ان تنكشف الحال
 فكما في المقدود والعمل فاذا ترك احوال وام وولد احنث
 فلا شيء للاخ لاحتمال كون الخنثى ذكر فيمحب الاخ والخنثى
 نصف المال لان احس احواله ان يكون انثى فيتوقف النصف الباقي
 التي ان تنكشف حال الخنثى واذا ترك احوال وام وولد
 خنثيين فلكل واحد منهما ثلث المال لاحتمال ان يكون
 هو انثى وصاحبه ذكر ^{فصل في} قف الثلث الباقي الى انكشاف
 الخنثى او المصاحبة بينهم على ^{فصل في} قسم مائر الصور على ذلك
 ولما كان العمل ايضا متردد ابين الحالين او رد فصلة عقيب
 فصل الخنثى فقال * فصل في العمل *

اكثر مدة العمل سنتان * عند ابى حنيفة رح * واصحابه رح
 * وعند لبيد بن سعد القهبي ثلث سنين و عند الشافعي رح
 اربع سنين وعند الزهري رح ببيع سنين * لفا حد يث عايشة
 راض فانهما قالت لا يبقى الولد في رحم امه اكثر من سنين
 ولو بفلانة مغزل بمثل هذا الا يعرف قياسا بل بما عاين رسول الله
 صلعم وللشافعي رح ما روى ان الضحاك ولد لاربع سنين وقب
 نيت ثناياه وهو يضحك فيسمى ضحاكار ان عهد العزيز الما
 جشروني ايضا ولد لاربع سنين وقد اشتهر في نساء ما جشرون انهن
 يلدن تكن لك وروى ان رجلا غاب عن امرأته سنيتين ثم قدم
 وهي حامل فهم عمر ان برحما فقال له معاذ وان كان لك سبيل
 عليهما فاعلميل لك على ماني فظنهما فمركها حتى ولدت ولدا وقد

ثبتتنا يا و شيدا باه فقال الرجل هذا ابني ورب الدابة فاثبت
 عهده رضى نسيبه منه مع الولد لاكثر من سنتين وقال لولا معاد
 لملك همر بن الجواب عن الاول ابن النضاج وعبد العزيز ما
 كنا نعرف ان ذلك من انعمها ولا مرقه غيرهما اذ لا اطلاع لا عهد
 على ما في الرحم سوى الله سبحانه تعالى ويجوز ان يكون ذلك
 لانعدام دعم الرحم لمريض على عييل الندرة فلا اعتداد به ومن
 الثاني ان المراد غيبته عنها قبيح ^{للمن} من سنتين واثبات النسب
 كان باقرار الزوج * والطلاق * بالاشهاد لما روي ان
 رجلا تزوج امرأة فولدت بهيمة اشهر فمعهما رضى برجمها
 فقال ابن عباس رح آما انما الرعا منكم بكتاب الله لخصمتكم
 اذ قاله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا وقال وفصاله في
 هامين فاذا ذهب عما من كلفصال لم يبق للحمل الا ستة اشهر فدرأ
 عثمان رضى الله عنه ما اثبت النسب من الزوج وروى مثله
 عن علي رضى الله عنه حديث ابن مسعود رضى الله عنه ان الولد بعد ما مضت
 هلبه اربعة اشهر ينفع فيه الروح وبعدها ما ينفع ثم علقته في
 شهرين وح ^{بشعر} انقصا للمستوى الخلق بستة اشهر ذكره
 شمس الامنة الحارثي رضى الله عنه في شرح كتاب الطلاق * ولم يقل للحمل
 هذا ابن حنيفة رضى الله عنه نصيب اربعة بنين او نصيب * اربع بنات
 ايها اكثر وتعطى لبقية الورثة اقل الانصبا * رواه عنه ابن
 المبارك وبه اختلفوا لك للاختياط قال شريك النخعي رضى الله عنه
 قال كيفة لا يبي اسمعيل اربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل في

المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من ذلك فاكتمت ذرية و
 هذا محمد رح يورث نصيب ثلاثة بنين او ثلث بنات ايهما اكثر
 ورواه عنه ليشت بن سعد رح وليست هذه الرواية موحدة
 في سروح الاسل ولا في عامة الروايات * وفي رواية اخرى
 * عن محمد رح يورث * نصيب اثنين * او ينتمى اليهما اكثر
 * وهو قول الحسن رح واحد من الروايتين عن ابي يوسف رح
 ورواه عنه هشام رح * وذلك لان ولادة اربعة بنين واحد في
 نهاية النذرة فلا يمتنى الحكم عليه بل اعلى ما يعتاد في الجملة
 وهو ولادة اثنين * وروى النصاب رح عن ابي يوسف رح انه
 يورث نصيب ابن واحد او بنت واحدة * ايها اكثر هذا
 هو الاصح * وعليه الفتوى وذلك لان المعتاد الغالب ان لا تلد
 المرأة في يطن واحد الا ولدا واحدا فيمتنى عليه الحكم مالم
 يعلم خلافه ذكر في فتاوى اهل السمرقند ان الولادة ان كانت
 قريبة ترقت القسمة لمكان الحمل اذ لو عجلت لرما لغت ظهور
 الحمل على خلاى ما قد رو ان كانت بعيدة لم ترقت اذ فيه
 اضرار لباقي الورثة ولم يعين المرب حد بل احيل به على العادة
 وقيل مادون الشهور بناء على انه لو حلف ليقضيه حتى فلان
 ما جلا كان محمولا على مادون الشهور وفي واقعات المناطق
 انه تفسم التركة ولا يعزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ماني البطن
 حمل ام لافان ولدت تستأنف القسمة عند الشائعي رح انه لا يدفع
 الحق احد من الرثة شي الا من كان له فرض لا يتغير بتعدد

الحمل وعدم تعدد فانه يدفع اليه فريضة على تعدد الحمل
 ان تصور حمل ويتراعى الباقي الى ان تنكشف الحال لان الحمل
 مما لا ينضبط فتدري من شئت حرانه كان له عشرون ولدا
كل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة
 * على قوله * اي على قول ابي يوسف ربح رواية الخصان
 روح ابن الحسن القاقي منهم كفيل على امر معلوم هو الزيادة
 على نصيبها واحد ينظر لمن هو خارج من النظر لنفسه اعني
 الحمل كما اذا ترك ابنه ونحش فعداى حنيفة ومحمد وابن
 يوسف ربح في قوله الاول يعطى الخنثى الثلث والابن الثلثين
 ويؤخذ منه الكفيل عند صاحبه وقيل بل يحاط بهما فيؤخذ
 الكفيل عندهم لانه اذا تبين دلائل الذكورة في الخنثى كان
 مستحقا لما زاد على النصف مما احده الابن فكل اى الحمل *
 فان كان الحمل من الميت * وان خلف امرأة حاملا * وجنات
 * ذلك المرأة بالولد لتمام اكثر مدة الحمل * اي سنتين
 عندنا ولا ربع حين عند الشافعي ربح * واقل منها * اي من
 المدة التي هي اكثر زمان الحمل سواء جاء قبله او بعده
ادل اراكثر * ولم تكن المدة مع الملك * اقرت بانقضاء العدة
 * ذلك البر لك من الميت واقاربته ويرث منه * لان
 وجوهنا لولدنا البطن وقت الموت شربني اشعق الارث فان
 لم تكن اقرب منه فما عاى الجدة مع ثبوت مدة الحمل حكم
 بان الحمل كان موجودا في ذلك الوقت * وان جاء بالولد

لأكثر من أكثر مدة الحمل لا يورث * ذلك الولد من الميت *
 ولا يورث عنه * من قبله إذ قد علم بحجبه كذا لك أن علوقه
 كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث وكذا إذا أقرت المرأة
 في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه انقضاء
 العدّة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يورث ولا يورث
 عنه إذ قد علم باقرارها أن الحمل لم يكن من الميت * و
 ان كان الحمل من غيره * بأن قرره امرأة خاتماً من أبيه
 أو جدّه أو غيره مسلم ورثته * وجاءت * تلك المرأة * بالولد
 ليلة شهر أو أقل * من زمان الموت * يورث * ذلك الولد من
 الميت لأنه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت * وإن جاءت
 بالولد لأكثر من أقل مدة الحمل لا يورث * إذ لم يتبين علوقه
 ولا ضرورة ههنا إلى نقل بوجودة في زمان الموت بخلاف ما
 إذا كان الحمل من علوق ميتة ههنا يستند إلى أكثر أوقات
 الحمل لضرورة اثبات نصيبه من الميت بعد ارتفاع النكاح
 بما لم يورث أما إذا كان الحمل من غيره فنصيبه ثابت من ذلك الغير
 فلا ضرورة ههنا إلى اعتبار أكثر الأوقات بل يجب الإقتصار
 على ما هو أقل مدة الحمل وهو مدة حتى يتبين بوجودة حال
 الموت وطريق معرفة حيوة الحمل وقت الولادة أن يوجد منه
 ما يعلم به الحيوة كصوت أو عطاء أو بكاء أو شهيق أو
 تحرّك عضو * فان عرج أقل الولد * وظاهر منه شيء من هذه
 العلامات * ثم مات لا يورث * لأنه لما عرج أكثره ميتاً فكانه

خرج كله ميتا دلايرث * وان خرج اذ تره سم ان يرث * لان
 الاكثر له حكم الكل فكان له خرج كله حيا و الاصل في ذلك
 ما رواه جابر ربح من انه سم قال اذا استول الصبي يرث * ما
 عليه والضايف في عزدج الاكثر ارا الاصل ما ذكره بقوله * في
خرج * لو ولد ميتا * وهو ان يخرج راحة اوله فبالعبرة * درة
* اعني ان يخرج صدره كله وهو حي يرث اذ قد خرج اذ تره
 حيا * وان خرج منكوسا * وهو ان يخرج رجلاه اوله * فبالعبرة
 حوته * فان خرجت السرة وهو حي يرث اذ قد خرج اكثر
 حيا وان لم يخرج السرة لم يرث * الاصل في تصحيح مسائل الحمل
 ان تصحيح المسئلة على تقدير ان * اهني على تقدير ان الحمل
ذكر وعلى تقدير ان انثى * ثم ينظر بين * تصحيح * المسئلة
فان تو افقلا * بجزء فاضرب وقت احد لهما في جميع الآخر
 وان تباهنا فاضرب كل احدى لهما في جميع الآخر فالاحاصل
 تصحيح المسئلة ثم اضرب * نصيب * من كان له شيء من مسئلة
 ذكره في مسئلة انوثته * على تقدير النجاس * او في
 ونقها * على تقدير التوافق * وه * اضرب ايضا نصيب * من كان
 له شيء من مسئلة انوثته في مسئلة ذكره او في نقها *
 على ذلك التقديرين * كما ذكرنا في ميراث * البنات
 * ومن ههنا يعلم ما قلناه ههنا ان المصنف ربح اشار اليه
 في الفصل الآتي * ثم انظر في الحاصلين من الفرج * لكل
 واحد من الورثة * ايهما اقل يعطى لذلك الورث * لان

احدة وثلاثة للاقبل متيقن * والفضل الذي بينهما * اي يمين النعماء يمين
 * موقوف من نصيب ذلك الوارث * لانه اشتبه مستحق هذا
 الفضل هل هو الحمل او غيره * فيوقف الى ان يزول الاشتباه
 * فاذا ظهر الحمل * وزال الاشتباه * فان كان * الحمل *
 مستحقا لجميع الموقوفين فيها وان كان مستحقا لبعض فلاخذ
 الحمل * ذلك * البعض * والباقي مقسوم بين الكثرين ^{منهم} على
 لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما انما
 قرأه بنتا وابوين وامرأة حاملا والمسئلة من اربعة وعشرين
 على نقد برائ الحمل ذكر * لانه اجتمع فيها حثن وسدسان
 وبقي ثلث زوجة ثمنها وهو ثلث ولكل واحد من الابوين
 السدس وهو اربعة وللمنت مع النعماء الذي الباقي وهو ثلثة
 عشر * ر * المسئلة * من سبعة وعشرين على نقد برائه انثى
 * لانه اجتمع فيها على هذا التقدير ثمن وسدسان وثلثان وهو
 منبرية وتقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فللاوين
 ثمانية وللرأفة ثلثة وللمنت مع الحمل الاثني ستة عشر وبين
 عددي صحيحين المسئلتين اثني اربعة وعشرين وسبعة وعشرين
 ثو اثني قال الثلث لان مخرجه وهو ثلثة يعد هما * فاذا اضر
 وفق احد هما * اي ثلثه وهو ثمانية من الاول وتسعة من
 الثاني * في جميع الاضرار الحاصل ما بتين وستة عشر * سوء
 ومنها نصيب المسئلة * اذ على نقد بر ذكر ورثة للمرأة سبعة
 وعشرون ولكل واحد من الابوين ستة وثلثون * وذلك لان

سهام المرءة من مسألة الذكر مرة אחنى اربعة وعشرين ثلاثة
 كما هو متفق فاذا ضربت عنى وفق مسألة الاثرثة وهى تسعة باع
 اربعة وعشرين وسهام كل من الابوين من مسألة الذكر مرة
 اربعة فاذا ضربناها فى ذلك الحق بلغ ستة وثلاثين * وعلى
 تقدير الورثة للفرء اربعة وعشرون * لان سهامها من مسألة
 الاثرثة احنى سبعة وعشرين ثلاثة ايضا فاذا ضربت فى الحق
 مسألة الذكر وهو ثمانية صار اربعة وعشرين * ولكل
 واحد من الابوين اثنان وثلاثون * لان سهام كل منهما من
 مسألة الاثرثة اربعة ايضا فاذا ضربناها فى مسألة الذكر
وهو ثمانية صار اثنان وثلاثين * فتعطى للمرءة * من ما يتبين
 وستة عشر * اربعة وعشرون * لانها اقل نصيبها على تقدير
 ذكررة الحمل وانورثته * وتوقف من نصيبها ثلثة اسهم * و
 هى الفضل بمن النصيبين الى ان تنكشف حال الحمل * و *
 توقف * من نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم * اى
 يعطى من المبلغ المذكور كل منهما اقل النصيبين وهو اثنان
 وثلاثون وتوقف الفضل الذى بينهما فقد جعل الحمل فى حق
 الزوجة والابوين انثى * وتعطى للبنت * من ذلك المبلغ * ثلثة
 عشر سهما * وذلك لان الموقوف فى حقها نصيب اربعة بنين
 عند اى حنيفة * لان اقل نصيبها انما يتحقق فى مدفعه على
 هذا التقدير دون تقدير اربع بنات * واذا كان البنون اربعة
 فنصيبها * ممابقى من ذوى القربى * فى مسألة الذكر * ثلاثة

هو اعنى فلحق الباقي ثلاثة عشر كما سلف * سهم واربعه اناس
 بينهم * لانا اذا اعطينا من الباقي كل اثنين مؤسرين ولبنات خمس
 واحد اتقيت اربعة اسهم فلذلك ابن سهم آخر الانسل
 فيه جمع لبنات سهم واربعه اناس سهم * من اربعة وعشرين *
 هي مسئلة المذكورة وهذا النصيب * مضر ومضى تسعة * هي
 وفق مسئلة الانثى * قصار * حاصل هذا النصيب * ثلاثة عشر
 سبعة اعنى لها * من المائتين والاربعه عشر * والبقية * منها بعد
 ما اعطى الابوان والزوجة والبنات * موقوف * وهو * اى ذلك
 الباقي * مائة وسبعة عشر * لان الداهية نافية وراخذ * فان
 ولدت بنتا واحدة واكثر فجميع الموقوفى للبنات * وذلك لانا
 جعلنا الحمل انثى فى حق الزوجة والابوين واعطينا كل واحد
 منهم ما هو نصيبه على نقد ير الانثى نقد امثله فورا حقهم على
 نقد ير الانثى فكان جميع ما بقى بعد حقهم وهو مائة وثمانية
 وعشرون نصيبا البنثين او البنات الا ترى ان نصيبهن من
 مسئلة الانثى اعنى من سبعة وعشرين ستة عشر فاذا اخذت
 فى وفق مسئلة الذكر * وهو ثمانية بلغ مائة وثمانية و
 عشرين اعنى حقهن وقد اخذت منها البنات ثلثة عشر فتفضل
 الى الباقي الذى هو مائة وخمسة عشر ثم يقسم المبلغ بينهن على
 السوية فاذا استقام عليهن ذلك والافان كانت بين الاسهام
 وورسهن مائة فاخرب وفق الروس فى المائتين وستة عشر
 فما بلغ تصح منه المسئلة وان لم تكن بينهما مائة فكل مباينة

فأنجب جميع عدد البروس في جميع الما يقين والسنة عشر ميا
 عمل كان نصيب الميعة * وان ولدت ابناً واحداً أو أكثر
 يعطى المرأة للابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم * أى تعطى
 المرأة الثلثة الش كما نعر موقوفة من نصيبها في مسألة ذكرورة
 الحمل بنت كمل لها سبع وعشرون وهى أكثر النصيبين وتعطى
 كل واحدة من الأبوين الأربعة الموقوفة من نصيبه في مسألة
 الذكرورة فيتم لكل منهما أكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون
 فما بقى * بعد ما أعطى هو لاه الثلثة وما أخذته البنت وهو مائة
 وأربعة تسمى البه الثلثة عشر التى أخذتها البنت حتى تبلغ مائة و
 سبعة عشر * ويقسم * هذا المبلغ * بين الأولاد * إن صح عليهم للذكر
 مثل حظ الأنثيين وان انكسر فتقسم المصلحة بينهما عشرة فير
 موقوفة ولدت * وان ولدت * وان ولدت * وان ولدت * وان ولدت
 فذكر اكبالاينى * وان ولدت * ولدا * ميتاً يعطى للمرأة و
 الأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم * يعطى * للبنت الى تمام
 النصف وهو * أى ذاك التمام * خمسة وتسعون منها * لأنها
 كانت قد أخذت ثلثه عشر في كمل لها نصف التركة وهو مائة
 وثمانية * والباقى * من المائة والأربعة بعد تكميل النصف
 * للاب وهو تسعة اعينهم لانه عصبه * على ما مر من ان له مع البنت
 فرضاً وتعصيباً واعلم ان الميت اذا ترك من لا يتغير فرضه بالعمل
 فانه يعطى فرضه كما اذا ترك جدة وامرأة حاملاً فانه يعطى
 الجدة العلس وكذا اذا ترك امرأة حاملاً ولا يلقاها قبل الوفاة الشى

وَأَنَّ الْوَارِثَ إِذَا كَانَ مِنْ يَحْقُظْ فِي أَحَدَى حَالَتَى الْحَمْلِ نَانَهُ
لَا يُعْطَى شَيْئًا لَأَنَّهُ أَصْلُ اسْتِحْقَاقِهِ مُشْكُوكٌ وَلَا تَوْرِيثٌ مَعَ الشُّكِّ
كَمَا إِذَا تَرَكَ امْرَأَةً حَامِلًا وَاحِدًا وَجَمَاعَةً لَا يَنْبَغِي لِلَاخِ أَرَأَيْتُمْ
لِجِرَازَانِ يَكُونُ الْحَمْلُ ابْنًا فَمَا قَرَّرْنَاهُ مَا بَقِيَ النَّاهُ فِيهِمْ
يَتَغَيَّرُ فَرَضُهُ مِنَ الْوَرِثَةِ * فَصَلِّ فِي الْمَفْقُودِ *
وَهُوَ الْغَائِبُ الَّذِي انْقَطَعَ عِبْرَةً وَلَا تَدْرِي حَيَوْتُهُ وَلَا مَوْتُهُ كَيْفَهُ
مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ * الْمَفْقُودُ حَيٌّ فِي مَالِهِ حَتَّى لَا يَرِثَ مِنْهُ أَحَدٌ
وَمَيِّتٌ فِي مَالٍ غَيْرِهِ حَتَّى لَا يَرِثَ مِنْ أَحَدٍ * لِثَبُوتِ حَيَوْتِهِ بِاسْتِصْحَابِ
الْحَالِ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ فِي إِبْقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ دُونَ اثْبَاتِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَلِهَذَا الْإِثْبَاتُ اسْتِحْقَاقٌ وَرِثَتُهُ مَالُهُ وَلَا تَزُوجُ امْرَأَتَهُ
هَذِهِ نَاوَةٌ وَهِيَ مَذْهَبٌ عَلَى رِضٍ * وَهِيَ قَفْ مَالِهِ حَتَّى تَصِحَّ مَوْتُهُ أَوْ
تَمُوتَ عَلَيْهِ مَدَّةٌ وَاحْتِفَافُ الرِّبَا أَبَاتُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ فِي ظَاهِرِ
الرِّوَايَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْ أَقْرَانِهِ حَكَمَ بِمَوْتِهِ * فَخِيلَ
الْمُعْتَبَرِ أَقْرَانَهُ فِي بِلَدَةٍ وَقِيلَ جَمِيعُ الْبُلْدَانِ وَالْأَوَّلَى الْأَصَحُّ كَمَا
فَكَرَ فِي غَرَائِضِ الْأَمَامِ التَّمَرُّشِ أَنْ يَغْتَبَرَ أَقْرَانَهُ فِي بِلَدَةٍ
لِأَنَّ الْأَهْوَارَ مَا تَتَبَاوَتْ بِاخْتِلَافِ الْأَنْفَالِيسِ وَالْبُلْدَانِ وَابْتِذَاهُ تَبَارُ
جَمِيعُ الْأَقْرَانِ فِيهِ حَرَجٌ عَظِيمٌ * وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي
جَنِيْدَةَ رَحِمَهُ أَنَّ تِلْكَ الْمَدَّةَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ وَلَدَتْهُ *
الْمَفْقُودُ وَهَذَا مَبْنًى عَلَى مَا اشْتَهَرَ يَمِينُ الْعَامَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا بَعْشَ
أَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَّةِ هُوَ مِنَ الْأَكَاذِبِ الْمَشْهُورَةِ فَلَا اعْتِدَادَ
بِهِ * وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً وَقَالَ أَبُو سَفْرٍ رَحِمَهُ

مائة وعشرين سنين * وهاتان الروايتان لم ترجدا في الكتب
 المعتمدة وروى عن أبي يوسف روح أنه إذا مضت مائة سنة من
 يولادتم حكم بمرته أنظر لظاهر في زماننا أنه لا يعيش أحد أكثر
 من مائة وكان محمد بن سليمان رحمه الله في الرواية في
 المفرد حتى ظهر له في نفسه أنه أخطأ فانه عاش مائة وسبع
 سنين فصر حال بعضهم تسعون سنة * لأن الزيادة عليها في زماننا
 غاية الندرة فلاتنأط بها الأحكام الشرعية التي مدارها على
 الأغلب قال الإمام التمرناشي ربح * وعليه القتوي * وذهب
 بعضهم إلى أنها سبعون سنة لما ورد من الحديث في اعتبار هذه
 الأمة * وقال بعضهم مال المفقود موقوف إلى اجتهد الإمام * في
 موته وهو مذهب الشافعي روح فانه قال إذا مضت مدة يفتى
 بها القاضي بالسنة لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم بمرته
 ويقسم ماله على ورثته الموجد بين حال الحكم به ثم أن الألبق
 بطريق الثقة أن لا يقدر بشيء كما هو ظاهر الرواية إذ لا مجال
 للقياس في المقادير ولا نص ههنا فحال على اعتبار أقراءه و
 نظائره كما في قسم المتلفات ومهر مثل النساء * و * المفقود *
موقوف الجكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه
 كما في الجمل * فان كان المفقود من يعجب الحاضرين لم
 يصر إلىهم شيء بل يوقف المال كله وإن كان لا يعجبهم يعطى
 كل واحد منهم ما هو الأقل من نصيبه على تقدير حيوة المفقود
 * فإذا مضت المدة * وحكم بمرته * فماله يورثه الموردين

فجميع ما يهرى الى الزوج والاختين ثمانية وثلاثون والباقي
من الستة والخمسين وهو ثمانية عشرون موقوف فان ظهر ان
المفقود حي تدفع الى الزوج الاربعة الموقوفة ليتم له نصف
المال وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر
للاخ حتى يكون النصف الاخرين الاخ والاختين للذكر مثل
حظ الانثيين وان ظهر له انه ميت تدفع الى الاختين الثمانية
عشر الموقوفة من نصيبهما حتى يتم لهما اربعة اصباع المال وهي
اثنا عشر وثلاثون واما الزوج فقبلها جلد نصيبه كمالا وهو اربعة
عشرون

* فصل في المرتد *

اذا مات * الرجل * المرتد * على ارتداده * او قتل او لحق
به من اهل الحرب وحكم القاضي بالحاقه بدار الحرب كما اكتسبه
في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال
ودنه يوضع في بيت المال * وهكذا حكمه * عند ابي حنيفة رحمه
وعند هارح الكسبان جميعا لورثته المسلمين وعند الشافعي
رحم الكسبان جميعا يورثه في بيت المال * وفي اجد قوله
بطريق انه فيئ وفي قوله الاخر بطريق انهما لضعائع نص المدعي
رحم على مذهبه في المختصر لا يورثه ومحمد رحمه ان المرتد
يجبر على رده الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكامه
فكلا الكسبان ملكا ولهذا اتفقوا منها ديونهم مع الاختلاف
في كيفية القضاء فكلاهما لورثته ولا يورثه في حنيفة رحمه الفرق بين
كسبيه بان حكم موته يستند الى وقت رده لانه صار بالحقا

بالردة فيمكن استناد الثور يثبتهما اكتسبه في زمان اسلامه
 التي قبل ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه ج فيضكونه
 نور يثاب المسلم من الاسلام ولا يمكن فيما اكتسبه في حال ردة
 ان يستند قروته الى زمان اخلا ما اذ لم يكن موجودا في
 ملكه في ذلك الزمان فلو قضى بقلو رثته لكان نور يثابا لمسلم
 من الحما فلا يجوز * وما اكتسبه بعد اللحق بدار الحرب
 فهو قبيح بالاجماع * لانه اكتسبه وهو من اهل الحرب والمسلم
 لا يثبت من الحرب * وكاتب المردة جميعا * اي سواء اكتسبه
 في اسلامها او في ردتها قبل اللحق بدار الحرب * لورثتها
 المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا راج ذلك لان المردة لا تقتل
 عندنا بل تحبس حتى تعلم او تموت لانه من نهي عن قتل الفصول
 وايضا الاصل بانه من المردود التي دار الجزاء والمعادل منه
 في الرجل لدفع شره غير يتوقع منه وهو الحرب يغلاي
 المردة واذا لم تزل بارثدا دها عصمة نفسها لم تزل عصمة مالها
 فكل واحد من الضميين ملكها فهو لورثتها الا انه لا ميراث
 منها لزوجها لانها بنفس الردة قد بانت منه ولم نصر مشرقة
 على الهلاك فلا تكون كالدارق الجريضة واذا ألحقت بدار
 الحرب زالت عصمتها في نفسها لانها تهترق والاستراق اتلاف
 حكما فتزول عصمة مالها ايضا ذكره الامام المرحوم في شرح
 في شرح السير الصغير وذكر في شرح السير الكبير ان
 الذي اذا انتقض العهد وليحق بدار الحرب كان المحكم

فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد لحق وذلك لأنه من أهل دارنا فنحري عليه أحكام المسلمين * وأما المرتد فلا يرت من أصل من مسلم ولا من مرتد مثله * لأنه جان بار تدا * فلا يعتق الصلة الشرعية التي هي الأثر بالحرمان عقوبة كالمقاتل * بغير حق وإيضاً المرتد لا مله لأن ما انتقل إليه لا يقر عليه و تعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس أن يتزوج مصلة ولا كافرة أصلية ولا مرتدة * لأن النكاح يعتمد الملة ولا مله * وكذلك المرتدة * لا أثر من أحد لأنها ليست ذات مله * إلا إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم فتحرقون * أي يرت بعضهم من بعض لأن ديارهم صارت دار حرب فظهر أحكام الكفر فيهما فيقتل رجالهم وتبني نساءهم وذواريمهم كما فعله أبو بكر رضي الله عنه فاصاب علياً رضي الله عنه من بينهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية وسيى على رضى ذرية بني ناحية لما ارتدوا ثم باعهم من مصيقله ابن هبيرة بساية ألف درهم واعتقلت الروايات في أن أي وارث يعتبر في قسمة مال المرتد فروى الحسن رضى عن أبي حنيفة رضى أن من كان وارثه وقت رده بقي إلى موت المرتد فإنه يرت ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو أسلم بعض قرابته بعد رده أو ولد له من هلق حادث بعد الردة لم يرت منه وروى أبو يوسف رضى عنه أنه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه ميراثه قبل المرتد بل يحكون ميراثه لورثته وروى محمد رضى

مئة وهو الأصح أنه يعتبر من كان وارثه حين قتل أو مات
 من كان موجودا حال رده أو حدث بعد ما

* فصل في الأمير *

* حكم الأمير كحكم غيره المسلمين في الميراث ما لم يمازق
 دينه * يورث ويورث منه لأن المعلوم من أهل دار الإسلام أينما
 كان لا ترى أن زوجته التي في دار الإسلام لا تبين منه فلا هو
 كما لا يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث أيضا في الميراث *
 فإن يمازق دينه فحكمه حكم المرتد * إذا فرق بين أن يرتد
 في دار الإسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين أن يرتد في دار
 الحرب ويقبض فيها فإنه على التقديرين يصبر حربا * فإن
 لم تعلم رده ولا حيوته ولا موته فحكمه حكم المفقود * فلا
 يقسم ماله ولا تزوج امرأته حتى يتم كشف خبره فان ادعى
 ورثته أنه ارتد في دار الحرب لا تقبل في ذلك الأ شهادة مسلمين
 هذا لمن فاد شهد حكم القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين
 امرأته وقسم ماله بين ورثته لأنه ميت حكمه عند قضاء القاضي
 فان جاء بعد قضاؤه وانكر الردة لم ينقض القاضي حكمه
 فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائما بعينه في يد ورثته
 كما في المرتد المعروف إذا جاء ثائبا وان سح القاضي شهادة
 العدلين ولم تحكم بها بعد حتى جاء ثائبا وانكر الردة
 كان ماله له على حاله ارتدا ولم يرتد لكن القاضي يزكي
 الشاهد بين فان عدل إلا بان منه أمر أنه لان ذلك حكم يثبت

بأنه من الردة ولا يحكم بعقوبته واما مات اولاده لانه حكم
يثبت بالموت ولا يكون للردة حكم الموت الا اذا اتصل به قتل
القاضي * فصل في الفرقى والجرى والهدمى *

* اذا ماتت جماعة * بينهم قراة * ولا يدرى ايهما مات اولاً *
كما اذا اضر قواى السفينة معار وقروا فى النار دفعة او سقط
عليهم جدار او سقط بيت او قتلوا غير معرفة ولم يعلم النادم
والتاخرى موتهم * جلجوا كائنتهم ما تروا معاقبال كل واحد
منهم لورثته الاحياء ولا يورث بعض * هو لاء * الاموات من
بمن هلك او المختار * عندنا وعند مالك رح نص على ذلك
فى الموطاء وكذلك عند الشافعى رح وهو مروي عن ابي
بكر وعمر بن الخطاب وابن ثابت رض كما سند كره ان
شام الله تعالى * وقال على وابن مسعود رض فى احدى الروايتين
منهما لورث بعضهم * اى بعض هو لاء الاموات * من بعض
الايمان لورث كل واحد منهم من صاحبه * فانه لا يورث منه والالزم
ان يورث كل واحد من مال نفسه ولا شك فى بطلانه وايه ذهب
ابن ابي ليلى والوجه فى ذلك ان سبب استحقاق كل منهما
ميراث صاحبه هو حيوته بعد موت صاحبه وقد عرفنا حيوته
ببقيته فيجب ان يشهد به وصيب الحرمان موته قبل موته
وهو مشكوك فيه فلا يثبت الحرمان بالشك الايمان ورثه كل
منهما من صاحبه لاجل الضرورة وهى ان تورث احدهما من
صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله فلا يتمور ان

ليرتفع ما حبل منه لكون ما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن محلها
 وقتهما اذ لك من المال يتمسك به بالاصل فان اليقين لا يزول
 بالشك كمن يقن بالظواهر وشك في الحدث او بالعكس و
 لنا ان سبب استحقاق كل منهما ميراثه احبه غير معلوم
 يقبنا والمالم يتيقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور ثبوته
 فالحكم وببانه ان السبب ههنا بقاءه حيا بعد موت مورثه والنسب
 لم يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب الحال دون اليقين
 في الظاهر بقاء ما كان على ما كان وهذا البقاء لانعدام الدليل
 المزيل لا لوجود الدليل المنع فيعتد باستصحاب الحيوة في
 بقاء ما كان لا في اثبات مالم يكن كحيوة المفقود يجعل ثابتة
 في نفي التوريث ههنا لافي استحقاق الميراث من مورثه وايضا
 قلنا في الميراث لم يثبت السبق ليجعل كأنهما وتعاملا كما
 اذا تزوج امرأة ثم تزوج اختها ولم يدرك السابق منهما فانه
 يجعل كأنهما وقع معا فيفسد النكاحان فكذلك ههنا يجعل
 الاخران مثلاً كأنهما ماتا معا حقيقة فلا يرث احدهما من الآخر
 كما في ضرورة اجتماع الموتين حقيقة وتدرى عياره بن
 زيد بن ثابت رضى عنه انه قال امرلى ابو بكر الصديق
 رضى بتوريث اهل البيامة فورثت الاحياء من الاموات ولم
 اورث الاموات بعضهم من بعض وامرئى عمر رضى بتوريث
 اهل الطاعون هموا من وكانت القبيلة تموت بامرهم فوريث
 الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وهكذا

(٢ ، ٢)

نقل عن عثمان وعلى رضي في قتلى الجمل وصفين وانه أغرقه
 اخوان اكبر واصغر وخلف كل منهما اما وينتار مولد وثلاثة
 كل منهما تسعين دية ارا فنعندنا تقسم تركته كل واحد منهما
 فيعطى لام كل واحد منهما مئتين تركة وهو خمسة عشر و
 لبنت كل منهما النصف وهو خمسة اربعون واولاده ما بقي و
 هو ثلثون وعند على وابن مسعود رضي في احدى الروايتين
 ههما يحكم بموت الاكبر اولا فتقسم تركته فللام المئتين
 وهو خمسة عشر والابنة النصف وهو خمسة و اربعون و
 للاصغر ما بقي وهو ثلثون ثم يحكم بموت الاصغر فتقسم تركته
 كذلك فقد بقي من تركته كل واحد منهما ثلثون وهو ما ورث
 كل منهما من صاحبه فللام من ذلك الباقي السدس وهو خمسة
 والابنة كل منهما نصفه وهو خمسة عشر والباقي

للمولى لان كلا منهما لا يرث من صاحبه

ما ورث منه فقد اجتمع لام كل منهما

عشرون ولبنته ستون

واولاده عشرة

**

*

تمت هذه النسخة الكائنة لسايل الفرائض التي هي نصف العلم
 المنتسبة الى السجق المدعو سيد محمد شريف بلحسن مساعي
 سيد قریش علی زعبد الله اكبر محمد اصغر * و ا نطبع
 في مطبع القا دري مع تصحيح الاغلاط السابقة غرة ربيع الثاني
 سنة الف مائتين و عشرين من هجرة النبى عليه السلام
 صفحة - صطر - غلط
 صحيح

٢	١٨	تقتضى	تقتضى
١٦	٥	هذا الحديث	هذا الحديث
١٩	١١	كما مر	كما مر
٢٧	٦	استحقاق	استحقاق
٢٩	١٥	الان	الان
٣٥	١٢	اي	اي
٢١	٦	مراع	مراع
٢٦	٦	متعددة	متعددة
٢٧	٢	الشافى	الشافى
٥٣	١٨	كائنه	كائنه اولاء ما كاتب من كائنه
٧٩	٣	ان اربع	ان اربع
٩٥	٨	كما مر	كما مر
١٠١	١٣	ضرت	ضرب
١١٢	٥	مخرج	مخرج
١١٣	١٩	ادفعنا	دفعنا
١١٥	٣	المماثلة	المماثلة

صفحہ	صفحہ	مصر	غلط	صحیح
ایضا	•		اماثلثہ	اماثلثہ
ایضا	۱۱		ہایہ	علیہ
۱۱۷	۲۰		انہ	الی انہ
۱۱۸	۶		لبد	البد
تراجضا	۱۰		القاسمہ	القاسمہ
ایضا	۱۲		درن	ورن
۱۲۹	۱۳		منہا	بقی منہا
ایضا	۱۸		نصیبہ	نصیبہ
۱۳۳	۱۳		العااذ	العاال اذا
۱۳۶	۱۷		صارث	صار
۱۷۲	۱۲		اعداسم	اعدادہ م
۱۷۷	۷		یبتہ	بیتہ
۱۷۹	۵		لہ ننی	اعنی
۱۸۰	۱۱		قاللہ	قال اللہ
۱۸۶	۲۰		لیست بن سعد لیث بن سعد	
ایضا	۲۱		الورثۃ	الورثۃ
۱۹۳	۱۸		ارم	اسلم
۱۹۴	۶		انقطع	انہ اع
۱۹۶	۱۱		حج	حج

